المثنى للإستثمار

مجلة شهرية تصدر عن
هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

العدد: الثاني عشر
التاريخ:تشرين الأول /٢٠١١

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

رسالة مفتوحة.....

محافظة المثنى ..... وفرضية البحث عن هوية تنافسية

محافظ المثنى يدعو الشركات والمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية في المحافظة

الأفتتاح القريب لمدينة العاب السماوة

إسمنت الدوح ماركة جديدة ستدخل سوق المواد الإنشائية

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

عمق الرؤية ..... و ..... شفافية القرار

تمتلك محافظة المثنى تنوعا اقتصاديا من الخامات الطبيعية الواعدة للصناعات الإسمنتية والكونكريتية ومواد البناء ..... وخامات الصناعات القلوية والمنظفات ما يؤهلها لان تتبؤ مكانة الصدارة في الإنتاج على مستوى الوطن .... وامتلاكها بادية بكر جاهزة لاستقبال حزمة من الفرص القطاعية المجدية في الزراعة وتربية المواشي والبيوت البلاستيكية والصناعات الغذائية .... إضافة إلى الاستثمار المعدني والطاقة المتجددة ، وجاهزيتها لاستقبال الاستثمارات في المدن السكنية والأنشطة الصحية والترفيهية والتسويقية والمعرفية ، وما تتميز به المحافظة من موقع جغرافي حيوي يعزز مكانتها كمقصد ومعبر للخدمات اللوجستية والتبادل التجاري وخطوط نقل وخزن البضائع عبر حدود المحافظة .... والترحيب بكل ما يتقدم به المستثمرون من أفكار واهتمامات مجدية لترجمتها إلى خطوات استثمارية ومنافع متبادلة .... بالإضافة إلى توظيف نتائج مشروع (المسح الجيولوجي) في فتح آفاق ومسارات مشرقة تخلق التنوع في الخيارات والموارد وفرص العمل وتحفيز التنمية .

إن المحافظة وحكومتها المحلية وهي تدعم الاستثمار ، ترحب بالمستثمرين وتعاهدهم على حماية استثماراتهم وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص والمواقع الملائمة لمشاريعهم وتفعيل وتعضيد دور (هيئة الاستثمار) وتمكينها على جذب وتوطين مرتكزات عمرانية واقتصادية بعيدة المدى وتحقيق نجاحات متميزة في عموم المحافظة .... برؤية منهجية وفرص تتميز بالقوة والجاذبية لخلق بيئة أعمال نشطة تنسجم وأهداف تكامل مقومات العملية الاستثمارية .

ما يهمنا هو نجاح المسيرة الاستثمارية وتراكم المنجزات ، سائلين الله الموفقية والسداد.

المثنى إستثمار

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة إستثمار المثنى

■ رئيس التحرير

ورئيس مجلس الإدارة

المهندس عادل داخل الياسري

■ مدير التحرير

علي حنون معلا الشمري

■ سكرتير التحرير

كاظم مسافر الأعاجيبي

■ الترجمة:

جواد عبد الكاظم حلبوص

سالار طه أحمد

■ تحرير

حيدر فاضل لفته

■ التنضيد

زهراء نور الموسوي

سماح عبد الكريم الخفاجي

رسل جابر سكران

■ التدقيق اللغوي

قاسم عبد الكاظم عطية

■ متابعات

ضرغام مجيد الياسري

■ التصوير

أمين علي داخل

■ الاستشاري

محمود هادي راضي

■ البريد الإلكتروني:

samawa_investment@yahoo.com

■ التصميم والاخراج الفني:-

مركز أديان للتصميم الإبداعي

السماوة - شارع الفنادق - قرب مدرسة سومر الابتدائية

تنويه:المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كلمة العدد

المهندس عادل داخل الياسري

المدير العام

العملية الاستثمارية

مقومات الحاضر .... و.... رهانات المستقبل

إن المراجعة المنصفة للعملية الاستثمارية في المحافظة تقتضي فهم طبيعة المقومات الذاتية وحجم التحولات المستهدفة وطبيعة التحديات .... ومدى الاستعداد لان تتبوأ المحافظة المكانة المؤثرة اقتصاديا بين المحافظات ، بما تتميز به من مجموعة مزايا وبنية مستقرة ورغبة عامة بالتقدم . وبمقتضى فهم هذه الحصيلة نرى إن المحافظة أمام مفترق طرق مهم من تاريخها ، وفي حال تحقيق التكامل بين مؤهلاتها الموضوعية واختيار الرؤية والمنهج القويم ، ستتاح فرصة اكبر لوضع عناصر القوة في إطار تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عامة .وإحداث نقلة تنموية نوعية .

إن فرضية محدودية الخيارات الراهنة ، ليست بالقدر المحتوم ، ولا يفترض أن تكون عائقا ، إذا ما توفرت الإرادة لتغير خارطة الاهتمامات وتبني انساق جديدة وتقديم نموذجاً رياديا يجمع بين (تبني تخصص صناعي محدد)واستثمار قوة الموقع(لوجستيات:الخزن والنقل والتوزيع والوكالات)تعززه موارد طبيعية تشكل قاعدة استثمارية رصينة وفرص واعدة .

وفي إطار هذا السياق ، تسعى الهيئة اكتشاف خيارات قطاعية مجدية ، مستثمرةً جاهزية البيئة لاستقبال وتوطين المزيد من الخيارات والأصول الاستثمارية ، لتحصين مكانة وجاذبية المحافظة ونقلها إلى مستوى من التقدم الاجتماعي . ومع تحديث (الخارطة الاستثمارية)، نقدم رسالة مفتوحة إلى رجال المال والأعمال والقطاع الخاص الوطني والأجنبي للانتفاع من الخيارات الجديدة ودفع المزيد من رؤوس الأموال إلى سوق العمل والتنمية لما في ذلك من فوائد مشتركة وانعكاس ايجابي على المجتمع والمنطقة . لقد أصبح الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء ، وأصبح جزءا فاعلا من الحقائق الاقتصادية التي يعول عليها في الاضطلاع بدور كبير على صعيد التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية إضافة إلى إدخال الخبرة العلمية والمعرفة الفنية والإدارية والحداثة المعمارية ..... وخلق مصادر للوظائف العامة .

نحن نفهم إن النجاح في تحريك فرصة استثمارية واحدة يعني تحقيق انجاز عمراني وانتاجي وفرص عمل، فكيف إذا ما تمخضت العملية الاستثمارية عن استقدام وتوطين عشرات المشاريع ؟ إن التخمينات الأولية لإجمالي رؤوس الأموال الاستثمارية المتراكمة سيناهز(خمسة مليارات دولار)في غضون خمسة سنوات ، ما سيجعل المحافظة ورشة عمل ديناميكية ، تتزامن مع تحفيز الأنشطة الحرفية والتجارية الموازية وتوفير الآلاف من فرص العمل وإحداث نقلة نوعية في مستوى الحياة.

وانطلاقا من هذه المسلمات ، أمامنا مهمات جدية ، فيما تتجسد أولوياتنا الاستثمارية بما يلي :-

1- تسريع الفرص ذات العلاقة بالاحتياجات الآنية للمجتمع لإشباع الرغبات وتقليص فجوة العجز في السكن والمرافق الخدمية والترفيهية والتسويقية .

2- تحويل الخامات الطبيعية المتاحة إلى فرص استثمارية بهدف إعطاء المحافظة خصوصية في التميز والريادة والمقدرة التنافسية في الصناعة والتجارة وتوظيف النتائج الايجابية لمشروع المسح الجيلوجي لمزيد من الفرص الاستثمارية.

3- توظيف مزايا(الموقع الجغرافي)وأهميته كعقدة مواصلات حيوية في الترويج للخدمات التجارية واللوجستية بين جنوب ووسط العراق .

4- الترويج لتوطين استثمارات زراعية ومشاريع (زراعية - صناعية) في عموم المحافظة ، لجذب المزيد من الأصول بتسهيلات مجدية واعتبارات خصوصية الاستثمار الزراعي .

5-إضافة مزايا تنافسية للمحافظة بالترويج لفعاليات سياحية عالية الجودة والتكامل :-

- استقطاب استثمارات تخصصية متنوعة الفعاليات على بحيرة ساوة للاستفادة من التناغم الطبيعي بين(الماء والصحراء) وتوظيف هذا التوازن لخلق موقع جاذب للاستجمام والترويح والسياحة .

- طرح موقع أوروك التاريخي ، المعروف بثقله وامتداد جذوره الحضارية إلى مراحل الاستيطان والحكمة والكتابة الأولى في سفر البشرية،طرحه كمشروع وطني يجمع بين المحافظة على التراث الإنساني والاهتمام بالآثار والثقافة والسياحة التاريخية،وإمكانية إدراج الموقع ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو لإعطائه مزيدا من الاهتمام والسمعة.

- اعتماد حصيلة المسح الجيلوجي في البادية لتوسيع فرشة الخيارات الاقتصادية في الاستثمار المعدني

محصلة هذه المزايا الايجابية كفيلة بفتح آفاق ذات جدارة عالية على طريق الاستثمار والتنمية . إننا أمام مهمات استثمارية مستمرة ، المهم فيها ترتيب الأولويات ضمن سلسلة المزايا وإعطاء (دفعة قوية) تكسر حلقة الروتين الذي يخمد روح المبادرة لدى المستثمرين ، إضافة إلى عدم هدر الموارد والجهود على فرص تفتقر إلى الكفاءة والجاذبية .

وباختصار شديد ، يعتبر الاستثمار عملية مركبة متواصلة تجمع عناصر اقتصادية وأخرى قانونية ، وحتى اجتماعية بمقدار تعلق الحصيلة في ضمان حركة الأموال وحقوق الملكية وتحقيق المنافع المشتركة وفقا لهذه المسلمات التي تفرز مخرجاتها من خلال محصلة معطيات الواقع والرهانات والآفاق .ومن الله السداد .

خلال زيارته إلى هيئة الاستثمار

محافظ المثنى يدعو الشركات والمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية في المحافظة

زار محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي هيئة الاستثمار والتقى مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري ومدراء الأقسام والمستشارين واطلع على أهم المشاريع الجاري تنفيذها من قبل الشركات والمستثمرين وبحث المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية و أهم السبل الكفيلة بإنجاح قطاع الاستثمار في المحافظة .كما اطلع محافظ المثنى على المشاريع الاستثمارية المنجزة وقيد الانجاز من قبل المستثمرين وعلى عدد الإجازات الممنوحة ونسب انجاز المشاريع القائمة.

وقال الميالي خلال زيارته إن الأرضية الاستثمارية في المثنى مهيأة أمام الجميع للاستثمار خصوصا بعدما أعدت الهيئة الخارطة الاستثمارية للأربع سنوات المقبلة والمحافظة تتسم بمشاريع واعدة في أكثر القطاعات الاستثمارية.داعيا جميع الشركات والمستثمرين ومن مختلف الجنسيات للقدوم إلى المحافظة للاستثمار .

من جانبه أشار مدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل محمد إلى أهمية الإسراع بتوقيع عقود الأراضي مع المستثمرين من اجل مباشرة العديد من المشاريع التي لازالت تنتظر إكمال توقيع العقود للبدء بتنفيذها في المحافظة.

الهيئة الوطنية للاستثمار خلال الاجتماع الدوري: التعديل الأول لنظام (1) لسنة 2011 جاء بأفضل ما يمكن للمستثمر ومنحنا مهلة ثلاثة أشهر للمشاريع الاستثمارية المتلكئة

ترأس معالي الدكتور سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الاجتماع الدوري لأعضاء الهيئة الوطنية ورؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات .

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عددا من القضايا المطروحة على جدول أعماله والمستجدات والتي تركزت حول ما جاء بالتعديل الأول لنظام رقم (1) لسنة 2011 ومناقشة الامتيازات التي منحها النظام للمستثمرين والفقرات الداعمة للعملية الاستثمارية عموما.كذلك تناول فترة المائة يوم التي حددتها الحكومة والتشديد على ضرورة التخطيط الاستثماري والرؤى في المنظور الآني والمتوسط والمدى البعيد من خلال تحديد الأراضي المطلوبة للاستثمار والنظم والقوانين التي تتطلب تعديلا وكذلك تحديد المعوقات التي تحد من تقدم العملية الاستثمارية.كما تم التأكيد خلال الاجتماع على إعداد ورقة عمل من قبل الهيئات على ان يتم توحيدها من قبل الدائرة القانونية لترسل إلى وزارتي المالية والبلديات لغرض تعريف الوزارتين ببرامج عمل الهيئات في المحافظات لأجل التنسيق معهما بما يسهل عمل الهيئات والمستثمرين.كذلك اعتماد كل محافظة على خارطة استثمارية خاصة تراعي الخصوصية والأولويات المطلوبة من المشاريع لكل محافظة وإمكانية ربط اي مشروع بمشاريع المحافظات المجاورة وتم تشكيل لجنة خاصة لوضع آليات موحدة لهذا الغرض .وجرى التشديد ايضا على إعطاء مهلة ثلاثة أشهر لجميع المستثمرين وخصوصا المشاريع المتلكئة على ان تسحب الرخصة الاستثمارية ممن لم يباشر بالعمل وإمكانية معالجة المشاكل التي تقع خارج إرادة المستثمر .يذكر ان الهيئة الوطنية للاستثمار تعقد اجتماعا دوريا يضم رئيس وأعضاء الهيئة ورؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات للوقوف على المستجدات ومراحل التقدم والمعوقات التي تواجه العمل الاستثماري الجاري في البلاد لغرض انجاز النتائج بما يحقق أهداف وتطلعات الهيئة نحو الأفضل .

منحت خلاله شهادتين تقديريتين..الهيئة تناقش محور الاستثمار خلال مؤتمر التنمية والأداء الحكومي في المثنى

برعاية محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي وبحضور رئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني عقدت رابطة الوعي الجماهيري وبالتعاون مع فريق إعادة أعمار المثنى(PRT)مؤتمر التنمية والأداء الحكومي في المثنى على قاعة الصداقة في السماوة.المؤتمر حمل شعار(التجارب التنموية في محافظة المثنى واقعها ومعوقاتها وسبل الارتقاء بها) حضره مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وعدد من أعضاء مجلس المحافظة ومدراء الدوائر في المحافظة.وقد تخلل المؤتمر كلمات لمحافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة وكلمة فريق اعمار المثنى(PRT)استعرضوا من خلالها الغاية من عقد المؤتمر وسبل معالجة التلكؤات التي تواجه أداء بعض الدوائر وقطاعات الدولة كما تمت مناقشة أربعة محاور في جلستين تناول خلالها دور التنمية في المحافظة والأداء الحكومي استهلت بمحور الخدمات ومحور تنمية الموارد البشرية خلال الجلسة الأولى وضمت الثانية محورين آخرين هما واقع الاستثمار ومحور الزراعة في المحافظة.وقد حمل محور الاستثمار عنوان(الاستثمار الواقع،الطموح،التحديات)ناقش خلاله رئيس لجنة الاستثمار المهندس ماجد سادود ومدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري و المهندس الاستشاري في الهيئة مؤيد صالح مع المؤتمرين موضوع المحور وقد استعرض رئيس لجنة الاستثمار في المجلس واقع الاستثمار ومدى التعاون بين الحكومة والهيئة من جهة والاستثمار ودوائر الدولة من جهة أخرى.مدير عام الهيئة استعرض من جانبه الإجازات الممنوحة وعدد المشاريع المنفذة على ارض الواقع وما تم انجازه كما تناول الاستشاري المهندس مؤيد كاظم صالح التحديات التي واجهت الهيئة منذ تشكيلها وسبل الارتقاء بالعمل والخطط الاستثمارية التي أعدتها الهيئة،كما تمت الإجابة على بعض التساؤلات من قبل المشاركين في المؤتمر.وفي ختام المحاور تم توزيع شهادات تقديرية على اللجنة التحضيرية حيث تم منح المهندس عادل داخل الياسري والمهندس مؤيد كاظم صالح شهادتين تقديريتين لإسهامهم في إنجاح المؤتمر.

وفد حكومي مشترك في المثنى يتفقد عدد من المواقع الاستثمارية في المحافظة ويطلع على سير الأعمال في المشاريع

في إطار توجه الحكومة المحلية لتعزيز دور الاستثمار وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين وكذلك لتقديم الدعم للمستثمرين المحليين والأجانب قام وفد حكومي مشترك بتفقد عدد من مواقع ومشاريع الاستثمار للاطلاع على آخر مراحل الانجاز في تلك المشاريع .

وضم الوفد عضو مجلس النواب العراقي السيد ياسر الياسري والسادة محافظ ورئيس مجلس المحافظة ورئيسي لجنة الاستثمار والخدمات في مجلس محافظة المثنى والسيد معتمد الموسوي مدير عام مفوضية الانتخابات في المثنى ومدير عام هيئة الاستثمار وعدد من مدراء الأقسام في الهيئة .

حيث شملت الجولة زيارة عدد من مشاريع الاستثمار القائمة في محافظة المثنى ومنها موقع معمل اسمنت الدوح وفندق قصر الغدير ومدينة العاب السماوة ومول البركة التجاري للاطلاع على مراحل ونسب الانجاز لتلك المشاريع .

وقدم المدير التنفيذي لمعمل اسمنت الدوح الذي تنفذه شركة CNBM الصينية شرحا تفصيليا للأعمال الجارية حيث أكد إنها بلغت 60% من الأعمال المدنية .

وقد أبدى الوفد تفاؤله بوتيرة العمل ووصفها بالخطوات المتسارعة والمهمة في العمل والانجاز التي يشهدها تنفيذ المعمل ، بعد ذلك زار الوفد موقع مشروع فندق قصر الغدير السياحي حيث شدد محافظ المثنى على أهمية انجازه بالوقت المحدد مؤكدا حاجة المحافظة إلى وجود فنادق ومطاعم ترقى إلى استقبال وفود الشركات وزوار المحافظة خصوصا بعدما تمت دعوة شركات نفطية كبيرة مثل شركة شل وتوتال الفرنسية إلى القدوم للمحافظة والاستثمار نفطيا بعد ان تم شمولها بجولة التراخيص المقبلة ، بعدها توجه الوفد إلى مشروع مدينة العاب السماوة إذ أعلن المدير التنفيذي للمشروع المهندس إبراهيم الجابري عن وصول ونصب تسع العاب كبيرة من مناشئ عالمية موضحا إنها ستفتح أبوابها أمام المواطنين في عيد الأضحى المبارك , وانتهت الجولة بزيارة موقع مشرع مول البركة التجاري الذي تجري فيه الإعمال المدنية الأولية .

وقد عبر الوفد عن سعادته بسير الأعمال ونسب الانجاز التي تشهدها المشاريع مؤكدين دعمهم للعملية الاستثمارية كونها تصب في خدمة المواطن وتسهم في بناء وتطوير المحافظة .

وفد برلماني يزور هيئة استثمار المثنى ويطلع على سير المشاريع والانجازات الاستثمارية

زار وفد برلماني هيئة استثمار المثنى والتقى مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري ، وتمثل الوفد بالنائب الدكتور يوسف الطائي مقرر اللجنة الاقتصادية والنائب خالد نعيم الجياشي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي والمهندس ماجد سادود رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة والأستاذ رياض مجيد دويني عضو لجنة الاستثمار في المجلس.

وقد استعرض مدير عام الهيئة أهم مراحل تأسيس الهيئة وما قامت بانجازه خلال الفترة الماضية كذلك مراحل رسم الخارطة الاستثمارية للعمل بموجبها خلال الأعوام المقبلة،كما ناقش قانون الاستثمار وتعديلاته و نظام الاتعديل الأول على نظام 7 لسنة 2011،كذلك بين التعاون الا يجابي المثمر بين الهيئة و الحكومة المحلية.

كما اطلع الوفد على عدد الإجازات الممنوحة من قبل الهيئة والمشاريع المنفذة منها المتمثلة بالمشاريع الصناعية كمعمل اسمنت الدوح وتدوير النفايات وقطاع الإسكان مثل مجمع الغدير السكني ومدينة السماوة النموذجية الذي تنفذه شركة جاودير وعدد من القطاعات الأخرى .

من جانبه أشاد الدكتور يوسف الطائي بجهود الهيئة في استقطاب المستثمرين وخلقها للفرص الاستثمارية العديدة وما وجده من أعمال مشاريع منفذة على ارض الواقع ، وقال الطائي سنعمل في مجلس النواب على تشكيل هيئة عليا بين الوزارات مهمتها تسهيل المشاريع الاستثمارية من خلال التنسيق بين الوزارات.

فيما تحدث المهندس ماجد سادود عن أزمة الكهرباء التي تواجهها البلاد مشيراً الى امكانية الاستثمار في هذا القطاع المهم والاستفادة من تجربة إقليم كردستان كما تحدث السيد رياض دويني عن واقع المحافظة وما تعانيه من قلة التخصيصات من الموازنة الاتحادية مما يجعل الاستثمار طوق النجاة للمحافظة.

النائب أمل تاج الدين عضو مجلس النواب العراقي

تزور هيئة استثمار المثنى وتتفقد عدد من المشاريع الاستثمارية

زار عضو مجلس النواب العراقي النائبة أمل تاج الدين هيئة استثمار المثنى في زيارة تفقدية وكان في استقبالها مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري بحضور رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة المهندس ماجد عبد الله سادود ورؤساء الأقسام في الهيئة وتم خلال اللقاء بحث المستجدات في العملية الاستثمارية ومناقشة عدد من المعوقات التي تعترض قطاع الاستثمار .

وفي مستهل اللقاء رحب مدير عام الهيئة بالنائبة واستعرض أهم نشاطات وأعمال الهيئة أهمها الوفود التي قامت بزيارة المحافظة مؤخراً وبين الخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة للأربع سنوات القادمة عدد الإجازات التي تم منحها للشركات والمستثمرين في عدد من القطاعات وكذلك أوضح المجالات والقطاعات التي تشهد إقبالا من قبل المستثمرين ، كذلك استعرض الياسري عدد من المشاريع الاستثمارية التي يجري العمل فيها ونسب انجازها .

من جانبها أبدت عضو مجلس النواب أمل تاج الدين تفاؤلها بحجم المشاريع ونسب الانجاز في عدد من المواقع التي زارتها في جولتها التفقدية لمشروعي قصر الغدير ومدينة العاب السماوة من خلال ما تشهده من وتيرة متسارعة في العمل والانجاز .

وقد صرح مدير عام الهيئة بقوله إن المحافظة تشهد رواجا وإقبالا من قبل الوفود القادمة للبحث في الفرص الاستثمارية المتاحة الأمر الذي نعزيه إلى الاستقرار الذي تشهده المحافظة والتعاون الجيد من الحكومة المحلية والهيئة.

هيئة استثمار المثنى والإدارة المحلية في قضاء الخضر

يعقدان الاجتماع الثالث لبحث الفرص الاستثمارية الممكنة في القضاء وإنشاء منتجع سياحي بالقرب من مدينة الوركاء الأثرية

عقد في هيئة استثمار المثنى الاجتماع الثالث من اجل بحث الآليات الكفيلة بتطوير مركز قضاء الخضر و إنشاء مشروع منتجع سياحي مقترح في القضاء بالقرب من آثار الوركاء باعتبارها فرصة استثمارية واعدة للاستثمار السياحي ، و تدارس الفرص الاستثمارية الممكنة فيه .

و قد ضم الاجتماع مدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل الياسري ورؤساء الأقسام والمستشارين في الهيئة من جهة ووفد المجلس المحلي في قضاء الخضر السيد فالح عبد الحسن رئيس المجلس و السيدين محسن الياسري وقاسم دينار عضوي المجلس ومدير دائرة آثار المثنى من جهة أخرى .

و بحث المجتمعون عدداً من القضايا التي تهدف إلى تطوير القضاء و تهيئة الأرضية الملائمة للاستثمار وإنشاء البنى التحتية الكفيلة بإنجاح العملية الاستثمارية من خلال إشراك جهد الدولة ، كما تمت مناقشة آليات إنشاء مشروع منتجع سياحي في القضاء بالقرب من مدينة الوركاء الأثرية لتبعيتها له اداريا ، كذلك تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة .

وقد شكر مدير عام الهيئة رئيس وأعضاء المجلس المحلي في القضاء للتعاون الذي أبدوه في فتح مكتب للهيئة في الخضر واستجابتهم السريعة للدعوة التي وجهتها الهيئة لعقد الاجتماع ، كما خرج المجتمعون بعدد من التوصيات أهمها اعتماد التصميم الأساس لمدينة الخضر في مشروع التنمية وحشد الإمكانات المادية والمعنوية في عملية التطوير وإشراك جميع القطاعات والكوادر بما فيها التعليم والإعلام وتشجيع المشاركة في عملية التنمية وبناء ثقافة استثمارية بين المواطنين وتيسير وتسهيل العملية الاستثمارية التي انطلقت في القضاء .

من جانبه أثنى رئيس وأعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها الهيئة التي بدت واضحة من خلال منح الإجازة والمباشرة الفعلية في أول مشروع إسكاني استثماري لحساب شركة صرح الزايد كما أبدى الوفد استعدادا اكبر للتعاون المستقبلي مع الهيئة.

محافظ المثنى يستقبل وفد شركة المحامد الكويتية ويبحث معه مجالات الاستثمار المتاحة في المحافظة

استقبل محافظ المثنى السيد ابراهيم سلمان الميالي وفد شركة المحامد الاستثمارية بحضور رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة المهندس ماجد سادود ومدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري للتباحث حول المشاريع المزمع إنشاؤها في المثنى من قبل الشركة.

وفي مستهل اللقاء رحب الميالي بالوفد وأكد استعداد المحافظة التام للتعاون مع الشركة مشيرا إلى وجود أرضية مهيأة أمام إقامة مشاريع استثمارية كبيرة في العديد من القطاعات وقال الميالي بان المحافظة نجحت في استقطاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار في المثنى ، كما بين الأجواء المستقرة في مختلف الأصعدة وان البلاد تشهد وتيرة متصاعدة في الانفتاح على البلدان الأخرى خصوصا بعدما وقع العراق العديد من الاتفاقيات مع عدد كبير من البلدان كان آخرها توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين العراق وإيران في عدد من المجالات الاقتصادية والثقافية والزراعية .

وعلى الصعيد المحلي أوضح الميالي ان المحافظة جادة في تهيئة كافة الأجواء واجراء التسهيلات الممكنة لإنجاح عملية الاستثمار في المثنى ومن بينها انشاء مركزا للشرطة لتامين حماية البحيرة وإيصال خطوط الكهرباء والاتصالات ضمن موازنة خطة 2012 .

من جانبه أبدى الوفد رغبة الشركة بإقامة مشاريع ذات أهمية كبرى منها إنشاء مدينة العاب مائية على شواطئ الفرات أو في بحيرة ساوة ، و كذلك أنشاء مجمع سكني بواقع 2000 وحدة سكنية يقام على ارض مساحتها 120 دونم .

فيما دعا مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري الحكومة المحلية إلى ضرورة تسهيل الإجراءات الكفيلة بالإسراع في توقيع العقود مع الشركات الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بدائرة التخطيط العمراني من اجل الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة .

كما قام الوفد بجولة ميدانية في المحافظة شملت زيارة بحيرة ساوه بغية الوقوف على الواقع الحالي للبحيرة وإمكانية الاستثمار فيها من خلال إقامة منتجع سياحي متكامل.

خلال لقائه وفد شركة أنظمة الاتصالات الفرنسية

مدير عام هيئة الاستثمار يدعو الشركات ورجال الأعمال الفرنسيين للاستثمار في المثنى

دعى محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي خلال لقائه وفد شركة أنظمة الاتصالات الفرنسية الشركات الفرنسية إلى القدوم للمحافظة والاطلاع على الفرص المتاحة والاستثمار فيها لتعددية قطاعات الاستثمار المتاحة .

جرى ذلك خلال استقباله لوفد شركة أنظمة الاتصالات الفرنسية ورجل الأعمال العراقي السيد عبد العال الياسري مدير المركز العراقي للاستشارات الهندسية وتم البحث في عدد من المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة .

وفي هذا الصدد قال مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد ان الهيئة اطلعت الوفد الفرنسي على الخارطة الاستثمارية وقدمت تفصيلاً لمنظومتها التي تبين الفرص والمجالات التي أعدتها للسنوات المقبلة ، وأضاف الياسري ان الهيئة دعت الشركة للاتصال بالشركات ورجال الأعمال الفرنسيين لعكس المناخ الاستثماري في المثنى وتعددية القطاعات المتاحة بهدف دخول المستثمرين الفرنسيين والشركات للمحافظة .

وتأتي زيارة الشركة الفرنسية إلى المحافظة للبحث في إمكانية نصب منظومة حماية أمنية متكاملة حيث تم عرض المشروع والتفاصيل الفنية للمنظومة الالكترونية لحماية الحدود الإدارية للمحافظة . وقال المدير التنفيذي للشركة السيد (جول فيفز) إن الشركة قدمت في وقت سابق عرضاً مماثلاً للعاصمة بغداد لحماية حدودها الإدارية ، كما إنها تعتزم الحصول على موافقات من محافظات الوسط والجنوب لنصب منظومات تغطي يبع هذه المحافظات بوحدة سيطرة مركزية (CE- TRAL) لدخول وخروج وتحري الحمولات والأسلحة والهويات الشخصية.

شركة دار الهبة للتجارة والمقاولات العامة

تعتزم إنشاء مجمع سكني واطئ الكلفة عن طريق البيع بالتقسيط في المحافظة

تقدمت شـركة دار الهبة إحدى مجموعة شركات الهبة للتجارة والمقـاولات العامة ومقرها بغداد بطلب رسمي إلى هيئة اسـتثمار المثنى لإنشاء مجمع سكني استثماري متكامل في محافظة المثنى بناء عمودي واطئ الكلفة.
وقد قام وفد من شـركة دار الهبة خلال زيارته للهيئة ولقاء المدير العام المهندس عادل داخل الياسري بتقديم طلب رسمي لفرض منح إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني متكامل بناء عمودي واطئ الكلفة.
وقـال المديـر المفـوض للشـركة السـيد بهـاء الديـن احمـد ابراهيـم إن الشـركة تعتزم إنشـاء(مجمع هبة الفـرات السـكني المتكامل)بنـاء عمـودي حيـث يضم المجمـع(2000) وحـدة سـكنية واطئـة الكلفـة مـع مراعاة الوضع المعيشي لذوي الدخل المحدود عبر البيع عن طريق التقسيط.
وأشـار إبراهيـم إن الشـركة بصدد تقديـم المخططات ودراسـة الجـدوى والكفـاءة الماليـة الخاصـة بالمشروع،مضيفا إن شركة مرمره التركية وهي إحدى الشركات الساندة لشركتنا هي التي سوف تقوم بتنفيذ المشروع في المحافظة.
فيمـا رحـب مدير عـام الهيئـة المهندس عـادل داخل الياسـري بالوفد و أبدى اسـتعداد الهيئـة للتعاون مع الشركة لإكمال الإجراءات الأصولية لمنح الإجازة.
واشـار الياسـري الى إن القطاع السـكني يحتل الأولوية بـين القطاعات الأخـرى نظرا لما تعانيـه المحافظة من أزمـة خانقة في السـكن وأضاف الياسـري نحن نرحب بجميع الشـركات ورجال الإعمال والمستثمرين ونبدي اسـتعدادنا للتعـاون معهم في جميع المجـالات بما يخدم العملية الاستثمارية.
يشـار إلى إن هيئـة اسـتثمار المثنـى قـد وضعت ضمن خططها طرح أكثر من 25 ألف وحدة سـكنية كفرص استثمارية لتلبية حاجة المحافظة الحقيقية للوحدات السـكنية خـلال فترة الأعـوام المقبلة وخلـق حالة من التوازن مع النمو السكاني المتزايد.

بحضور رئيس مجلس محافظة المثنى

مدير عام الهيئة يستقبل وفداً رومانياً ويبحث سبل افتتاح مكتب استشاري هندسي في المحافظة

بحضـور رئيـس مجلس محافظـة المثنـى الدكتور عبد اللطيـف الحسـاني والمهنـدس ماجـد عبد الله سـادود رئيـس لجنة الاسـتثمار في المجلس اسـتقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفد شـركة سـبايري كوم الرومانية وبحث معهـم إمكانية إنشاء مكتب استشاري هندسي تخصصي في المثنى .
وقد رحب رئيس مجلـس المحافظة بالوفد وتحدث عن العلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدين
وقـال إننـا نسـعى كحكومـة محليـة إلى توطيـد هذه العلاقـات وتنميتهـا وأضـاف الحسـاني بـان المحافظة مسـتعدة للتعاون مع الشـركة لإنشـاء مشـروعها الذي يخدم المحافظة بالنتيجة .
المديـر المفـوض لشـركة سـبايري كـوم السـيد نيللـو سـبريدون تحـدث حـول نية الشـركة لافتتـاح مكتب اسـتشـاري هندسـي تخصصي في المحافظة واسـتعرض سـيرة الشـركة موضحاً إن لديها خبرة لمدة (19) سـنة في هـذا المجـال حيـث قدمـت الاستشـارات للحكومـة الرومانيـة وحصولها علـى العديـد مـن كتب الشـكر للأعمال الناجحة التي قامت بها ،
وأضـاف ان لدينـا اختصـاص في تقييـم المشـاريع التي تقيمها الشـركات المنفذة ، وقال المدير المفوض للشركة لقد تجولنـا في المحافظة ووجدنا إنهـا بحاجة كبيرة إلى الدراسـات والمخططـات الهندسـية و العمرانيـة ونحن نعتـزم افتتاح مكتب استشـاري هندسـي متخصص في المحافظة يخدم أبناء المدينة والمحافظات الأخرى .
مـن جانبه قال مدير عام الهيئة بـان المحافظة بحاجة إلى إنشـاء مكاتـب استشـارية ذات خـبرة عالميـة كبيرة خصوصـا إنها مقبلـة على نهظة عمرانيـة من جانبي الاسـتثمار والإنشاءات الحكومية وإنها فرصة جيدة ان تقدم شركة استشارية رومانية القدوم للمحافظة.

هيئة استثمار المثنى تشارك في معرض مشروع العراق البناء والاعمار المقام في محافظة دهوك وتروج للفرص المتاحة في المحافظة

شـارك وفد من هيئـة اسـتثمار المثنى في معرض مشـروع العـراق البنـاء والاعمار الـذي نظمتـه شـركة (ifp irag) على ارض معـرض دهـوك الدولـي بحضـور عـدد مـن الشـركات العالميـة في مختلـف الاختصاصـات الصناعيـة والتجاريـة والزراعية وغيرها .
وقـام الوفـد المشـارك في المعـرض بعرض الفرص الاسـتثمارية في المحافظة والترويج لهـا عـبر توزيـع المنشـورات والإعلانـات الترويجية التي أعدتها الهيئة لهذا الغرض .
كما تم عقـد عدد من القاءات مع مندوبي الشـركات وممثلـي هيئـات الاسـتثمار في البلاد لبحث الفرص الاسـتثمارية المتاحة وسبل تفعيل العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة .
وذكـر احـد أعضاء وفـد الهيئة المشـارك في المعـرض ان هـذه المشـاركة تهـدف إلى اسـتقطاب اكـبر عـدد مـن الشـركات الاسـتثمارية والترويـج للفـرص الاسـتثمارية سـيما وان المثنـى تمتلـك الكثير مـن المقومات المؤهلة لتفعيل العمل الاسـتثماري والمسـاهمة في بنـاء وتطوير المحافظة.

شركة(فور بلدينك للمقاولات الإنشائية)تتقدم بطلب الحصول على رخصة استثمارية لتنفيذ مجمع سكنى فى المثنى

تقدمت شركة (فور بلدينك للمقاولات الإنشائية) بطلـب إلى هيئة اسـتثمار المثنـى للحصول على رخصة اسـتثمارية من اجل تنفيذ مجمع سـكني بطريقة البنـاء الأفقي مع شموله بكافة الخدمات الأساسية ووفق احدث التصاميم المعمارية .
وقـال المدير المفوض للشـركة السـيد رعد عصام سـعيد ان الشـركة لديها رغبة كبيرة في الاسـتثمار بمجال الإسكان في المثنى من اجل المساهمة في الحد من أزمة السـكن التي تشـهدها المحافظـة والعمل على توفير السـكن الملائم لأبناء المحافظة .مضيفا ان الشـركة تسعى إلى تنفيذ المشـروع وفق احدث التصاميم المعماريـة لتلائم والمتطلبات العصرية الأساسـية مـع توفـير كافـة الخدمات الأساسـية والترفيهية .
مـن جانبه أكد مديـر عام هيئة اسـتثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري عن استعداد الهيئة لتقديم كافة التسـهيلات التي تمكن الشركات من تنفيذ مشاريعها الاسـتثمارية في المحافظة ,مضيفا ان الهيئة سـتعمل على منح شـركة (فور بلدينك للمقاولات الإنشـائية) رخصة استثمارية لتنفيذ مشـروع المجمع السكني بعد إكمال تقديم الشركة للدراسات والمخططات الخاصة بالمشروع.

هيئة استثمار المثنى تسحب الإجازة الاستثمارية الممنوحة لشركة الاتحاد للاسمنت

قـرر مجلس الإدارة في هيئة اسـتثمار المثنى و بجلسـته الاعتيادية سـحب إجـازة المسـتثمر الممنوحة لشـركة الاتحاد للاسمنت لإخلال الشـركة بالشـروط المنصوص عليها في عقد الإجازة .
وقد قرر مجلس الإدارة واستناداً لأحكام المواد 14 سابعاً و28 من قانون الاسـتثمار رقم 13 لسنة 2006 سحب الإجازة رقم 40 في 17 /8/2010 والممنوحة لشـركة الاتحـاد للاسمنت لإخلالها بكافة الشـروط المنصوص عليها في منح الإجـازة وعدم الالتزام والجدية في تنفيذ مشـروع (معمل اسمنت الاتحاد) وصـرح بذلك مدير عـام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة المهندس عادل داخل الياسـري وأكد إن الهيئة تتابع وبشـكل دوري المشـاريع القائمـة والتي في طور الانجـاز وكذلك متابعة الإجازات والمسـتثمرين للاطـلاع علـى سـيرها والوقـوف علـى المعوقـات التي قد تعـترض عمل المسـتثمرين ومتابعة جديتهم في تنفيذ المشـاريع ، وأضـاف ان مجلس الإدارة قـد قرر في وقت سـابق سـحب أربعـة إجازات لأسـباب مختلفـة تتعلق بتلكؤ المسـتثمرين في العقود المبرمة مع الهيئة.

هيئة استثمار المثنى تمنح ثلاث رخص استثمارية في القطاعات الترفيهية والإسكانية

منحت هيئة استثمار المثنى ثلاث رخص استثمارية جديدة اثنان منها لإنشاء مجمعين سكنيين وثالثة لإنشاء مدينة العاب ومجمع ترفيهي ، وقال مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري ان الهيئة منحت ثلاث إجازات جديدة لشركتين استثماريتين محليتين اثنان منها لحساب شركة صرح الزايد للتجارة والمقاولات العامة لإنشاء مجمعي الكرار والمجد السكنيين برأس مال يصل إلى 62 مليار دينار عراقي لكل مجمع و بفترة انجاز سنتان لتنفيذ المشروعين وأضاف الياسري ان الهيئة منحت أيضا إجازة استثمارية ثالثة إلى شركة أنوار الليث الأبيض للتجارة العامة والنقل العام المحدودة لإنشاء مدينة العاب ومجمع ترفيهي متكامل على ارض مدينة الألعاب القديمة في جانب الصوب الصغير بمدة تنفيذ سنة واحدة و برأس مال 12 مليون دولار أمريكي.وأستطرد الياسري إن المحافظة تشهد نموا ملحوظا في العملية الاستثمارية من خلال إقبال الكثير من الشركات والمستثمرين على المحافظة خصوصا في القطاع السكني الذي بدوره سيسهم في حلحلة أزمة السكن التي تعاني منها المحافظة والبلاد بشكل عام ، وأضاف ان هناك عدد آخر من الطلبات المقدمة من قبل الشركات والمستثمرين للحصول على الرخص الاستثمارية في المحافظة.

هيئة استثمار المثنى تمنح شركة أجيال للاستثمار إجازة استثمارية لإنشاء مجمع تسويقي بقيمة 3 مليون دولار أمريكي

منحت هيئة استثمار المثنى إجازة استثمارية جديدة لحساب شركة أجيال للاستثمار لإنشاء مجمع تسويقي حديث برأس مال يبلغ (3) مليون دولار أمريكي.
وذكر مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري إن الهيئة منحت شركة أجيال للاستثمار وهي شركة عراقية إجازة استثمارية في قطاع التجارة لإنشاء مجمع تسويقي حديث في مدينة السماوة برأس مال يبلغ (3) مليون دولار أمريكي وبمدة تنفيذ (18) شهرا.
وأضاف الياسري ان الهيئة قد منحت في الأيام القليلة الماضية ثلاثة رخص بقيمة (112)مليون دولار في قطاعات الإسكان والسياحة لافتا إلى ان الهيئة مستمرة بمنح التراخيص الاستثمارية للشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في المحافظة بمختلف القطاعات الصناعية والزراعية والإسكانية والسياحية , مؤكدا في ذات الوقت على تقديم كافة التسهيلات التي ضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006وتعديلاته من اجل بناء المحافظة والارتقاء بواقعها التنموي.

ثلاث جسور في المثنى ستنفذ من قبل شركة (D.P.I.K) الماليزية

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى وفدا من شركة (D.P.I.K) الماليزية للخدمات الاستشارية الهندسية وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تفعيل مشاركة المستثمرين والشركات الماليزية في العملية الاستثمارية الجارية في البلاد والمحافظة على وجه التحديد .حيث أبدى المدير المفوض للشركة السيد حلمي بن عمر استعداد شركته تقديم الاستشارات الهندسية للشركات الاستثمارية العاملة في المثنى في مختلف القطاعات من اجل تنفيذ المشاريع وفق احدث وأدق التصاميم العالمية.
وأضاف ان الشركة ستقوم بتنفيذ ثلاثة جسور في المحافظة وهي جسر ناحية الهلال الذي يربط الطريق الرئيسي بغداد سماوة مع طريق المملكة العربية السعودية- النجف الاشرف وقضاء السلمان، وجسر المهدي الذي يربط عددا من النواحي والقرى والقصبات بمركز المحافظة من اتجاه الغرب كما يربط عددا من الطرق الفرعية بالطرق الرئيسة ، وجسر السماوة الشمالي والذي يربط طريق بغداد الرئيس بطريق البصرة. وهذه الجسور هي من ضمن المشاريع الممولة من القرض الياباني للمحافظة حيث ستعمل على تسهيل حركة السير وتقليل الازدحام الحاصل في المحافظة وربط شبكة من الطرق بمحافظات جنوب ووسط العراق.

هيئة استثمار المثنى تنذر إحدى الشركات المتلكئة و تشكل لجنة لمتابعة المشاريع الاستثمارية في المحافظة

شكلت هيئة استثمار المثنى خلال الاجتماع الدوري الأول برئاسة مدير عام الهيئة لجنة لمتابعة المشاريع الاستثمارية في المحافظة وتقييم أداء الشركات والمستثمرين ، فيما قدمت إنذاراً نهائيا إلى إحدى الشركات المتلكئة لعدم مباشرتها بالعمل في المشروع.وصرح بذلك المهندس عادل داخل الياسري مدير عام الهيئة انه تم تشكيل لجنة لمتابعة المشاريع الاستثمارية الجارية في المحافظة ومتابعة الإجازات الاستثمارية الممنوحة التي لم تنفذ مشاريعها على الأرض مؤكداً انه قد تم إنذار إحدى الشركات الاستثمارية المتلكئة إنذاراً نهائيا لعدم مباشرتها في تنفيذ المشروع الذي منحت لأجله الإجازة الاستثمارية.وأضاف الياسري ان مهام اللجنة المشكلة هي تقييم تنفيذ المشاريع ونسب انجازها وجدية المستثمر وسترفع تقريرا خلال اسبوع واحد من تاريخ تشكيلها بعدها سنعمل على اتخاذ إجراءات خاصة بكل مشروع .يأتي تشكيل اللجنة وتقديم الإنذارات للمشاريع المتلكئة ضمن سياق خطة المائة يوم التي حددتها الحكومة لتحسين الأداء في كافة مفاصل الدولة.

افتتاح مكتب لهيئة استثمار المثنى في قضاء الخضر وعقد اجتماع بين هيئة الاستثمار و الحكومة المحلية للقضاء

افتتحت هيئة استثمار المثنى مكتب في قضاء الخضر مهامه متابعة سير المشاريع الاستثمارية في القضاء وتسهيل الإجراءات بين الدوائر الحكومية والمستثمرين ، كما عقدت الهيئة اجتماعاً موسعاً في مكتب قائم مقام الخضر ضم رؤساء الوحدات الإدارية ومدراء الدوائر في قضاء الخضر وناحية الدراجي من جهة ومدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري ومدراء الأقسام والمستشارين في الهيئة من جهة اخرى لبحث سبل التعاون المشترك والنهوض بواقع الاستثمار في القضاء .وتناول الاجتماع عدد من القضايا المتعلقة بالاستثمار وبيان مهام مكتب الخضر الذي استحدثته الهيئة للإشراف على المشاريع الاستثمارية وتسهيل الإجراءات بين دوائر القضاء والمستثمرين ، ومن جانبه رحب قائم مقام الخضر بافتتاح المكتب في القضاء وعده خطوة ايجابية نحو دفع عجلة الاعمار في القضاء .
وعلى صعيد متصل زار وفد الهيئة مجمع الكرار السكني الاستثماري الذي تنفذه شركة صرح الزايد للمقاولات في قضاء الخضر واطلع على سير الاعمال الجارية في الموقع حيث تعتزم الشركة إنشاء 800 وحدة سكنية من البناء الأفقي على مساحة ارض 400 دونم .
يذكر إن هيئة استثمار المثنى قامت بافتتاح مكتبين في قضائي الخضر والرميثة لمتابعة سير المشاريع الاستثمارية الجارية في خطوة لتسهيل وتفعيل دور قطاع الاستثمار في المحافظة.

وفد مشترك برأسه محافظ المثنى..الميالي يزور المشاريع الاستثمارية في المحافظة

للوقوف على أخر ما وصلت إليه نسب الانجاز للمشاريع الاستثمارية في المحافظة والاطلاع على أهم العقبات التي تواجه انجاز هذه المشاريع قام السيد إبراهيم سلمان الميالي محافظ المثنى والمهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى بجولة ميدانية لمشروعي مدينة العاب السماوة وفندق قصر الغدير وجرى خلال الجولة الاطلاع على مراحل الانجاز والخطط الكفيلة بتذليل المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل الشركات المنفذة لهذه المشاريع .
حيث شدد السيد المحافظ على سرعة انجاز هذه المشاريع وافتتاحها بأقرب وقت ممكن . كما أشاد بالجهود المبذولة من قبل هيئة استثمار المثنى في تسهيل عمل المستثمرين وجذب الاستثمار إلى المحافظة.

وفد من مدراء الأقسام في هيئة استثمار الديوانية يزور هيئة استثمار المثنى ويبحث آليات تفعيل التعاون المشترك بين الجانبين

بغية تفعيل التعاون المشترك بين هيئات الاستثمار في المحافظات والعمل على توحيد الجهود والاستفادة من الخبرات في التعامل مع رجال الإعمال والشركات الاستثمارية استقبلت هيئة استثمار المثنى وفد ضم مجموعة من مدراء الأقسام في هيئة استثمار الديوانية ضمن جولة له شملت زيارة هيئة استثمار ذي قار .
وكان في استقبال الوفد مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري ومدراء الأقسام في الهيئة حيث بحث الجانبان آليات تفعيل التعاون المشترك بين الهيئتين من اجل الدفع بمسار العملية الاستثمارية كما تم خلال الزيارة بحث آليات منح التراخيص الاستثمارية للشركات الراغبة بالاستثمار في المحافظة وتقديم الكفاءة المالية للشركات المتقدمة وتسجيلها في سجل الشركات المعتمدة في وزارة التجارة العراقية .
كما شدد الجانبان على أهمية إقامة مؤتمر تشاوري عام لهيئات الاستثمار في المحافظات وهيئة الاستثمار الوطنية من اجل العمل على إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل والمعوقات التي تعترض مسار العملية الاستثمارية في البلاد .
واستعرض الجانبان أيضا المشاريع المنفذة في المحافظتين وعدد الرخص الاستثمارية الممنوحة للشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية .
وفي ختام الزيارة قام الوفد بجولة على أقسام الهيئة للوقوف على مهام والية عمل الأقسام في هيئة استثمار المثنى.

مدير بلدية الخضر يدعو الشركات إلى الاستثمار في آبار الوحشية

في إطار عملية الترويج المستمرة للفرص والمواقع الاستثمارية في المحافظة زار وفد مشترك من هيئة استثمار المثنى و مديرية الموارد المائية وبلدية قضاء الخضر موقع آبار الوحشية (30) كم جنوب الخضر الذي يضم مجموعة من ينابيع المياه,التي تشكل مركزا ترفيهيا متميزا في حال استثمارها بالشكل الأمثل .

وفي هذا الاتجاه دعا مدير بلدية الخضر السيد جابر عبدوش عجيل الشركات ذات الاختصاص بالاستثمار في المنطقة كونها تعتبر موقعا مهما لتنفيذ مشاريع ترفيهية وزراعية بالاعتماد على ينابيع المياه التي تحتويها المنطقة .من جانبه قال علي هادي ناصر مسؤول فرع هيئة الاستثمار في الخضر ان الهيئة وضعت ضمن خططها طرح الموقع كفرصة استثمارية أمام الشركات الراغبة بالاستثمار في المحافظة . مضيفا ان الهيئة عمدت إلى تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين ورجال الأعمال من اجل الإسراع بتنفيذ المشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات المتاحة في المحافظة.

خلال مهرجان الأفلام القصيرة منظمة الصحفيين والمثقفين الشباب تكرم موظفي قسم العلاقات و الإعلام في هيئة استثمار المثنى

كرمت منظمة الصحفيين والمثقفين الشباب موظفي قسم العلاقات العامة والإعلام في هيئة استثمار المثنى ومجموعة من صحفيي وإعلاميي المحافظة خلال مهرجان الأفلام القصيرة الذي أقامته المنظمة على قاعة الغدير في السماوة برعاية عضو مجلس النواب العراقي الدكتورة أزهار الشيخلي والذي حمل شعار (مهرجان المثنى للأفلام القصيرة لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان)حيث ضم عروضا لـ 17 فيلما قصيرا

ن تمثيل مجموعة من الشباب الهواة بين ممثلين مخرجين قاموا بادوار جسدت واقع حقوق الإنسان العراق .

قد افتتح المهرجان بالقرآن الكريم والنشيد الوطني عدها كلمة للامين العام للمنظمة مهند حميد الهاشمي الذي أكد خلالها على دور الصورة ولما لها من أسلوب سهولة إيصال الفكرة إلى المتلقي البسيط وأضاف هاشمي أنها لفرصة طيبة أن نلتقي بين أهلنا في المثنى طلعوا على النتاج الفكري لأبنائهم الشباب .أعقبها لمة لمسؤول فرع المنظمة في المثنى بشار الطائي كر من خلالها كل الداعمين للمهرجان في مقدمتهم نائبة الدكتورة أزهار الشيخلي والمؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المدني وقال إنها نقطة انطلاق أخرى عزيز مفاهيم حقوق الإنسان عن طريق الفن والإبداع قيما أكدت نقابة الصحفيين العراقيين في كلمة ألقاها دير ادراتها الإعلامي شهيد البركات إن النقابة تدعم تساند كل المنظمات الصحفية والإعلامية وانها تسعى ي التعاون مع

ا لصحفيين ا لشبا ب للنهو ض با لو ا قع ا لإ علا مي با لمحا فظة .بعدها تم عرض الأفلام المشاركة التي

التخطيط تصدر قائمة سوداء بالشركات الناكلة والمثنى تشكل لجنة تحقيقية لمتابعة الشركات المتلكئة

أصدرت وزارة التخطيط قائمة سوداء بأسماء الشركات المتلكئة في تنفيذ المشاريع ورفعت عدد آخر من القائمة،فيما شكلت محافظة المثنى لجنة تحقيقيه لمتابعة الشركات المتلكئة لنفس الغرض.

وقد أعلنت وزارة التخطيط عن القائمة السوداء التي أدرجت فيها(16)شركة من الشركات الناكلة بتنفيذ الأعمال التي أحيلت إليها بدواعي مختلفة حيث قامت الوزارة بإدراجها ضمن القائمة السوداء لفترات تتراوح من(2-1)سنة بعدما تم سحب الأعمال المحالة إلى تلك الشركات من قبل الدوائر المستفيدة،فيما شطبت الوزارة تسجيل شركات أخرى بصورة نهائية،ورفعت اسم شركتين من القائمة لمرور عامين على إيقافهما.

ومن جانب آخر قامت محافظة المثنى بتشكيل لجنة تحقيقية لمتابعة الشركات المتلكئة والمنفذة للمشاريع في المحافظة تكون مهمتها دراسة وتقديم التوصيات الخاصة بإدراج الشركات ضمن القائمة السوداء على ان يتم سحب الأعمال من تلك الشركات.

تأتي هذه الخطوة بهدف المتابعة والوقوف على تنفيذ الإعمال وجدية الشركات المنفذة وتحميلها مسؤولية التلكؤ الحاصل في تنفيذ المشاريع والإسراع في دفع عجلة الاعمار الجارية في البلاد مما يصب في المصلحة العامة.

شركة(راهبرد صنعت) الإيرانية تزور الهيئة و تبحث الفرص الاستثمارية في المثنى

بحضور رئيس مجلس محافظة المثنى استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفداً إيرانيا من شركة(راهبرد صنعت)للخدمات الهندسية لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة.وقال السيد(اصغر كزين)المدير المفوض إن شركته قامت بالتجول في المرافق السياحية في المحافظة ومنها بحيرة ساوة وهي تعتزم الاستثمار في المحافظة في قطاع السياحة و الصناعة.

من جانبه رحب رئيس مجلس المحافظة بالوفد وأشار إلى الروابط والمشتركات بين البلدين وأكد استعداد المحافظة للتعاون مع الشركات الإيرانية الاستثمارية سيما وان المحافظة تعد من بين ابرز المحافظات التي تتمتع بالاستقرار الامني الذي يعد نقطة جذب اساسية لقدوم الشركات الاستثمارية وتنفيذ مشاريعها المختلفة في المحافظة.الى ذلك اكد المهندس عادل داخل الياسري إن المحافظة تزخر بالموارد الطبيعية والأولية ومنها ما يدخل في الصناعات الإسمنتية وكذلك قطاع السياحة والتجارة التي تهيئ فرصا استثمارية لجميع الشركات الراغبة بالاستثمار في المثنى مدعومه بحزمة من التسهيلات التي وفرتها الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار لتفعيل حركة الاستثمار في المحافظة . يذكر ان عدد من الشركات الايرانية قد زارت محافظة المثنى خلال الفترة الماضية للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة.

وزارة التخطيط تعتمد ضوابط جديدة لإدراج الشركات المتلكئة ضمن القوائم السوداء

حددت وزارة التخطيط ضوابط جديدة لإدراج شركات المقاولة والمقاولين ضمن القائمة السوداء تضمنت ثمان فقرات حددتها لتدرج الشركة أو المقاول عند ارتكاب إحداها لمدة لا تتجاوز السنتين وخفض تصنيف الشركة المقاولة درجة واحدة ولمدة سنة .

وقد حددت الوزارة ضمن الضوابط الجديدة عدداً من الحالات التي وضعت من قبل لجنة تسجيل وتصنيف المقاولين التي قد ترتكب من قبل الشركة على إن يتم إدراج اسم الشركة لفترة لا تتجاوز السنتين و خفض درجة تصنيفها درجة واحدة ولمدة سنة واحدة ، كذلك أشارت الضوابط إلى ضرورة التزام الشركات بنظام الإحالة والتقيد بالأنظمة والقوانين بغية الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي والنهوض بواقع الأعمار ودفعه عجلته بالاتجاه الصحيح ومنع المفسدين من التلاعب بمقدرات الدولة .

عدد من الأساتذة المتقاعدين العراقيين يعتزمون إنشاء أول كلية جامعية في المثنى عن طريق الاستثمار

يعتزم عدد من الأساتذة العراقيين المتقاعدين إنشاء أول كلية جامعية في المثنى عن طريق الاستثمار تتضمن عدداً من الأقسام العلمية والإنسانية حسب قانون الكليات والجامعات الأهلية رقم 13 لسنة 1996 .حيث تقدمت الهيئة المؤسسة للكلية الجامعية بطلب لمحافظ المثنى السيد إبراهيم الميالي لغرض إنشاء كلية جامعية وفق قانون الجامعات الأهلية رقم 13 لسنة 1996 تضم أقسام (طب الأسنان والصيدلة والتحليلات المرضية والهندسة الالكترونية والهندسة المعمارية والقانون وإدارة الأعمال والعلوم المصرفية وفروع كليات التربية). وقد أبدت الهيئة المؤسسة استعدادها لتوفير كافة المستلزمات والموارد البشرية والمادية وفق ضوابط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.كما تضمن الطلب مفاتحة هيئة استثمار المثنى عن طريق مكتب السيد المحافظ لغرض توفير قطعة ارض مناسبة تقام عليها الكلية الجامعة.وأرجعت الهيئة المؤسسة أسباب إنشاء الكلية إلى استيعاب الطلبة من أبناء المحافظة ممن لم يتسنى لهم إكمال دراستهم الجامعية وسد النقص الحاصل في الجامعات الأهلية ورفع الأعباء التي يتكلفها الطلبة عند سفرهم خارج البلاد لإكمال الدراسة.يشار إلى ان الاستثمار في قطاع التعليم هو احد القطاعات المهمة التي أولاها قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 لحاجة البلاد.

مدير عام المديرية العامة لشرطة محافظة المثنى

الوضع الأمني في السماوة مماثل للوضع الأمني في إقليم كردستان

19-18

رئيس شركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات لـ(استثمار المثنى):

العراق اليوم بلد الفرص الاستثمارية بمختلف المجالات الصناعية والإسكانية والزراعية والترفيهية من خلال وفرة مقومات الاستثمار المادية والبشرية

21-20

تقرير حول

المواد الأولية في محافظة المثنى

33-32

مدير مشروع مدينة العاب السماوة

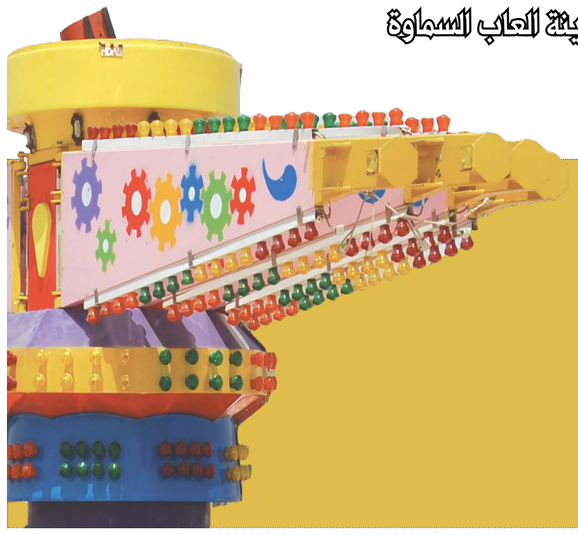

مدينة العاب السماوة نسب انجاز متقدمة وموعد مرتقب مع الافتتاح

39-38

مدير عام المديرية العامة لشرطة محافظة المثنى

الوضع الأمني في السماوة مماثل للوضع الأمني في إقليم كردستان

أجرى اللقاء :حيدر فاضل لفته
تصوير :أمين علي داخل

نعلن استعدادنا لتأمين الحماية ولا يوجد قلق من قضية توفير الحماية اللازمة وتوفير بيئة آمنة للمستثمرين في المحافظة

أسهمت الحالة الأمنية المستقرة في المثنى بشكل مباشر وكبير بدفع عجلة الاستثمار في المحافظة ، فنجد الوفود الاستثمارية الأجنبية قد أقبلت بشكل ملفت للنظر للبحث عن الفرص المتاحة و تنامت واتسعت رقعة المشاريع القائمة في مدن وأرياف المثنى وحتى باديتها . فقد ترجمت هيئة استثمار المثنى مقومات النجاح الأساسية التي تتمتع بها المحافظة والذي يعد احد أهم عناصرها الاستقرار الأمني إلى فرص استثمارية ومنها ما أصبحت مشاريع قائمة على الأرض .. ومن هذا المنطلق وفي إطار الوقوف على أهم الاستعدادات التي قامت بها مديرية شرطة محافظة المثنى المسؤول المباشر عن هذا الجانب المهم . و من تهيئة الأجواء الأمنية الملائمة للاستثمار كان لنا هذا اللقاء مع قائد شرطة محافظة المثنى .

اللواء الحقوقي المهندس كاظم جحيل أبو الهيل مدير عام شرطة محافظة المثنى المحترم نرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء مع مجلة استثمار المثنى لكي نطل على أحد جوانب مقومات العملية الاستثمارية في البلاد وهي(الحالة الأمنية).

■ ما هي رؤيتكم للاستثمار بصورة عامة و كيف ترون الواقع الأمني الذي يرافق العملية الاستثمارية في المحافظة ؟

- من المعروف اقتصادياً (إن رأس المال جبان) و إن رجال الأعمال والمستثمرون والشركات يبحثون على بيئة آمنة لإقامة مشاريعهم ، فإذا توفرت هذه البيئة الأمنية لحماية رأس المال وتحقيق الجدوى الاقتصادية والمالية التي تطمح إليها الشركات الاستثمارية سوف تأتي وتباشر مشاريعها اكيداً .

وبالنسبة للوضع الأمني واستقراره في المثنى فهي متميزة امنيا بحسب تقرير وزارة الداخلية في 2010 حتى عدت المثنى المحافظة البيضاء دون محافظات الوسط والغرب والفرات الأوسط ، ووصف واقعها الأمني بأنه مماثل للوضع الأمني في إقليم كردستان سليمانية ودهوك و أربيل ،وهذا التقييم جاء على مستوى وزارة الداخلية في مؤتمر لمناقشة التقرير الأمني السنوي في نهاية عام 2010.

أما بالنسبة للعملية الاستثمارية في المحافظة فنحن أبدينا استعدادنا لتوفير الأمن واستطعنا فعلاً إن نوفر بيئة آمنة للشركات الاستثمارية في المحافظة وللوفود الاستثمارية التي تزورها ومن خلال متابعتي لبريد هيئة استثمار المثنى رأيت إن هناك العديد من الوفود استثمارية التي تزور المحافظة و من مختلف الدول وبدورنا نوفر الحماية الشخصية للأشخاص المستثمرين إضافة إلى تأمين الحماية اللازمة للمواقع والشركات الاستثمارية التي لديها مشاريع في المحافظة ونحن نعلن استعدادنا لتأمين الحماية ولا يوجد قلق من قضية توفير الحماية اللازمة وتوفير بيئة آمنة للمستثمرين في المحافظة .

■ ما هي الخطط التي أعدتها المديرية العامة لشرطة المثنى لحماية وفود الشركات والمستثمرين الاجانب ؟

أعدت المديرية مجموعة من الخطط منها الخطة العامة التي تتعلق في المحافظة وخطة خاصة بحماية مواقع المشاريع وحماية الوفود الاستثمارية التي تزور المحافظة لتحقيق فرص استثمارية معينة ، فقبل أربعة أشهر استحدثت وزارة الداخلية قسم خاص يسمى (قسم حماية شركات الأعمار والاستثمار) يعمل بالتنسيق مع هيئة الاستثمار مهامه توفير الحماية الأمنية للوفود الزائرة إضافة

استحدثت وزارة الداخلية قسم خاص يسمى (قسم حماية شركات الأعمار والاستثمار) مهامه حماية الوفود والشركات الاستثمارية

حسب تقرير وزارة الداخلية في 2010 المثنى المحافظة البيضاء امنياً

لم يسجل لدينا أي خرق امني باتجاه المواقع والشركات الاستثمارية أو لرجال الأعمال المستثمرين

إلى المواقع الاستثمارية المنتشرة في المحافظة و الجميع على دراية بهذا الموضوع فالشركات الموجودة داخل وخارج مركز المدينة مؤمنة من قبلنا .

و بالنسبة لهذا القسم فهو يضم منتسبين من جميع مفاصل المديرية العامة للشرطة من أجهزة استخباراتيه وأجهزة قتالية وأخرى واعتقد إن التجربة حتى الآن ناجحة في هذا المجال حيث إن كثير من الوفود الاستثمارية زارت المحافظة تمت عملية تأمين الحماية لها في كل مواقع المحافظة إضافة إلى المواقع الاستثمارية التي هي في تزايد والى هذا الوقت لم يسجل لدينا أي خرق امني باتجاه المواقع والشركات الاستثمارية أو لرجال الأعمال المستثمرين.

■ أعلنتم في وقت سابق عن نيتكم إنشاء مركز للشرطة في بحيرة ساوة . إلى أين وصلت مراحل إنشاء هذا المركز؟

في الوقت القريب سوف نفتتح مركز شرطة لتوفير الحماية لبحيرة ساوه وللمواطنين الذين يرتادون هذا المكان باعتبارها مرفق سياحي و خلال أسابيع إنشاء الله سوف نكمل المشروع الذي سيكون في البداية عبارة عن كرفانات إضافة إلى قوة زوارق مسلحة ودوريات قتالية وسوف تتأمن منطقة بحيرة ساوة تماما كما ان وضع البحيرة جيد ونحن قريبون منها ولكن مع ذلك خلال أسابيع سنوفر كل المستلزمات لفتح هذا المركز و خلال أسبوعين أو ثلاثة سوف نؤمن افتتاح مركز الشرطة النهرية في البحيرة .

■ هل فاتحتم هيئة استثمار المثنى لاجل بناء وحدات سكنية لمنتسبيكم عن طريق الاستثمار ؟ أم إن هنالك منافذ أخرى لتامين الوحدات السكنية ؟

في حقيقة الأمر هنالك العديد من الطروحات حول توفير شقق سكنية للمنتسبين وهناك جهات عديدة ترغب بتبني الموضوع أبرزها الجهات الحكومية والتي نحن ملزمون بها فقد أعدت وزارة الإسكان والأعمار خطة لبناء مليون شقة سكنية تم تخصيص منها (300) ألف شقة سكنية لوزارة الداخلية سيشمل عدد معين من الشقق منتسبي المديرية العامة لشرطة محافظة المثنى والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة لوزارة الداخلية وحددت مساحات الشقق بـ (100 و 120 و 140 م2) تتراوح أسعارها بين (60 و 70 و 80 مليون) حيث يدفع المنتسب ربع المبلغ مقدما والباقي بشكل أقساط تستمر لمدة عشرين سنة وقد طلبت الوزارة رفع أسماء المنتسبين الذين يرومون الحصول على هذه الشقق .وإضافة إلى ذلك لدينا الكثير من الشركات في المحافظة التي ترغب بالاستثمار في هذا المجال و قدموا لنا عرض في حالة رغبة منتسبينا في الحصول على شقق سكنية وأيضا وفق شروط معينة وهذه الشركة موجودة حاليا في جانب القشلة وفي الصوب الكبير ، ولكن في الوقت الحاضر نحن نتقيد بأوامر المراجع الراعية للمشروع وهي مشروع وزارة الإسكان والأعمار .

■ هل لديكم رسالة توجهونها إلى الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ؟

نحن نريد من الجميع أن يطمئنوا إلى أن وضع محافظة المثنى من الناحية الأمنية جيد جدا و لم يسجل لدينا أي خرق أمني منذ عام 2007 حتى هذه اللحظة وبالتالي إن البيئة إذا كانت آمنة سوف تجذب رؤوس الأموال والمستثمرين إضافة إلى ذلك يمكن لأي مستثمر أن يسأل المستثمرين والوفود التي زارت المحافظة وتجولت فيها حيث لم يسجل لدينا أي خرق امني سواء على المشاريع أو على المستثمرين ، وإن المثنى بيئة أمنة لكل المستثمرين ورؤوس الأموال يمكن أن يستثمروا أموالهم في جميع المجالات في المحافظة وأي مساحة منها وفي إي منطقة من مناطقها نحن على استعداد للحماية ولا يوجد خوف إطلاقا على أموال المستثمرين والمستثمرين أنفسهم.

■ كلمة أخيرة :

نحن نشكر جهود السيد مدير عام هيئة استثمار المثنى و مجلة الاستثمار وحقيقة إن هناك تنسيق موجود دائمي بيننا وبين هيئة الاستثمار حيث إن احدهما مكمل للأخر إذ إن هيئة الاستثمار لا تستطيع العمل بدون بيئة آمنة وهذه البيئة توفرها الأجهزة الأمنية والتنسيق قائم بيننا وبين هيئة الاستثمار و لا توجد معوقات في عملنا وهنالك مديرية مختصة بهذا الموضوع تعمل بالقرب من السيد مدير عام هيئة الاستثمار التي هي مديرية حماية شركات الأعمار والاستثمار.

خلال أسابيع سنكمل مشروع إنشاء مركز للشرطة في بحيرة ساوة

محافظة المثنى لم تسجل أي خروقات أمنية منذ عام 2007

العراق اليوم بلد الفرص الاستثمارية بمختلف المجالات الصناعية والإسكانية والزراعية والترفيهية من خلال وفرة مقومات الاستثمار المادية والبشرية

الدكتور علي خلف إبراهيم رئيس شركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات

أجرى الحوار :كاظم مسافر الاعاجيبي
تصوير أمين علي داخل

أنشئت شركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات عام 1971 برأس مال يبلغ مليون دولار أمريكي في دولة الكويت وتوسعت نشاطاتها التجارية في بداية الثمانينيات لتمتد اذرع عملها في جمهورية مصر العربية وإيران وماليزيا ،عملت في مجالات تجارة المواد الأولية للبناء والسكن ومواد البتروكيمياويات والحبيبات البلاستيكية والسندات التجارية .هي شركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات التي حطت رحالها مؤخرا في العراق لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في محافظة المثنى حيث حصلت الشركة على رخص استثمارية لتنفيذ مشاريع صناعية وإسكانية في المحافظة.استثمر المثنى التقت برئيس الشركة الدكتور علي خلف إبراهيم عبر هذا الحوار الصريح لمعرفة تفاصيل مشاريع الشركة في المحافظة.

في البدء هل لك ان تحدثنا عن مشاريعكم المنفذة في البلدان الاخرى؟

- لدينا مشاريع حاليا في جمهورية إيران الإسلامية لتنفيذ محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بطاقة (960) ميغا واط مع شركاء من القطاع الخاص الإيراني وكذلك إنشاء معمل لإنتاج مادة الاسمنت بطاقة ثلاثة ملايين طن سنويا بشراكة أيضا مع القطاع الخاص الإيراني وقد وصلنا إلى(40%) من نسب الانجاز في هذه المشاريع .ولدينا مشاريع أخرى في مجال السكن الأفقي في ماليزيا .أما في مصر فلدينا أعمال في مجال السياحة وحاليا أكملت المخططات والدراسات الخاصة بالمشروع ونحن بانتظار الأيام القادمة للمباشرة بتنفيذه في مدينة الغردقة على مساحة مليون متر مربع مع شركاء من القطاع الخاص في مصر .

ماهي العوامل الاساسية وراء قدومكم للاستثمار في العراق والمثنى خصوصا؟

- بصراحة الصدفة لعبت دورا كبيرا في قدومنا إلى المثنى وكانت من خلال لقاء تم في ماليزيا بوفد من الهيئة كان متواجدا هناك للاطلاع على التجربة الاستثمارية في ذلك البلد وحصل لنا لقاء مع الوفد حيث تم اطلاعنا على الأوضاع في المثنى وكان العامل الأمني الجاذب الأكبر فضلا عن الإمكانيات والمقومات الأساسية المشجعة على الاستثمار التي تتمتع بها المحافظة ومنها وفرة المواد الأولية لقيام العديد من الصناعات ووجود اليد العاملة المدربة خاصة في مجال صناعة الاسمنت وحاجة المحافظة إلى دخول الشركات الاستثمارية للمساهمة في إعادة اعمارها وتطويرها .وأعقبت ذلك اللقاء سلسلة من المباحثات مع الهيئة أثمرت عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء معمل اسمنت والاستثمار في مجال بناء الوحدات السكنية في المحافظة .

حصلتم على رخصة من هيئة استثمار المثنى لتنفيذ معمل اسمنت ما هي مواصفات هذا المعمل وطاقته الإنتاجية ؟

- المعمل من منشأ ألماني وسيتم تنفيذه خلال فترة (42) شهرا من تاريخ المباشرة بالعمل ويعتبر هذا المشروع إضافة جديدة لقطاع صناعة الاسمنت في المثنى حيث سيعمل على إضافة مليوني طن سنويا من الاسمنت إلى الناتج الكلي من هذه المادة في المحافظة فضلا عن اسيعاب عدد كبير من العمالة الفنية وغير الفنية حيث سيشغل بشكل مباشر ما لا يقل عن (500) عامل من أبناء المحافظة فضلا عن ضعف هذا العدد سيعملون بشكل غير مباشر سواء في مجال النقل وغيرها من المجالات ,وبالتأكيد سنعتمد بشكل كبير على العمالة المحلية على اعتبار ان محافظة المثنى تضم معملين لإنتاج الاسمنت وهناك العشرات من الأيدي العاملة المدربة القادرة على تشغيل المعمل وسنعمد أيضا إلى تدريب وزيادة تطوير الكفاءات لدى الملاكات العاملة في المشروع .

معمل الاسمنت يعتبر إضافة جديدة لقطاع صناعة الاسمنت في المثنى حيث سيعمل على إضافة مليوني طن سنويا من الاسمنت إلى الناتج الكلي من هذه المادة في المحافظة

سكرتير التحرير وهو يحاور رئيس شركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات

إلى أين وصلتم بمشروع بناء الوحدات السكنية في المثنى؟

- مشروع الوحدات السكنية الآن في مراحل بدء تنفيذه النهائية إذ انه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة وضع حجر الأساس وتنفيذ الطرق الداخلية للمجمع بعد ان اكتملت المخططات النهائية للمشروع وفق احدث التصاميم الموضوعة من قبل فريق عالمي له خبرة واسعة في هذا المجال , وسيشمل المشروع بناء (2000) وحدة سكنية بثلاث قياسات هي (100م2, 120م2, 140م2) فضلا عن تجهيزه بكافة الخدمات الأساسية من المدارس والمساحات الخضراء والطرق والأرصفة وسيتم تنفيذ المشروع خلال فترة (36) شهرا من تاريخ المباشرة بالعمل بكلفة تصل إلى (150) مليون دولار أمريكي .

لدينا مشروع بناء(2000)وحدة سكنية بثلاث قياسات هي(100م2,120م2, 140م2) مجهزة بكافة الخدمات الأساسية

ما هي قراءتكم لواقع الاستثمار في مجال الإسكان . وهل حددتم آلية معينة لبيع الوحدات السكنية على المواطنين ؟

- بصراحة نحن وجدنا الاستثمار في مجال الإسكان عملا مشجعا نتيجة للطلب الكبير على الوحدات السكنية في عموم محافظات العراق والتوجه الحكومي نحو زيادة عدد الوحدات السكنية بالإضافة إلى انتعاش دخل الفرد العراقي وبالتأكيد هذه عوامل مشجعة باتجاه الاستثمار في بناء الوحدات السكنية .

أما بخصوص آلية بيع الوحدات السكنية في البداية سنقوم بتمويل المشروع بشكل مباشر ثم سنعمد في المرحلة الثانية إلى التعاقد مع احد المصارف الموثوقه وسيقوم المواطن الراغب بشراء الوحدة السكنية بالدفع إلى المصرف وفق صيغة قانونية تنظم تحت إشراف الحكومة المحلية من اجل ضمان حق الشركة والمواطن على حد سواء.

خلال زيارتكم للمحافظة قمتم بجولة ميدانية لبحيرة ساوة هل لديكم توجهه نحو الاستثمار في المجال السياحي في هذه المنطقة؟

نعم .اطلعنا على بحيرة ساوة بشكل ميداني ونحن نرى ان هذه المنطقة بحاجة إلى من يطورها ويعمرها وفق عمل مخطط بشكل دقيق من قبل مكاتب هندسية استشارية عالمية لكن الأمر بحاجة إلى المزيد من الوقت والأموال والتخطيط المنظم وقد وضعنا في حساباتنا هذا الموضوع وسنتفق مع احد المكاتب الاستشارية الهندسية الأمريكية من اجل وضع المخططات الخاصة بتطوير البحيرة واستثمارها بما يتناسب وموقعها الستراتيجي .

كيف وجدتم التعامل مع الحكومة المحلية والدوائر في المثنى؟

التسهيلات الإدارية كانت مبسطة والروتين تم اختصاره وبصراحة الجميع بذل جهود كبيرة بدءا من السيد المحافظ والسادة في مجلس المحافظة والى جميع موظفي الهيئة وبالتأكيد هذا التعاون أعطانا حافزا كبيرا باتجاه التوسع بتنفيذ مشاريعنا الاستثمارية في المحافظة ولمسنا من الجميع رغبة قويه في الإسراع بتنفيذ مختلف المشاريع نحو الارتقاء بواقع المحافظة وتطويرها.

هل من كلمة تودون توجيهها للشركات الراغبة بالاستثمار في العراق ؟

العراق اليوم بلد الفرص الاستثمارية بمختلف المجالات الصناعية والإسكانية والزراعية والترفيهية من خلال وفرة مقومات الاستثمار المادية والبشرية فهناك الكثير من المواد الأولية اللازمة لقيام عدد كبير من الصناعات إلى جانب وفرة الأيدي العاملة المدربة على العمل في شتى المجالات,فضلا عن وجود تشريعات جاذبة للاستثمار وتسهيلات تمكن المستثمر من تنفيذ مشاريعه الاستثمارية بكل يسر وسهولة بعيدا عن الروتين والتعقيدات المملة.

المعمل سيشغل بشكل مباشر ما لا يقل عن (500) عامل من أبناء المحافظة فضلا عن ضعف هذا العدد سيعملون بشكل غير مباشر سواء في مجال النقل وغيرها من المجالات

محافظة المثنى ..... وفرضية البحث عن هوية تنافسية

Vision about comparative Identity

رسالة مفتوحة.....

الإستشاري محمود هادي راضي

توطئة /

تتمتع محافظة المثنى بخيارات معتبرة للتنمية بفعل ما تمتلك من قدرات من الموارد والخامات المختزنة في البادية وبفعل عمق وحيوية الموقع الجغرافي ، باعتبارها معبرا مفصليا بين وسط وجنوب العراق وتماس مع حدود دولية،بما يؤهلها لتقديم النموذج الجيد في توطين التقنيات والأصول،وتحفيز التنمية.

إن إدراك هذه الحقيقة والسعي إلى بلورة رؤية وحراك تنفيذي ضمن إستراتيجية تؤهلها الإمساك بدور الريادة والقيادة والتميز في جميع أشكال الصناعات الإنشائية،ومرتكزا حيويا لقاعدة من الصناعات القلوية(الكيميائية) والمنظفات ، على مستوى الوطن،واعتبار(المساحة الجغرافية والموقع الإقليمي) بمثابة المجال الحيوي ومنجما للخامات ومعبرا للتجارة النشطة.

وإذا ما أضفنا لذلك،المؤهلات التاريخية والسياحية وتنوع طرق المواصلات،يكون بمقدور المحافظة تقديم وتطوير النموذج الريادي للتميز من خلال التعاطي الفعال مع هذه المعطيات بخصوصية رؤية عملية تدرك حساسية هذه المقومات وما يبنى عليها من تحولات هيكلية في المشاريع التنموية والاعمارية الاستثمارية،على مستوى الأنشطة الاستخراجية والإنتاجية والخدمات اللوجستية الجدية .

معروف إن إحدى أعمق الحقائق الاقتصادية،تكمن في(التخصص)الجغرافي، بما يؤدي إلى تعزيز المكانة التنافسية واستدامة مصادر الدخل وتركيز الخبرات والمهارات.والمحافظة قادرة، بما تمتلك من خامات طبيعية(مكتشفة ودفينة)من ترتيب الأولويات من مسارات التخصص النوعي في الإنتاج والخدمات التجارية واللوجستية،وتبني ثوابت تغطي مرحلة كاملة باتجاه تفعيل(عناصر القوة)في التخصص والتميز والكفاءة في الإنتاج والنوعية والسمعة التنافسية،وتوظيف حصيلة ذلك في التنمية الاجتماعية،وفتح طريق لتحقيق أفضل الامتيازات التفاضلية.

وبالاستناد إلى الحقائق المتوفرة ، نضع التصورات التالية:-

اولا / اساسيات فرضية الرؤية / الإرادة

- بلورة توجهات تستهدف تشكيل هوية تنموية تكتسب ملامحها من ابرز المقومات (الجيو- اقتصادية) المتاحة .
- الحرص على امتلاك ناصية الريادة في أهم مفاصل الصناعات الإنشائية والصناعات القلوية ، باعتبارهما يمثلان أهم دعامات التميز وما يبنى عليها من فتح آفاق التشابك الصناعي والتجاري .
- ضرورة أن تلتقي جميع التوجهات الإنمائية والاستثمارية والعمرانية في إطار مشروع تنموي متكامل ومتوازن .
- تكثيف الترابط العمودي والأفقي بين مختلف الأنشطة لتنويع الخيارات ذات العلاقة بقواعد الارتكاز الأساسية بهدف تعظيم الأصول الرأسمالية والتكنولوجية والمعرفية والتسويقية .

الرؤية المرحلية تعبئة الإرادات والجهود لتتبوء المحافظة هذه الخصوصية بما تمتلك من(عناصر قوة)كفوءة وتشكيل سوق قوية وتنافسية فيها .

عناصر القوة/مثلث القوة تتشكل اضلاعه من التخصص في(الصناعات الإنشائية)و(الصناعات الكيميائية)واستثمار(حيوية الموقع الجغرافي استخراجيا وتجاريا)باعتبارها محركات كبيرة للحياة الاقتصادية وزيادة اسهاماتها في السوق المحلي والمنافسة.

الأهداف :

- تحويل الطاقة الكامنة في(مثلث القوة)إلى ثوابت متفق عليها لأجيال من التطبيقات والتوازنات التنموية .
- الإرادة في صياغة انساق عملية تلبي احتياجات الرؤية ، لأحداث نقلة في الأنشطة السائدة وما يرتبط بها .

الآليات حزمة من السياقات الطموحة لجعل المحافظة موقعا إقليميا تخصصيا متميزا:-

- الانتفاع بكامل الموارد والفرص وإدارتها بحسن أداء.
- رفع سقف النشاط(العام والخاص والمشترك والاستثمار)لتصب جميعها في زخم التنمية الشاملة وفتح آفاق وخيارات للناس للمساهمة في البناء والتكوين الرأسمالي.
- الإفادة من التجارب والتطبيقات التنموية العالمية وتوظيف(المنظومة التشريعية)و(المنظومة التنفيذية) لوضع الموارد في إطارها القويم .

ثانيا/المحاور الإستراتيجية يتطلب الأخذ عملا حثيثا ومسؤولا

- تبني سياسة توطين مشاريع تخصصية(activities Fundamental) لأهميتها في (التميز) وتراكم الخبرات وتقليل تكاليف الإنتاج والطاقة وبوابة لخلق سوق تجاري نوعي ورسم ملامح مستقبل المحافظة الاقتصادي) .
- استهداف التكامل في تنويع الصناعات الإنشائية(اسمنت،ثرمستون ، سيراميك،حجر واجهات والطابوق وحبسوم ..... زجاج).
- الاجتهاد في الترويج الاستثماري لإرساء قاعدة الصناعات القلوية (الصودا الكاوية والكلور والمطهرات والمنظفات).
- إقامة منطقة ارتكاز للخدمات اللوجستية ، لرفع الأهمية النسبية والتنافسية للموقع في الخزن والنقل والتوزيع والخدمات التجارية الساندة ..... وخدمات الاتصالات والطاقة والطرق والماء .
- إقامة مدينة مؤهلة بأساسيات البنية التحتية لتوطين صناعات متوسطة لتعظيم التكوين الرأسمالي والتقني .
- محاور إضافية تضفي على المحافظة مزيدا من الجاذبية:(استثمار ثنائية موقع الوركاء التاريخي وموقع بحيرة ساوة)برؤية سياحية متخصصة .... والتفكير بإنشاء مرفق(مدينة العاب مركزية) ، في مثلث (السماوة/الوركاء/الرميثة)للاستفادة من الكثافة والنمو السكاني والتوسعات الإسكانية المستقبلية ... والعمق التاريخي للمنطقة .
- تفعيل العمل بنظم(B.O.T.)في البنية التحتية والطاقة والصناعات التحويلية والبتروكيمياويات الوسطية والخدمات .

وتجدر الإشارة إلى إن الموضوع أعلاه يركز على موضوعة الريادة في التخصص لتعظيم المكانة التفاضلية والتنافسية والاقتصادية للمحافظة في أنشطة محددة،ولم نتطرق إلى المشاريع العقارية والخدمية،باعتبارها منطلقات تتماشى مع تنامي الطلب وتصاحب النمو الاقتصادي.

ومن المفيد أن نذكر إن(النموذج الماليزي)في التنمية انطلق بالتخصص بالاعتماد على ثلاثة مقومات(الأخشاب:في صناعة الأثاث)و(المطاط: في صناعة الإطارات)و(النخيل في إنتاج زيت النخيل)والتوجه لفتح الأسواق للاستثمارات واعتماد سياسة تصنيع مكثفة(Intensive Industry)ثم تنوعت وتصاعدت وتائر التنمية،إلى ما عليه ماليزيا اليوم.

التوجهات/ليس من الصحيح التحرك نحو المستقبل بلا هوية اقتصادية

1- الإيمان بالقدرة على وضع المحافظة في موقع متميز على خارطة التنمية،برؤية وطنية متكاملة تستهدف إحداث حراك في القناعات والتوجهات بالارتكاز على مقومات ذاتية وامتلاك ناصية التخصص الإنتاجي والتجاري والخدمات اللوجستية وتوسيع قاعدة الأنشطة والمهارات المرتبطة بذلك.

إن(التخصص)الجغرافي نمط من التوجهات الاقتصادية الناجحة ، يستفاد منها في تحسين النوعية والإنتاجية والتكاليف والتكوين الرأسمالي والمعرفي ، ما يتطلب الفهم الدقيق لهذه الخصوصية – وما يبنى عليها،وتوفير حلول لمتطلبات المرحلة الراهنة والريادة فيها.

ومن المسلم به إن الانتفاع من المواقع السياحية(الطبيعية والأثرية)بمعايير عالية تضيف عناصر قوة وتعزز التكامل والتعددية الاقتصادية في المحافظة.

2- توطين مشاريع الأعمار والاستثمار والتنمية الحضرية والعمرانية:-

- تخصيص الجزء المحاذي لنهر الفرات(15 % من مساحة المحافظة)للتوسعات العمرانية والإسكانية والخدمية والترفيهية والصحية والتعليمية والاحتياجات الاجتماعية.. الخ،والتركيز على الحداثة والجماليات والفضاءات الخضراء.وإبعاد المشاريع الإنتاجية عن المنطقة .
- دفع المشاريع الإنتاجية(الصناعية والزراعية والاستخراجية)والخدمات اللوجستية في التبادل التجاري والخزن والنقل ومعارض الجملة،دفعها نحو البادية(85 %من مساحة المحافظة)وتركيز توطين الاستثمارات بعيدة المدى في هذه المنطقة لغرض توظيف(الجغرافيا)تخطيطيا واقتصاديا في التراكم الرأسمالي.

وختاما إستراتيجية الرؤية المستقبلية/

1- تحويل المقومات الجغرافية(مزايا الموقع ومكنون الخامات الطبيعية والخصائص السياحية)إلى عمق حيوي وتميز وجاذبية اقتصادية،منهجا وسياسة بعيدة المدى .

2- التحول التدريجي المدروس بأولويات الحكومة المحلية نحو تركيز الاهتمام بالبنية التحتية والطاقة والعدالة في إيصال الخدمات البلدية والعمرانية والتعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية وفرص العمل،بموازاة تحفيز ودفع الأنشطة الاستثمارية نحو القطاعات الإنتاجية والإسكانية والتجارية والنقل والمرافق التدريجية ، بمقاييس من الجودة والحداثة والمعايير الهندسية والتخطيطية.

هذه المقدمة معقود عليها رؤية بحجم الأمل عن مستقبل محافظة متقدمة،وبقدر ما تتضمن من تحديات ورهانات تفاؤلية.

الكهرباء ...

أزمة مستفحلة تديمها السياسات الخاطئة

كتب الكثير عن أزمة الطاقة الكهربائية في العراق وآفاق حلها بصورة مؤقتة أو دائمة، ولطالما إستمعنا الى الكثير من وعود المسؤولين التي لم يكن الكثير منها ثمرة دراسات عميقة وجادة، فثمة من يعد بتوفير الكهرباء بمعدل 10ساعات يومياً وذاك بـ 14ساعة وكأن الكهرباء تقاس (بالمسطرة). وأني بهذا الصدد أذكر ببعض ما تم التنبيه إليه في وسائل الإعلام المختلفة وعبر المؤتمرات المتخصصة الى أن المشكلة أعقد بكثير من هذه التصورات التي قد نصف البعض منها حتى بالساذجة.

وقد يكون السيد وزير الكهرباء الجديد وهو "أبن الصنعة" على دراية بكل التفاصيل، ولكن اذا لم يحصل على عون في معالجة المشاكل فإننا قد نواجه كارثة كهربائية يستحيل معها إيجاد أية حلول في المستقبل القريب أو البعيد. ولذا أدعوالى عقد ندوة جادة يدعى إليها الأختصاصيون وأصحاب الخبرة ممن عملوا في صناعة الطاقة الكهربائية لتشخيص كافة مواقع الخلل والخروج بحلول علمية وعملية من أجل حل المشكلة بشكل جذري.

وتهيئة لهذه الندوة أعيد التذكير بالاسباب الحقيقية لهذه الأزمة وهي في تصوري تتلخص بما يلي:

1. أن الاعتماد على التوربينات الغازية التي تعمل بتقنية الدورة البسيطة بنسبة مخيفة تكاد تقارب 66% من مجموع التوليد، مما يعني حكماً مسبقاً بالهلاك والدمار للمنظومة الكهربائية بأكملها لأن مثل هذه الوحدات تؤسس لتغطية أحمال الذروة وحالات الطوارئ وليس لتوفير الحمل الاساس (ولا سيما في حالة عدم مراعاة الأستخدام الأمثل للوقود)، لأن كفاءتها الحرارية هي بحدود 31%، لذا يجب البدء فوراً بدراسة تحويل كافة المحطات المتعاقد عليها مع جي أي وسيمنس لتعمل بنظام الدورة المركبة التي قد تصل بكفاءتها الى حدود 58%، لأن فائدة ذلك لا تقتصر على زيادة قدرات التوليد بنسبة لا تقل عن 50% والتوفير بالوقود وذلك عن طريق إستخدام التوربينات البخارية دون الحاجة الى حرق وقود إضافي من خلال الاستفادة من الطاقة الكامنة في غازات العادم الناتج عن التوربينات الغازية.

كما أن هذا التحويل للعمل بنظام الدورة المركبة يؤدي الى إنخفاض كبير جداً في إنبعاث الغازات الملوثة للبيئة والتي تساهم في تغيير المناخ نحو الأسوأ وأرتفاع في درجات حرارة الجو بالاضافة الى درجة سميّة عالية والتي سيدفع هذا الجيل والأجيال القادمة أثمانها الباهضة، مما يقتضي وضع مقاييس محددة وملزمة للحد من هذه الملوثات الخطرة بالتعاون مع وزارة البيئة العراقية والهيئات الدولية ذات العلاقة، سيما وأن العراق بأنضمامه الى الاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو ملزم في استخدام التكنولوجيا النظيفة والالتزام ايضا بالضوابط والتعليمات التي تمنع دخول التكنولوجيات التي تؤدي الى زيادة في أنبعاث الغازات والملوثات الخطرة جداً والناتجة عن حرق الوقود غير مناسب .

ومن الجدير بالذكر أن تسمية محطة كهرباء غازية لم تأت عن كون المحطة تشتغل بالغاز كما هو شائع بل لأن عملية دوران التوربين تتم بواسطة الغازات المتولدة في غرفة الأحتراق نتيجة حرق الوقود سواء كان هذا الوقود سائلاً أو غازاً طبيعياً.

2. يجب الكف بالمرة عن إستخدام التوربينات الغازية من مشتقات ماكنة الطائرة التي بطل إستعمالها لغرض إنتاج الطاقة الكهربائية. ولنا في توقف محطة توليد كهرباء الكحلاء الغازية الجديدة في محافظة ميسان، التي تتكون من أربعة وحدات سعة الواحدة منها 45 ميكاواط التي دخلت الخدمة في بداية الشهر السابع من العام الماضي 2010 ولم تعمل إلا لمدة شهر واحد فقط علماً أنها كلفت الدولة 121 مليون دولار ، خير دليل على ذلك.

3. أننا واثقون تماماً أن طموح الوزارة للوصول الى رقم الأكتفاء الذاتي، كما تمت الأشارة إليه في ورشة العمل الخاصة بالأستثمار المنعقدة في وزارة الكهرباء ببغداد بتأريخ 10/7/2010 سوف لن يتحقق في سنة 2013، لأسباب عديدة منها عدم وجود مؤشرات أكيدة تدل على توفير منظومات الغاز بشكل دائم وسليم بالأضافة الى قلة وتدني كفاءة وحدات التوليد الغازية العاملة بتقنية الدورة البسيطة رغم كل الأرقام المتفائلة التي يجري الحديث عنها، ولهذا فأن جميع المسؤولين في وزارتي النفط والكهرباء مطالبون وطنياً وفنياً بأن يبدأوا جدياً بوضع سياسة جديدة تراعي ظروف البلد وأحتياجاته الحقيقية.

4. التوسع في أقامة المحطات البخارية وعدم التلكؤ في ذلك بحجة شحة المياه لأن هذه المحطات هي أحدى الركائز المهمة جداً في دعم منظومة التوليد الكهربائية ، وهذا ما أكد عليه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني بكلمته التي ألقاها يوم 10 تموز 2010 في ورشة عمل أستثمار قطاع الكهرباء المنعقدة في بغداد ، كما أكد على ذلك أيضاً السيد رعد شلال وزير الكهرباء الحالي في تصريحاته الاخيرة.

5. نظراً لمردودية الغاز الطبيعي وإزدياد أهميته الأقتصادية كوقود لأنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، لذا يجب التفكير بتوفيره عن طريق أنشاء منظومات تحليية وتجميع الغاز من جميع مناطق الاستخراج النفطي العراقية وبفترات زمنية أسرع بكثير مما هو مخطط له من قبل وزارة النفط وذلك للحفاظ على ديمومة عمل محطات الطاقة الكهربائية المصممة أصلاً للعمل بكفاءة عالية وتوافرية مضمونة على هذا النوع من الوقود وليس على الوقود السائل بكافة أنواعه، سيما وأن المؤتمر الشامل الذي عقد في أسطنبول في الأسبوع الأول من شباط 2011 الذي تم فيه عرض الخطة المركزية لوزارة كهرباء العراق للعشرين سنة القادمة أوصى بضرورة الأتجاه نحو وقود الغاز كمصدر وحيد لتوليد الطاقة الكهربائية لأن الغاز هو الأختيار الأقتصادي والبيئي كما جاء في التوصية.

كما أن هذا التوجه نحو وقود الغاز يأتي إنسجاماً مع توصيات مجلس الطاقة العالمي الذي أوصى بتحويل تشغيل محطات التوليد بنوعيها البخارية أو التوربينية الغازية للعمل بحرق الغاز الطبيعي بدلا من الوقود السائل، والأسراع أيضاً في خطط تحويل الصناعات الرئيسية لأستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من زيت الوقود، مما سيحقق وفراً على خزينة الدولة بمليارات الدولارات على المستقبل البعيد .

ولتأكيد هذه الاهمية أذكر بتصريحات السيد طوقان وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني التي أدلى بها لجريدة الرأي بتأريخ 7/7/2011 عندما قال "أن إنقطاع الغاز أجبر على الأنتقال الى مصادر بديلة باهظة الثمن من الوقود والديزل رفعت من كلف توليد الطاقة الكهربائية في المملكة الى 5 ملايين دولار يومياً مما شكل عبئاً كبيراً على الموازنة ، كما أضاف أيضاً أن أرتفاع كلفة أنتاج الكهرباء أرتفعت الى حوالي 5 أضعاف عن السعر السابق نتيجة لهذا الأستخدام".

كما أوضحت خبيرة في وكالة الأنماء الأميركية الدولية الدكتورة ربى جرادات حيث قالت "إن ما حدث من انقطاع امدادات الغاز الطبيعي من مصر دفع الاردن للأعتماد على الوقود الثقيل والديزل لتوليد الكهرباء بكلف عالية ، تحمل الخزينة فروقات سعرية تبلغ 3 ملايين دينار يومياً".

وهنا أقتبس أيضاً ما جاء في حديث السيد سلام قزاز وكيل وزارة الكهرباء العراقية قوله الى جريدة الصباح بتأريخ 28/1/2010 : "أن وزارة النفط تدفع بمنظومة التوليد الكهربائية الى الأنتحار بسبب إصرارها على أستعمال الوقود الثقيل لأن هذا الوقود يتسبب بضعف كفاءة المحركات وأنخفاض الأنتاجية". وأضاف "من غير المعقول أن تدفع وزارة الكهرباء أموالاً طائلة لشراء محركات لاتعمل بالوقود المخصص لها مشيراً الى أن الوزارة أضطرت الى دفع تكاليف باهظة جداً من أجل الحصول على وحدات توليد تعمل بجميع أنواع الوقود نزولاً عند طلب وزارة النفط" .

لذا يجب على كافة المسؤولين في وزارتي النفط والكهرباء الأقرار بأن ما تفعلانه بشأن وضع الحلول لأزمة الكهرباء هي في الغالب محاولات محكومة سلفاً بالفشل وستؤدي الى المزيد من التدهور والأحباط وستفاقم من مظاهر الأزمة على حساب أبناء الشعب.

وسيظل السبيل الأمثل الممكن هو التوجه الى عقد ندوة أو مجموعة ندوات يدعى للمشاركة فيها كل المعنيين بقطاع الطاقة لغرض البحث في الطرق الأمثل للخروج من الأزمة والوصول الى توصيات تكون مرشداً للحكومة في عملها بهذا الخصوص وفيما ينبغي أن تتخذه من قرارات لتفادي تفاقم الأزمة، علماً أن السيد وزير الكهرباء الحالي كان صريحاً جداً في الأشارة الى عمق الأزمة من خلال الجلسات العلنية لمجلس الوزراء عبر التلفزة المباشرة عندما أشار الى خسارة العراق 40 مليار دولار سنوياً نتيجة نقص الكهرباء.

وقد وصلت الأمور الى درجة من التدهور بحيث لم يكن بالامكان إجراء الفحص التجريبي لمحطة الصدر الغازية لعدم توفر الوقود وكذلك بالنسبة لتوقف محطات ديزل سامراء كما أشار الى ذلك السيد وزير الكهرباء في الجلسة المفتوحة لرئاسة مجلس الوزراء التي تم بثها على فضائية العراقية مؤخراً.

ولا بد لي من التذكير هنا الى أن فكرة تشغيل المحطات الغازية بالوقود الثقيل لم يجري التشجيع عليها إلا في العراق دون غيره من بلدان العالم الأخرى .

للأسباب أعلاه فأن قطاع توليد الطاقة سيبقى حرجاً للغاية، وأن ترحيل الأزمة وعدم وضع حلول حاسمة لها سيؤدي الى تفاقم أزمة الطاقة الكهربائية التي تعد شريان الحياة. وأني أؤكد هنا أيضاً على أهمية المصارحة والشفافية التامة في طرح هذه الأزمة وعلى كافة المستويات وأن تكون هناك أستراتيجية واضحة في معالجة الأزمة وجدية في التنفيذ علماً أن الأزمة الحالية هي نتاج تراكم أزمات سابقة منذ أواسط السبعينيات حين أنهارت المنظومة بسبب خلل حصل في أحدى محطات التوليد الكبرى آنذاك .

6. يجب الإسراع بإستكمال كافة منظومات نقل الغاز وتوزيعه بالمواصفات المطلوبة الى كافة محطات التوليد. كما أقترح في هذا المجال تأسيس شركة تسمى الشركة العراقية للكهرباء والغاز تأخذ على عاتقها تأمين الغاز لتشغيل هذه المحطات على غرار ما هو معمول به في الجمهورية الجزائرية حيث تم إنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر عام 1947 والتي أصبحت تعرف منذ عام 1969 بأسم سونلغاز ، وكذلك بالنسبة للجمهورية التونسية حيث تم إنشاء الشركة التونسية للكهرباء والغاز سنة 1962. وتم هذا التأسيس إدراكاً منهما لأهمية الغاز التي تتجلى في الأرقام التالية لتوزيع الطاقة المستعملة لأنتاج الكهرباء في تونس خلال سنة 2006 :

غاز طبيعي 92,3 %
زيت ثقيل 7,96 %
غاز أويل 0,01 %

وفي ليبيا يستعمل الغاز الطبيعي على نطاق واسع ومتنامي في مشروعات الصناعات البتروكيميائية ومجمع الحديد والصلب ومصانع الاسمنت ومحطات الكهرباء والتحلية وغيرها من المشروعات المهمة .

ونظراً للأهمية البالغة للغاز، فإن الأمانة العامة لمشروع الربط الكهربائي الشامل هي الآن على وشك الأنتهاء من إعداد الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي بالنسبة لمنظومات الغاز التي تأخذ بالاعتبار الربط مع أوروبا .

لذا أدعو الى أصدار توجيه صريح وملزم من رئاسة مجلس الوزراء لكل من وزارتي النفط والكهرباء بتوفير الغاز لعمل كافة الوحدات المتعاقد عليها لضمان ديمومتها بالعمل .

7. الاهتمام بأعداد تقارير مؤشرات الاداء بالنسبة

عبدالله الماشطة – مهندس استشاري
Email: abdullamashta31@yahoo.com

دراسات

للمنظومة الكهربائية بأعتماد الارقام الحقيقية للتوليد دون الاعتماد على أرقام اللوحات التصنيعية للمولدات. كما أدعو الى الكف عن أعطاء تبريرات مبتسرة ومعالجات شوهاء للأزمة أو أطلاق الوعود والأصغاء الى كافة ما تكتبه أجهزة الأعلام الشريفة والخبراء من العراقيين والأجانب والتي هي بلا شك كثيرة جدا.

وهنا أقتبس للتذكير بما جاء في الدراسة المشتركة التي نفذت هذا العام 2011 بالتعاون مع فريق بارسونز برينكرهوف ووزارة الكهرباء ((أن خطة التوليد الملزمة عند تنفيذها مع التوليد الحالي فإن حمل العراق الكلي سيحصل على التغذية الكاملة في 2013 الى 2014))؟

8. الاستفادة من تجربة الدول العربية والاردن بشكل خاص في مجال التوليد العام والخاص وفي مجال الأنتاج المشترك للكهرباء ولا سيما تجربة شركة توليد الكهرباء المركزية في الاردن. مع الاستمرار في ضمان تطوير وتحسين كافة النشاطات المتعلقة بالتزود الكهربائي في جميع مراحل الانتاج والنقل والتوزيع بالاضافة الى الاستفادة من الخبرة العالمية المتراكمة في هذه المجالات.

9. تشجيع إنشاء شركات مشاركة بين القطاعين العام والخاص للإنتاج وذلك بواسطة الاعتماد حاليا على الوحدات الغازية التي تم تكديسها بعقدي حي أي وسيمنس وتحوير هذه الوحدات للعمل لاحقا بنظام الدورة المركبة، كأفضل بديل أقتصادي ممكن توفره حاليا لتوليد الطاقة الكهربائية.

10. وضع برنامج زمني محدد بصورة تدريجية لإحلال وإبدال وحدات التوليد المتقادمة جداً والمتهالكة والتي تتدهور جاهزيتها وكفاءتها وترتفع كلفة تشغيلها وصيانتها .

11. تشجيع إستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والحث على أستثمارها لمواجهة الطلب المستقبلي على الطاقة الكهربائية .

12. إتخاذ خطوات جادة وعملية لتطوير مشروع الربط الكهربائي مع مؤسسات وهيئات الكهرباء العربية والاجنبية للأستفادة من التغطية الكهربائية في حالة الطوارئ أو العجز في التوليد.

13. الاستفادة من تجربة أقليم كردستان في مجال الأستثمار الناجح للغاز في تشغيل محطات الكهرباء.

14. الاهتمام بأضافة وتعزيز الشبكات الهوائية والكابلات الارضية على مستوى كافة الجهود الكهربائية ورفع كفاءة الموجود منها إستهدافاً لتحسين الاداء الكهربائي ورفع كفاءتها ، حيث أن التنمية الاقتصادية لأي بلد لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفير طاقات توليدية كافية وشبكات نقل وتحويل وتوزيع تناسب هذه التوسعات. كما يجب معالجة قضايا الفقد في النظام الكهربائي ودراسة مشاكل القدرة المراكسة (REACTIVE POWER).

15. تفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية بشكل خاص الى إدخال موضوع البيئة للمساهمة الفعالة في رسم سياسات الكهرباء والطاقة بشكل أعم، والدعوة بشكل خاص الى إدخال البيئة كمادة في مناهج التعليم الثانوي والجامعي وترسيخ مبدأ المواطنة والثقافة البيئية .

16. تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمشتركين مع سن القوانين التي تضمن ذلك .

17. العمل من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية والمساهمة في وضع الوسائل الكفيلة بالحد من هدرها وتبذيرها، كما يجب الالتزام بمعايير الجودة للمعدات الكهربائية المصنعة محلياً أو المستوردة منها بواسطة مراقبة وتدقيق مواصفاتها، وتطبيق أنظمة اللصقات والمعايير عليها، ولا بد في هذا المجال أيضا من دعم وتعميم إستخدام الأجهزة الموفرة للطاقة .

18. تفعيل دور المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني بتوضيح الحكم الشرعي لسرقة الكهرباء بصورة غير مشروعة بواسطة الاعتداء على ممتلكات الشبكة الوطنية، وإدراج مخاطر العبث والأعتداء على الشبكات الكهربائية في المناهج الدراسية، بالاضافة الى تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وحتى التنسيق مع الجهات القضائية والتنفيذية ، كما يجب توعية الناس أن المحافظة على الطاقة الكهربائية من العبث والسرقة هو واجب وطني يقع على كاهل الجميع وعليهم التبليغ في حالة وقوعها.

19. منح المناصب الحساسة وقدرة أتخاذ القرارات الى الكفاءات المناسبة من ذوي الخبرة والحرص على مصلحة الوطن، والألتزام التام بمبدأ الشفافية وأعتماد مبدأ المناقصة المفتوحة لجميع المناقصات دون التجاوز على الأعراف المتعامل بها وضرب تعليمات وزارة التخطيط .

20. الأهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر للقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لوحدات إنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية، وتقديم دراسات حول الطرق المتبعة في أعمال الصيانة والتشغيل .

** ملاحظات ذات صلة بالموضوع :

1. لقد إعترفت الوزارة على موقعها بتأريخ 20/6/2010 أن عمل بعض الوحدات الغازية على الوقود الثقيل أدى الى تحجيم قدرات هذه المحطات الى نصف سعاتها التصميمية، كما أن ذلك كلف الوزارة مبالغ إضافية بسبب إستخدام المواد الكيمياوية للتقليل من تأثير الوقود الثقيل على التوربينات الغازية رغم أن كثيراً من مسؤولي الوزارة كانوا يراهنون في السابق ولا زالوا على نجاعة تشغيل الوحدات الغازية بالوقود الثقيل. ولا بد لي من الاستشهاد بما كتبته مجلة سبكترم لمعهد المهندسين الالكترونيين والكهربائيين الأميركي (IEEE) في شباط من عام 2006 نقلاً عن (كيث كرين) الأقتصادي الأقدم في مؤسسة راند الذي يقول فيها "إن وضعية الوقود هي فوضى عارمة"، وذلك عندما تطرق في مقالته الى أستعمال الأنواع غير الصالحة من الوقود ولجوء وزارة الكهرباء الى إستخدام الكوابح (INHIBITORS) التي تزيد بكلفتها عن أسعار النفط الخام حيث أضاف "إننا إشترينا في الصيف الماضي كل الخزين المعروض من هذه الكوابح في العالم ليكفي العراق لمدة أربعة أشهر". كما أضاف "دعني أضع الأمر بصورة مبسطة لأقول لا يوجد أحد مغفل يفعل مثل الذي فعلناه". وتستخدم هذه الكوابح في العادة للتقليل من الأثار الضارة لعناصر مثل الفاناديوم الذي يسبب التآكل لزعانف التوربين.

ولا بأس هنا من الأسترشاد بتجارب بعض الدول العربية، ففي الاردن مثلا يشكل الغاز الطبيعي 81% من الوقود المستعمل في محطات التوليد الكهربائية في حين يشكل الوقود الثقيل (HFO) نسبة 18% يستعمل في وحدات التوليد البخارية فقط، و1% هي حصة الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والديزل.

ونسبة المحطات التي تعمل بتكنولوجيا الدورة البسيطة (SIMPLE CYCLE) قليلة جداً تعمل بوقود زيت الوقود للأغراض الطارئة فقط.

وتقوم الآن وزارة الكهرباء السورية بأكمال تحويل محطات التوليد الغازية في مواقع الناصرية (150م.و.) و زيزون (150م.و.) دير علي بسعة 750 م.واط لتعمل بنظام الدورة المركبة بدلاً من الدورة المفتوحة. وتقوم الوزارة أيضا بأكمال توسعة محطة تشرين للعمل بنظام الدورة المركبة بدلا من الدورة المفتوحة (450 م.واط). وستكون الوزارة ملزمة بتوفير الغاز الضروري لعمل هذه المحطات حيث ستتولى دفع قيمة هذا الوقود الغازي على أن تقتصر مهمة القطاع الخاص على أنتاج الكهرباء وبيعه للوزارة (المصدر: مقابلة مع وكيل وزير الكهرباء السوري المهندس هشام ماشفاج).

كما تجدر الاشارة الى التجربة المصرية الرائدة في استثمار الغاز الطبيعي بالمقارنة مع استخدام انواع الوقود الاخرى، مما دعى الجهات المختصة في مصر الى توسعة خطوط الانابيب الناقلة للغاز لتبلغ آلاف الكيلو مترات. كما أن تحويل عمل وحدات التوليد الغازية لتعمل بنظام الدورة المركبة قد ساهم بدوره كثيراً جداً في توفير الوقود وزيادة كفاءة وحدات التوليد الغازية. (المصدر:- Egypt Country Report World Energy Council).

وفي العراق تبلغ كلفة إنتاج كيلوواط ساعة واحدة بحدود 15 ضعفا بأستخدام الوقود السائل بالمقارنة مع كلفة أنتاجها بأستخدام الغاز الطبيعي. وذلك لكثرة أعمال الصيانة والأعطال والتوقفات الأضطرارية لأغراض الصيانة الوقائية والمبرمجة.

2. أن من المضحك المبكي أن مئات المقالات الجادة والساخرة قد تم نشرها في مختلف وسائل الأعلام العراقية والأجنبية ولم تلقى أية أذن صاغية من المسؤولين عن قطاعي النفط والكهرباء.

وهنا أقتبس من أحدى المقالات المنشورة في جريدة سياتل تايمس الأميركية بتأريخ 27/12/2005 وتحت عنوان (MAKU KAHRABAA) حيث جاء في بعض ما نشر فيها "لقد أجتمعت آراء الكثيرين من المسؤولين العراقيين والأميركان أن القرارات الخاطئة للولايات المتحدة قد لعبت دورا كبيرا بهذا التردي، وأخطر ما في ذلك هو إقرار خطة وضعت في وقت النظام السابق لنصب وإنشاء العشرات من المشاريع من الوحدات التوربينية الغازية"000"أن قرار الأعتماد الكبير على وحدات التوليد الغازية هو مدعاة للقلق ويقع اللوم في ذلك على الحكومة الأنتقالية العراقية والولايات المتحدة" وإن "زيت الوقود الثقيل– قليل اللزوجة لمصاف بدائية كان سببا في تحطم وحدات التوليد الغازية، ويضيف المقال مستشهداً بأقوال أحد المهندسين الأميركان العاملين في الوكالات المسؤولة عن الأعمار قوله "ستمضي بضعة عقود من الزمن قبل أن يتوفر الكهرباء لمدة 24 ساعة في البيوت العراقية".

كما جاء في مقال لصحيفة – نيويورك تايمز بعنوان "إبقاء العراق في الظلام" تحدثت فيه عن صورة قاتمة لوضع القطاع الكهربائي في العراق، منحية باللائمة على المسؤولين عن قطاعي النفط والكهرباء في هذه الأزمة بعدم إيجاد الحلول الناجعة لها.

وكانت الصحافة العالمية المهتمة في شؤون الطاقة قد نبهت أيضاً منذ عدة سنين الى تخبط قطاع الطاقة والكهرباء بصورة خاصة حيث تم نشر العديد من المقالات المحذرة من تفاقم الأزمة.

مقارنة بين حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من

العراق ولبنان ومصر وماليزيا

المحامي جواد كاظم الحساني

حسب النظرية الكلاسيكية للاستثمار الدولي والتي اشتهرت في النصف الثاني من القرن العشرين فإن رأس المال في صورته النقدية أو العينية يعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج ومن ثم فهو مفيد للطرفين وإن انتقاله يتم بصورة آلية كما تقضي بذلك قاعدة العرض والطلب فتنتقل الأموال من الدولة التي تكون فيها الحدية الإنتاجية ضعيفة الى الدولة التي تكون فيها الحدية الإنتاجية مرتفعة ، ومنذ ذلك الوقت أخذ الاستثمار الأجنبي يؤدي دوراً مهما ومكملا للاستثمارات المحلية في الدول النامية لاسيما تلك التي تعاني من نقص حاد في التمويل نتيجة لنقص أو انعدام مدخراتها ، ويساعد الاستثمار الأجنبي الدول النامية على وضع خطط التنمية الاقتصادية موضع التنفيذ ، ويسهم أيضاً في نقل التكنولوجيا وتطوير مهارات العمالة الوطنية وتحسين طرق الإدارة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد كما ويطور القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد الوطني كما ويساعد الاستثمار الأجنبي في تنمية وخلق روح الابتكار في مواطني الدولة المضيفة ويساهم في خفض حدة البطالة بما يوفره من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة وغير مباشرة ، وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية ، والمساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدولة المضيفة ، لذلك نلاحظ اتفاق التشريعات الأربعة على ضرورة تحسين وتهيئة المناخ الاستثماري ليكون مناخا ملائما لجذب المستثمرين ، وهذا واضح من خلال نصوص قوانين الاستثمار في البلدان الأربعة ، ومن خلال الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها حكومات هذه الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية ، ومن حجم الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين بغية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتسهم في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدانهم،وهذا الأمر لا يقتصر على العراق ولبنان ومصر وماليزيا ، بل هو ميزة تميزت بها اغلب الدول النامية.إلا اننا لاحظنا أن ماليزيا قد قطعت شوطا كبيرا في مجال تحسين بيئتها الاستثمارية ، واستطاعت أن تجتذب رؤوس أموال كبيرة ساهمت في تطوير الصناعة فيها مما انعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية في ماليزيا،أما عن بيئة الإعمال في لبنان ومصر فهي بيئة متقاربة فبحسب تقرير صادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير(International Bank for Reconstruction and Development (IBRD عن ممارسة أنشطة الإعمال لعام 2010 , جاء تسلسل لبنان من حيث سهولة إقامة عمل فيها بالمرتبة (108) بينما حلت مصر بالمرتبة (106) من أصل (183) بلداً شملهم التقرير , وجاء العراق من ضمن 20% الدنيا من حيث سهولة إقامة عمل فيه , حيث حل بالمرتبة (153) .

كما إن تشريعات الدول الأربعة تنتهج مبدأ الاقتصاد الحر الذي يعطي دورا اكبر للقطاع الخاص ويفسح المجال أمامه للمساهمة في تطوير التنمية الاقتصادية , إلا إننا وبالرجوع الى بدايات اعتناق هذه الدول لهذا المبدأ فنجد أن لبنان وماليزيا تقدمت على مصر والعراق بهذا الخصوص فلبنان وماليزيا عملت باقتصاد السوق , الاقتصاد الحر المنفتح منذ نشوئهما مما أعطاهما أفضلية ومرونة في التعامل مع المستثمرين الأجانب , كما إن محور فلسفة الإدارة الاقتصادية الماليزية , يتلخص في المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي , وكذلك إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية , بقيادة إدارة اقتصادية حكيمة توحي بالثقة, وتعمل على جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وقد أكد نجاح هذا الأسلوب في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية , التقرير الأخير لضمان الاستثمار الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2010 والذي اظهر ارتفاعا واضحا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ماليزيا لتبلغ (7مليارات دولار) بعد أن كانت 1.4 مليار دولار عام 2009 وبنسبة نمو مبهره وصلت الى 409.7% لعام 2010 مقارنة بالعام الذي سبقه , وتعد نسبة النمو هذه في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة , هي الأعلى من بين 153 اقتصاداً شملهم التقرير العالمي , أما العراق ومصر فقد مرا

بتجارب طويلة مع الاقتصاد الموجة الذي تديره الدولة قبل أن ينتقلا الى اقتصاد السوق والعراق آخر الدول التي انتهجت هذا المبدأ, حيث لم تتجاوز تجربته الثمان سنوات وهذه السنوات الثمانية كانت مليئة بالاضطرابات السياسية والأمنية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ,نتيجة لتراكمات الفترات السابقة , ومع هذا نجد العراق مع حجم المشاكل الكبيرة التي يتعرض لها على المستويين الداخلي والخارجي , يسعى ليجد له مكانا في خارطة توزيع الاستثمارات الأجنبية في العالم , وأظهر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن خمس دول عربية فقط سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها كان من ضمنها العراق ولبنان, فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى لبنان من 4.8 مليار دولار في العام 2009إلى 4.95 مليار دولار في العام 2010 وكذلك العراق حصل على زيادة جيدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1.5مليار دولار في عام 2009 الى 1.9 مليار دولار في عام 2010 وبنسبة نمو تجاوزت ال(34%) .

إما مصر فقد أشار نفس التقرير الى وجود انخفاض في مستوى الاستثمارات الأجنبية بنسبة 5% حيث تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 6.7 مليار دولار في العام 2009 إلى 6.4 مليار دولار خلال العام 2010 , ويرجع التقرير السبب في ذلك الى الاضطرابات السياسية التي تعيشها مصر حاليا.

وقد ركزت تشريعات الاستثمار في لبنان ومصر على تنمية المناطق النائية وأعطت للمستثمرين في هذه المناطق معاملة ضريبية تفضيلية بحيث قسمت مناطق البلاد الى ثلاثة فئات فمنحت إعفاءات ضريبية اكبر للمشروعات المقامة في المناطق الأقل نموا لتحقيق التوازن بين الأقاليم وتنميتها, أما قانون الاستثمار العراقي فلم ينص صراحة على مثل هذا التقسيم لكنة تضمن إشارات يفهم منها إمكانية زيادة الحوافز والإعفاءات وفقا لطبيعة المشروع وموقعة الجغرافي وكان الأولى به أن يتبع الأسلوب المتميز الذي اتبعته كل من لبنان ومصر وغيرها من الدول الأخرى في التركيز على المناطق النائية وإعطائها أولوية في برامج جذب الاستثمارات الأجنبية , ومن الدول الأخرى التي تتبع هذا الأسلوب في تقسيم بلادها الى مناطق إنمائية متعددة الأردن واليونان ففي اليونان تنقسم الدولة إلى ثلاثة مناطق: أ و ب و ج و توصف المنطقة (أ (بأنها أهم المناطق الصناعية في اليونان وتشمل مقر الحكم في اتيكا Attic و زيسالونيكيThessaloniki وهذه المناطق ينال المستثمر فيها اقل نسبة من الإعفاءات والمنطقة) ج)هي الأكثر بعدا والأقل تطورا , وينال المستثمر فيها أعلى النسب من الإعفاءات ,أما الأردن فقد قسم مناطق المملكة إلى ثلاثة فئات ، الفئة (أ) وتضم منطقة عمان العاصمة ومنحها نسبة إعفاء بنسبة 25% ، والفئة (ب) وتضم المناطق المحيطة بالعاصمة عمان ومنحها نسبة إعفاء 50% والفئة (ج) وتضم باقي مناطق المملكة ومنحها نسبة إعفاء 75% ، وهذا التمييز في تقديم الحوافز يهدف إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق النائية والبعيدة عن العاصمة ، لتعم الفائدة من تلك الاستثمارات على عموم البلد , ولعل ما منع المشرع العراقي من التمييز بين مناطق العراق المختلفة هو حاجة هذه المناطق كافة الى إعادة الأعمار وبنفس الدرجة .

كما اهتمت التشريعات الأربعة بالعمالة المحلية وخصصت نصوص كثيرة تشترط إشراك نسبة محددة من العمالة المحلية في المشروع الاستثماري فالعراق اشترط أن يكون نصف العاملين في المشروع الاستثماري من العراقيين كحد أدنى , أما العمال الأجانب لا يتم السماح للمستثمر الأجنبي باستقدامهم للعمل في العراق إلا إذا كانوا يمتلكون مهارات متميزة غير موجودة في العمالة العراقية , وقد ألزم قانون الاستثمار العراقي المستثمر(بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين)وفي لبنان اشترط قانون الاستثمار اللبناني"استخدام اثنين على الأقل من العمالة الوطنية مقابل كل أجنبي يستخدم لدى المشروع الاستثماري على أن يخضع تسجيلهم لصندوق الضمان الاجتماعي", حيث أن إتباع هذه السياسة يؤدي الى حد ما الى التخفيف من حدة مشكلة البطالة المتفشية في اغلب البلدان النامية.كما لاحظنا أيضا أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في كل من العراق ولبنان ومصر هي أعلى من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستمرين في ماليزيا ففي العراق تصل مدة الإعفاء الضريبي الى خمسة عشر سنة وفي التشريعين اللبناني والمصري تتراوح مدة الإعفاء الضريبي بين عشر سنوات الى عشرين سنة,أما في ماليزيا فلا تزيد مدة الإعفاء الضريبي عن خمس سنوات ومن المعروف أن حجم التدفقات الاستثمارية الى ماليزيا وترتيبها في تقارير مؤشرات الثقة وتقارير ضمان الاستثمار العالمية وبيئتها الاستثمارية بشكل عام أفضل من العراق ولبنان ومصر. وهذا ما يؤكد صحة قول القائلين بضرورة ترشيد الحوافز الضريبية وعدم المبالغة في الإعفاءات لأن رأس المال المحلي والأجنبي لا يعتبر الإعفاء الضريبي سوى عامل واحد من ضمن مجموعة عوامل متعددة محفزة للاستثمار فإذا ما منحت الإعفاءات الضريبية فلابد من أن لا يبالغ بها كيلا يؤثر ذلك سلبا على إيرادات الدولة وعلى برامجها التنموية.

ويمتاز التشريعين اللبناني والعراقي عن باقي التشريعات بتحديدهما مدة زمنية معينة لإنشاء المشروع الاقتصادي ويشترط التشريع اللبناني أن تحسم مدة التجاوز من مدة الإعفاء , وتبدو فكرة ربط الإعفاء الضريبي بانجاز المشروع خلال مدة محددة فكرة جيدة وتؤدي الى الإسراع في انجاز المشروع والتأكد من جدية المستثمر في العمل والإنتاج , وفي العراق يوجد تأكيد واضح على ضرورة انجاز المشاريع في فترات محددة , حيث أن إجراءات منح إجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع تتطلب أن يقدم المستثمر المحلي والأجنبي جدول زمني لانجاز المشروع , وكذلك ألزم قانون الاستثمار العراقي, المستثمر بان يعمل على تطابق هذا الجدول مع الواقع وان لا يصل التفاوت الزمني الى أكثر من ستة أشهر وفي حالة المخالفة منح القانون الهيئة صلاحية فرض شروط جزائية على المستثمر وللهيئة أيضا حق سحب إجازة الاستثمار من المستثمر .

ولم تميز التشريعات الأربعة في المعاملة الضريبية بين المستثمر المحلي والأجنبي , وهذه ميزة جيدة من شأنها أن تزيد من التدفقات الاستثمارية وتعمل على جذب المستثمرين المحليين والأجانب , وهي تنمي الشعور بالاستقرار وعدم التفضيل , كما ان قوانين الدول الأربعة عاملت المستثمر المحلي والوطني على حد سواء في ما يخص تخصيص الأراضي للمشروع وفي إمكانية تملك المستثمر الأجنبي لكامل مشروعة الاستثماري , فقد عامل المشرع المصري المستثمرين الأجانب معاملة المستثمرين الوطنين ،بخصوص الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع الاستثمارية , وذلك لرغبة في إعطاء أقصى الحوافز للمستثمر الأجنبي، حيث منحه حق الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري مجانا في مناطق معينة , ترغب الدولة في توجيه الاستثمار نحوها , كما هي مناطق جنوب الوادي التي تحتاج إلى الكثير من التطوير والتنمية.

اما ماليزيا فكانت سابقا تسمح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم على شرط أن تقوم تلك الشركات بتصدير 80% من منتجاتها , والشركات التي لا تحقق هذه النسبة من التصدير لا يحق للأجانب التملك فيها بأكثر من نسب التصدير , فلو كانت نسبة تصدير شركة ما 79% من منتجاتها فان نسبة حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة ستكون نسبة مناظرة لنسبة التصدير وهي 79% وهكذا , أما في الوقت الحالي فقد تراجعت الحكومة الماليزية عن كل القرارات المتعلقة بمتطلبات حصص الأجانب في ملكية المشروعات الاستثمارية المحلية وكذلك تراجعت عن قرارات فرض الرقابة على تحركات رؤوس الأموال التي كانت قد فرضتها في أعقاب الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 , أما المشرع العراقي فقد أجاز تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بالكامل باستثناء الأرض فلم يسمح القانون العراقي بتملك الأراضي إلا في مشاريع الإسكان حيث ترك للمستثمر حق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدده بينة وبين مالك الأرض دون المضاربة بالأرض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء وقد أنشأت الدول الأربعة هيئات استثمار وطنية متخصصة لها استقلال مالي وأداري وتعمل على رسم السياسات العامة للاستثمار, ويكون تعامل المستثمرين بشكل حصري مع هذه الهيئات والتي تعمل ومن خلال كوادر متخصصة على تطبيق قوانين الاستثمار و على جذب المستثمرين والترويج لفرص الاستثمار وإعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين , ففي ماليزيا وبهدف تسهيل الإجراءات على المستثمرين قامت السلطات الماليزية بإنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لكي تكون المركز الوحيد لاستقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب

وعملت الدول الأربعة بنظام النافذة الواحدة والتي سهلت على المستثمرين الكثير من الإجراءات , وحسنت من مناخ الاستثمار في العراق وفي بلدان المقارنة , ولابد من الإشارة الى وجود بعض الاختلافات الطفيفة في طريقة عمل النافذة الواحدة بحسب كل دولة ففي العراق تتكون النافذة الواحدة من مندوبين مخولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة وتقوم الهيئة بعد تسلم الطلب من المستثمر بالحصول على الموافقات من الجهات ذات العلاقة وفقا للقانون , من خلال توليها مفاتحة الجهات المختصة واستطلاع أراء تلك الجهات في شأن إصدار الترخيص للمشروع وعلى تلك الجهات أن ترد على طلب الهيئة خلال (15) يوم من تاريخ تبليغها ويعتبر عدم الرد من الجهة المطلوب منها الرأي موافقة , وفي حالة الرفض يجب أن يكون الرفض مسببا , وهذه الطريقة مطولة نوعا ما وتختلف عن الطريقة المعمول بها في لبنان ففي لبنان فأن خدمة الشباك الواحد تمنح المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (IDAL) صلاحية الحلول محل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات من اجل تسريع منح التراخيص والإجازات الواجبة , وارى إن الطريقة الأخيرة أفضل وأسرع خصوصا مع تواجد خبرات متخصصة في الهيئات الوطنية للاستثمار تستطيع التمييز وإعطاء الرأي الصائب بخصوص منح إجازة الاستثمار من عدمها .

وأخيراً وليس آخراً لاحظنا أن قوانين الاستثمار في الدول الأربعة قد منحت إعفاءات وامتيازات كبيرة لقطاع الصناعة وجلب التكنولوجيا الحديثة لما لها من دور كبير في تطوير الاقتصاد , واهتمت أيضا بموضوع المحافظة على سلامة البيئة فقد اهتمت ماليزيا بالتخطيط البيئي للمناطق الصناعية في ماليزيا بهدف زيادة إنتاجية العامل وتحسين الصحة الذهنية لقوى العمل والتقليل من الآثار البيئية السلبية في المناطق المحيطة الى أدنى حد ممكن , ومن ثم فقد تم تخطيط المناطق الصناعية على هذا النمط , كما أن الحكومة الماليزية فرضت على جميع المشاريع الاستثمارية الجديدة اجتياز اختبار الأثر البيئي Environmental impact assessment test حتى يمكنها الحصول على الترخيص , وفي العراق ألزم قانون الاستثمار المستثمر (بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال).

الصناعات التحويلية / ركيزة التنمية الشاملة

الاستشاري / محمود هادي

يعاني العراق حاليا من انخفاض نسبة مساهمة الصناعة عموما في الناتج المحلي بفعل الفجوة التقنية والانقطاع المعرفي وتقادم الخطوط الإنتاجية وتراجع الطاقات الإنتاجية والنوعية وارتفاع التكاليف ، وتدهور المهارات .... هذا الاختلال نجم عنه انخفاض القدرة التنافسية لمجمل الصناعات وتوقف العديد من المصانع .

ومن الطروحات التي تعالج هذه القضية ضرورة وجود خطة وطنية لتأهيل المعامل وإدخال أساليب الاستثمار بالمشاركة وخيارات نظم (B.O.T) مع شركات تخصصية رصينة .... والتوجه لإشباع الحاجات المحلية وإحلال بدائل الاستيراد وثم التوجه نحو التصدير باعتباره منطلق النجاح ، مع تجنب الحلول الارتجالية حيث تكون المعالجات أكثر أذىً من المرض .

بمراجعة تاريخية لواقع الصناعة في العراق ، نرى إن التوصيات الأولى لمجلس الأعمار في منتصف القرن المنصرم قد وضعت المنطلقات لإنشاء قاعدة من الصناعات التحويلية باعتبارها تمتلك المقومات والخامات والميزة التنافسية والأسواق . وقد شهدت الفترة 1960 – 1980 نموا تصاعديا بمعدل 12 % على الرغم من سيطرة الأنشطة الاستخراجية على إجمالي الناتج الوطني .

إن عقلانية التنمية في العراق تكمن في توجيه الخامات والموارد من القطاع الاستخراجي والخامات الزراعية والحيوانية لإقامة قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية بهدف رفع نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي تدريجيا باعتبارها المحرك المحوري للاقتصاد واستقطاب كثافة عالية من فرص العمل ، حيث تؤكد التجارب العالمية سيطرة الصناعات التحويلية على مركز الثقل في التقدم والتنمية ، ما يعطي الموضوع أهمية استثنائية في العراق بعد تراجع القطاع الزراعي على الرغم من أهميته الاستثنائية .

إن التنمية المتوازنة بحاجة إلى تكريس حزمة من الجهود المنهجية لإعادة الاعتبار للصناعات الخفيفة والاستهلاكية وخلق التكامل بين الصناعات النفطية والبتروكيمياوية (التشابك الصناعي) وتعظيم الاهتمام بالصناعات الإنشائية والغذائية والكيمياوية والمعدنية والميكانيكية (المعدات الزراعية أساسا) ، وإعطاءها دورا رياديا في قيادة التحولات التنموية والاستثمار وإدخال التقنيات التي تضمن الجودة والكفاءة والمتانة وخلق قاعدة الأصول ذات المقدرة على النمو والتطور والتكوين التكنولوجي ..... والخروج بنتائج تختزل الآليات وتخلق محفزات الاهتمام بالبنية التحتية والطاقة الكهربائية وتدعم سياسة إحلال بدائل المستوردات لإشباع أكثر الحاجات إلحاحا وطلباً في الأسواق المحلية .

وتجدر الإشارة إلى إن أعمق الحقائق الاقتصادية التي تبنى عليها الدول خصوصيتها التنافسية تستند على الإدراك السليم للمقومات لتحقيق ميزة تنافسية ترتكز عليها ..... فالتخصص يفتح مكاسب اقتصادية ويحقق المقدرة التنافسية.

إن فرضية التفوق النسبي وعلاقتها بالكلف النسبية (comparative cost) هي الأساس في كل تخصص اقتصادي يستهدف الحصول على التفوق والمرونة الإنتاجية والتجارية والسمعة الجاذبة للأعمال .... وهذا يلقى المقبولية على مستوى الوطن عموما في مجال الصناعات التحويلية وتوطين استثمارات ذات ركيزة تقنية واقتصادية متقدمة .

وباختصار شديد،فان هذه الأفكار تنطبق على اقتصاديات وتوجهات التنمية في محافظة المثنى ، حيث المقومات والخامات المشجعة على التوسع في الصناعات التحويلية وكسب ميزة تنافسية للمحافظة وترتيب منتجاتها ضمن جدول الميزات النسبية والسمعة والتخصص المناطقي(الجغرافي)(comparative advantage)بما تمتلك من قاعدة عريضة من الخامات الاستخراجية .... مثل النوعيات الجيدة من الخامات الطبيعية(للصناعات الإنشائية)و(الملح الخام)ركيزة الصناعات القلوية والكلور والمنظفات .... وامتلاك الأسبقية على مستوى الوطن .

التسهيلات المالية للمستثمر

مفاهيم قانونية

الاستشاري القانوني
الحقوقي خزعل كاطع عيسى

يعتبر الاستثمار من أهم أوجه الأنشطة الاقتصادية ، لحاجة جميع الدول لرؤوس الأموال والتقنيات والخبرة الفنية والإدارية . وبهدف تشجيع المستثمرين على مزاولة أعمالهم ، تقدم جميع قوانين الاستثمار في العالم قدرا تنافسيا من التسهيلات باتجاه ضمان حرية المستثمر في التصرف بالمشروع وحرية إعادة إخراج رأس المال وعوائده والأصول ..... وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار .

من المزايا التي يتمتع بها المستثمر تتمثل بإخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده // المادة 11 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ....

يتكون رأس مال المشروع الاستثماري المشمول بهذه الميزة وفق المادة / 21 من القانون أعلاه وحسب ما مدرج أدناه :

1- النقد المحمول إلى العراق عن طريق المصارف والشركات المالية أو أية طريقة قانونية أخرى بهدف استثماره في العراق ...

2- الأموال العينية والحقوق المعنوية الواردة للعراق أو المشتريات من الأسواق المحلية بواسطة النقد المحول للعراق هي :-

- أموال عينية لها علاقة بالمشروع .
- المكائن والآلات والمعدات والأبنية والإنشاءات ووسائل النقل والأثاث واللوازم المكتبية لإقامة المشروع .
- الحقوق المعنوية التي تشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والمعرفة الفنية والخدمات الهندسية والإدارية والتسويقية وما في حكمها .
- الأرباح والعوائد والاحتياطيات الناجمة عن استثمار رأس المال في العراق .

نجد إن المشرع أعطى هذه الميزة للمستثمر لطمأنته بإخراج رأس ماله الذي ادخله إلى العراق مع أرباحه وجميع الحقوق التي تترتب على هذا الدخول من معنوية ومادية وسيولة نقدية .

جملة المزايا هذه تستهدف دفع عجلة العملية الاستثمارية إلى الأمام من خلال كسب ثقة المستثمرين.

تقرير
المواد الأولية في محافظة المثنى

إعداد : رئيس اللجنة المالية والاقتصادية
والاستثمارية في مجلس محافظة المثنى
ر.م ماجد عبد الله عبد الكريم

نضع بين أيديكم في هذا التقرير الذي يتناول المسح لمكونات التربة المعدنية والطبقات الجيولوجية لمحافظة المثنى والذي تم إقراره في مجلس المحافظة الموقر كمشروع نوعي و يعتبر من أهم المشاريع الاستكشافية لمكامن الثروات في محافظتنا والذي يدل على مستوى عال من الوعي بالمسؤولية والذي لو استكملنا كافة حلقاته ومتطلباته الفنية سيتوفر لدينا كمحافظة قاعدة بيانات اقتصادية وهي من أهم لبنات النهوض الاقتصادي حيث يمهد لعملية تخطيط للتنمية الاقتصادية المستدامة المبنية على المعلومة الصحيحة والحقيقة العلمية واليكم بعض مؤشرات الدراسة ونتائجها بالإضافة إلى التوصيات .

تم اخذ 1038 نموذج أجريت عليها فحوصات وتحاليل كيماوية وميكانيكية وبتروفيزياوية وباستخدام الأشعة السينية ودراسة المستحثات والمعادن الثقيلة والصخرية.

1-المواد الخام الرئيسية الداخلة في صناعة الاسمنت:

أ- حجر الكلس :

تزداد تركيز اكاسيد الكالسيوم للصخور الكلسية في مناطق غرب وجنوب السلمان وشمال غرب بصية والمناطق الواعدة لصناعة الاسمنت بالتحديد هي المنطقة المحيطة بمنخفض السلمان ومنطقة شمال وغرب بصية ومنطقة غرب السماوة ومنطقة جنوب السماوة ومنطقة السماوة – سلمان .

ونلاحظ أن المناطق المتوفر بها اكاسيد الكالسيوم وبالتالي تتوزع على عدد من المناطق منها منطقة غرب السماوة وهي قريبة نسبيا من معمل سمنت المثنى ومن المحتمل ان تعزز احتياطيات المعمل بعد إجراء الدراسات الكافية .

اما منطقة سماوة - سلمان فهي تقريبا في منتصف المسافة وبالقرب من الطريق بين المدينتين وتتميز بأنها صالحة بيئيا لبعدها عن مناطق التجمعات السكانية كما إنها قريبة للطريق وبالتالي يمنحها ميزة منجميه جيدة .

بالنسبة لمنطقة شمال وغرب بصية من الجدير بالذكر وجود الطبقات الكلسية بسمك 14متر الناجحة في مناطق غير مأهولة (منطقة أبو غار) ويمكن اعتبارها نقطة ايجابية من الناحية البيئية حيث يمكن استثمارها صناعيا لإقامة معامل اسمنت خاصة وان المنطقة تقع على بعد حوالي40 كلم جنوب الطريق السريع الواصل بين الناصرية - السماوة وكذلك على بعد نفس المسافة تقريبا عن ناحية بصية وبالتالي خلق منطقة صناعية جديدة لصناعة الإسمنت خصوصا وان المنطقة المقصودة سوف يتم خدمتها بطريق رحاب - بصية مما يسبب انتعاش لهذا الجزء من محافظتنا وتطوير لمدينة بصية وتوطين سكانها وغيرهم من العمال الوافدين اليها .

ب- الأطيان الداخلة في صناعة الاسمنت :

موزعة على عدة مناطق أهمها من حيث قابليتها للتطوير هما منطقتي شرق وجنوب بصية ومنطقة جنوب السلمان . بالنسبة إلى منطقة شرق وجنوب بصية مما يزيد من أهميتها هو وجود هذه الأطيان الصالحة لصناعة الاسمنت هو وجود الصخور الكلسية في نفس المناطق كما جاء في التقرير. أما منطقة جنوب السلمان 50 كلم باتجاه مخفر انصاب الحدودي 25 كلم شمال المخفر وعلى الرغم من ان المنطقة نائية إلا انه من الممكن الاستفادة من الطريق المعبد الواصل بين السلمان وانصاب كما أن منطقة غرب السلمان تحتوي على أحجار الكلس المناسبة لصناعة الاسمنت.

2- المادة الاولية لصناعة الزجاج :

توجد تراكيز لحجر الدولومايت الصالح لصناعة الزجاج وخصوصا المنطقة المحيطة بمنخفض السلمان إضافة إلى مناطق شاسعة وخصوصا تركيب الدمام الجيولوجي حيث يتراوح سمك الطبقات بين 0.5متر 4.5متر اذ يستوجب تركيز البحث في تلك المنطقة بدراسة خاصة لتحديد الكميات على وجه الدقة .

3- المعادن الطينية الداخلة في الصناعات الورقية وسوائل الحفر والسيراميك ومستحضرات التجميل والأصباغ والمعاجين والصناعات المطاطية والبلاستيكية والصوابين ومواد التنظيف وفي قصر الزيوت والشمع وغيرها من الصناعات الحيوية والمهمة .

كما يوجد في المحافظة اطيان الكاؤلين والبالغورسكايت فضلا عن وجود مادة المونتمورلونايت التي توجد بدرجة اقل من اطيان ا لكا ؤ لين والبالغورسكايت حيث تزداد تراكيزها في منطقة الصليبات والامغر وقرب بصية .

4- المعادن الغير طينية واهمها الفلدسبار المهم اقتصاديا والذي يدخل في العديد من الصناعات وخاصة السيراميك كما ان هناك تراكيب الكوارتز ايضا ويدخل في تطبيقات صناعية مختلفة وتتواجد هذه المعادن في بصية والامغر .

5- بدائل الرخام المستخدمة في اكساء الارضيات والسلالم وتغليف الجدران الداخلية والخارجية . (يعرف الرخام جيولوجيا بانه صخور متحولة تنشأ بصورة رئيسة من الصخور المتبلورة كليا بعمليات التحول نتيجة تعرضها للضغط والحرارة خلال وجودها في القشرة الارضية . اما من الناحية التجارية فان كلمة بدائل الرخام عرفت بانها الصخور الجيرية التي لها قيمة تجارية بسبب قابليتها على الصقل وإعطاء مظهر جذاب) وتوجد في تكوين الدمام والزهره والغار.

6- حجر التحكيم الذي يستخدم كاساس لخطوط السكك الحديد .

7- الاحجار ذات الكثافة العالية والمتوسطة المستخدمة كاحجار بناء .

8- اطيان لصناعة الطابوق من الصنفB والصنف C.

اظهرت الدراسة وجود ظواهر جيولوجية لم تسجل سابقا مثل بعض التشققات يصل طولها الى حوالي 3 كلم وعمقها قد يصل الى 15 متر بينما يصل عرضها احيانا الى 5 امتار .

كما وثقت الدراسة وجود ميل بقيمة 30 درجة في تكوين الدمام في الطبقات المكتشفة ضمن منطقة الدعية ويصل امتداده الى 3 كلم وهو لا يتفق مع الظواهر العامة للمنطقة و من المحتمل انه ناتج عن تخسفات نتيجة الذوبان في الطبقات التحت سطحية .

التوصيات:

1- توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والتحريات الجيولوجية في المناطق التي تحتوي على صخور جيرية والرسبات الطينية الصالحة لصناعة الاسمنت وذلك لتحديد الكميات الاحتياطية لتلك الطبقات وامتداداتها وخصوصا في منطقة السلمان وبصية والمناطق التي حددتها الدراسة كمناطق قابلة للاستثمار السريع بسبب وجود بنى تحتية قريبة أو من الممكن توفيرها بالمستقبل المنظور كالطرق ومصادر الطاقة والتي تتوفر فيها المميزات البيئية ببعدها عن المدن والتجمعات السكانية .

2- عمل دراسة تفصيلية لحجر الدولمايت الصالح لصناعة الزجاج لتحديد الكميات الاحتياطية للطبقات الناجحة وامتداداتها .

3- عمل دراسة جيوتكنيكية مفصلة لمواقع الصخور الجيرية الصالحة كبدائل للرخام وحجر البناء وحجر التحكيم لتحديد إمكانية استثمارها للإغراض الهندسية المختلفة .

4- توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية للكثبان الرملية في المناطق الشمالية الشرقية لمنطقة بصية لتحديد محتوياتها من مادة الفلدسبار وتحديد الأحجام التي يتركز فيها .

5- إجراء المزيد من الدراسات لتركيبات الترب الطينية الناجحة لصناعة الطابوق .

توصيات اللجنة:

1- توصي لجنتنا بالأخذ بتوصيات الدراسة وذلك عبر تكليف الإدارة المحلية في المحافظة بإعداد مشروع جديد يتم تمويله من موازنة تنمية الأقاليم لعام 2012 وذلك لإدامة الزخم لهذا المشروع وتحقيق الأهداف المتوخاة من إطلاقه ابتداء وأهمها استكشاف مصادر الثروات الطبيعية واستثمارها لرفع المستوى الاقتصادي لأبناء المحافظة وتحقيق مشاريع تنمية اقتصادية مستدامة وحتى لا تبقى هذه الدراسة بلا فائدة وهدر في الأموال .

2- الاهتمام بمنطقة بصية وخلق حويصلة صناعية تعتمد على الخامات الموجودة في محيطها والاستفادة من الطريق السريع المؤدي إلى المنافذ البحرية والبرية المؤدية إلى كل دول العالم خصوصا الكويت والسعودية اللتان ترتبطان بحدود برية مشتركة مع المحافظة والانفتاح على المناطق النفطية المتوقع ان تنتج النفط خلال السنوات القادمة علما إنها تبعد مسافة 120 كلم عن حقل ابو خويمة كما ان منطقة بصية تعتبر ابعد مدينة في عمق الصحراء المتوقع وجود مكامن نفطية كبيرة فيها وبالتالي ممكن ان تكون حاضرة الصحراء والمدينة الرئيسية لصناعات متعددة نفطية وتحويلية وإنشائية والاستفادة من موقعها في عمق الصحراء لتكون قاعدة للدعم اللوجستي للشركات النفطية وبالتالي انتعاشها وأول خطوة نوصي بها إحالتها إلى مكاتب الاستشارات الصناعية العالمية بعد استكمال برنامجنا الخاص بتحديد وتقييم الثروات كما في التوصية الأولى وذلك لإعداد دراسة متكاملة وخطة طموحة للعمل بموجبها تنفذ خلال السنوات العشر القادمة .

3- كما توصي اللجنة بإحالة منطقة السلمان والمناطق المحيطة بها إلى مكاتب الاستشارات الصناعية لإعداد الدراسات اللازمة لإقامة حاضرة صناعية كبيرة في منطقة السلمان والاستفادة من الخامات المتوفرة فيها وإعداد خطة طموحة لإقامة هذه المدينة خلال السنوات العشر القادمة والعمل بجد لدعم البنية التحتية للمدينة و توفير الطاقة الكهربائية والاستفادة من النفط الموجود في المنطقة لإنشاء محطة طاقة كهربائية كبيرة تخدم الصناعات المتوقعة في المنطقتين بصية والسلمان علما ان المنفذ الحدودي المتوقع افتتاحه مع السعودية يؤدي إلى السلمان مما يعني مناطق تبادل تجاري ومنفذ للتصدير.

4- توصي اللجنة بإحالة هذه الدراسة إلى وزارة الصناعة والمعادن وحثها لإدخال هذه المناطق في خطط التنمية الصناعية والاستفادة من إمكانيات الوزارة الكبيرة وإعادة استثمار الأموال المتحصلة من محافظتنا الناتجة عن معامل الاسمنت والمواد المنجميه المستغلة من الوزارة في محافظتنا . علما ان الوزارة لم تساهم في أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي في محافظتنا بينما كانت المحافظة احد الروافد الأساسية في دعم موازنة الوزارة لذلك نرى وجوب مساهمة الوزارة في دعم خطط المحافظة الطموحة لإقامة المناطق الصناعية في السلمان وبصية.

تعد مياه الوحاشية واحدة من خيرات الطبيعة في المثنى

تحت شعار (الاستثمار طريق بناء قاعدة اقتصادية قوية)

هيئة استثمار المثنى تعقد مؤتمرها الاستثماري السنوي الأول

إعداد/حيدر فاضل لفتة

احتضنت قاعة الغدير في السماوة أعمال المؤتمر الاستثماري السنوي الأول الذي حمل شعار (الاستثمار طريق بناء قاعدة اقتصادية قوية وتنويع خيارات التنمية والعمل) الذي عقدته هيئة استثمار المثنى برعاية محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي ، وبحضور عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي ورئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف الحساني و الدكتور فراس حربون الكبيسي ممثل الهيئة الوطنية وممثلو هيئات صلاح الدين و الانبار وبابل وذي قار والديوانية والبصرة وميسان وأعضاء مجلس المحافظة ورجال أعمال ومستثمرين محليين وأجانب .

المؤتمر الذي أقامته الهيئة على قاعة الغدير تخلله عدد من المحاور والفقرات التي تناولت الواقع الاستثماري والأطر المتعلقة بهذا الجانب وعروض فيلمية لانجازات الهيئة على مدار فترة تشكيلها كذلك جرت نقاشات عديدة وطرح الدراسات والخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة .

استهل المؤتمر بقراءة آي من الذكر الحكيم بعدها عزف السلام الجمهوري العراقي ثم الوقوف لقراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق أعقبها كلمة للسيد محافظة المثنى التي استعرض من خلالها ما تتمتع به المحافظة من موارد طبيعية زاخرة تكفي لعشرات السنين داعيا المستثمرين القدوم للمحافظة والاستفادة من موقعها الإستراتيجي المهم وما تتميز به من مناخ امن سبقت المحافظات الأخرى بتسلم الملف الأمني .

كما بين الميالي مميزات المحافظة بقوله (تتميز المحافظة بمساحة أراضيها الشاسعة التي تعتبر ثاني اكبر محافظة في العراق من حيث المساحة وبوجود نهر الفرات والعشرات من الجداول الفرعية ووفرة المياه الجوفية وبكميات كبيرة جدا ما يجعل اغلب هذه الأراضي صالحة للاستثمار الزراعي أو السياحي و الإنتاج الحيواني وجميع الصناعات الغذائية وإنشاء المحميات الطبيعية كما تشتهر المحافظة بالعديد من المواقع الأثرية والدينية التي يصل عددها إلى 250 موقع اثري منتشرة في عموم المحافظة أهمها آثار الوركاء .

رئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف الحساني قال في كلمته بالمؤتمر (إن من أهم وسائل الرقي في المجتمعات حضاريا هي الاعتماد على الاستثمار ورؤوس الأموال المستثمرة لكي نصل إلى مصاف الدول المتحضرة) وأضاف الحساني (لا نزال وللأسف الشديد نصطدم بمعوقات تقف حائلا وحجر عثرة في طريق المستثمرين والذي يجب ان يزرع بالورود وليس بالأشواك مشيرا إلى أهم المعوقات التي تواجه عملية الاستثمار هي عائديه الأرض المعدة للاستثمار والتي يجب ان تكون تحت تصرف الهيئة لكي تقوم بمنح الإجازات .

فيما أشاد الدكتور فراس حربون الكبيسي ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار خلال كلمته بجهود هيئة استثمار المثنى وما قدمته خلال الفترة الماضية التي تكللت بالنجاح ومنحها الإجازات الاستثمارية المتميزة نوعا كما أشاد الكبيسي بحسن التنظيم والبرنامج المتكامل الذي قدمته الهيئة خلال المؤتمر مما سيسهم في خلق الأجواء المناسبة لغرض الاستثمار في المحافظة مشيدا بدعم الحكومة المحلية التي حرصت وبذلت الجهود لتصبح المثنى بمراتب متقدمة في مجال الاستثمار بالأخص الجهد الكبير الذي يبذله محافظ المثنى .

المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى قال بخصوص انعقاد المؤتمر في المرحلة الراهنة منذ عام ونحن نناقش عن قناعة أهمية عقد مؤتمر استثماري في المحافظة . وكنا نقف أمام خيارين الخيار الأول يتمثل بعقد مؤتمر بصيغة إطلالة إعلامية للتعريف بالعملية والمهام الاستثمارية ، برؤية طموحة وأهداف نتطلع الوصول إليها ..... هذا التصور كان قبل عام من الآن و الخيار الثاني : يتمثل باستكمال الظروف الموضوعية والتكامل التنظيمي وامتلاك قاعدة من الأهداف المتحققة والمتحركة على الأرض ، ليكون الحديث عن واقع ملموس ، ومن هذا المنطلق كنا مع الخيار الثاني ، بالتريث في انعقاد المؤتمر لحين رؤية ركائز مشاريع فعلية تخترق الأرض ... عندها سيكون المؤتمر شاملا عن واقع متحرك : (مشاريع قيد التنفيذ) و (مشاريع تنتظر استكمال تحريات التربة والتصاميم) وأخرى (بانتظار الحصول على تراخيص العمل بعد استكمال المتطلبات القانونية / والمالية والهندسية) ..... وأضاف الياسري (في مؤتمرنا الأول عن الاستثمار تحدونا الثقة بسمعة وقوة المحافظة ومقدرتها على احتضان وتوطين مشاريع قطاعية واسعة . وهذه الثقة لم تأتي من فراغ - إنما تستمد المقدرة من مقومات الاستقرار الأمني والانسجام الاجتماعي وتنوع الفرص والمؤهلات المتاحة ... وحصيلة لتوظيف زخم من جهود مجلس المحافظة الموقر والسيد آمال كبيرة . أمامنا أهداف طموحة علينا أن نخطوها بعزيمة ... فمسؤوليتنا لا تنحصر بما أنجزنا ، بل وتمتد إلى ما لم نستكمله من أهداف ، واستدامة المشروع ، على الرغم من حداثة التجربة في العراق وما يشوبها من لبس وتحديات وانعكاس ما يجري حولنا من أحداث على تدفق رؤوس الأموال . وتحدث الياسري عن جهود الهيئة الوطنية والمحافظات التي تكللت بالتعديل الاول لنظام 7 لعام 2010 الذي جاء مكملاً للامتيازات التي منحها قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 ، كما أشار إلى حزمة المهام التي اضطلعت بها الهيئة منذ تأسيسها و النهج الاستثماري الذي سلكته حتى الآن وأضاف إن الهيئة وهي تعمل على استثمار رؤوس الأموال وخبرات وتضحيات المستثمرين على تحمل المخاطر ، تتفهم ما يحتاجه المستثمرون من دعم وضمانات وتسهيلات ، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه بمساندة ومؤازرة جميع المسؤولين والمجتمع .... لان الاستثمار سيخدم بمنافعه التنمية ورجال الأعمال معا . فالمستثمر يبحث عن بيئة متكاملة تشريعيا وتنظيميا للاطمئنان على مستقبل مشاريعه .... إن الهيئة وهي تضع كل إمكانياتها في خدمة العملية الاستثمارية ترى من واجبها أن تكون مرجعية المستثمرين والمدافع عن حقوقهم وأصولهم وتيسير أعمالهم بموجب القانون .

وفيما يخص الجانب الفني وعدد الإجازات الممنوحة من قبل الهيئة قال اليوم لدينا (47) خمسون فرصة استثمارية حاصلة على إجازات في قطاعات صناعية وزراعية وسكنية وتجارية وخدمية وترفيهية .... منها (15) خمسة عشر مشروعا قيد التنفيذ ، بالإضافة إلى ما لدينا من تفاهمات ومذكرات إبداء رغبة بالاستثمار من شركات عديدة بانتظار استكمال الدراسات والتمويل. إننا ننطلق من ضرورة خلق الفرص في المحافظة وتحويلها إلى أهداف لتساهم في التنمية وفي هذا مكمن القوة وما والامتنان لمن حضر أعمال المؤتمر بقوله وأخيرا ، نتقدم بالامتنان والعرفان لهذا الحضور الكريم من المسؤولين والضيوف والمعنيين والداعمين والمهتمين بالعملية الاستثمارية . شكرا موصولا لكم جميعا بما شددتم من أزرنا ونشهد أمامكم بمواصلة المسيرة بإرادة قوية ونعاهدكم على تقويم أعمدة البنيان فدعمكم هو طاقة إضافية ومحركة لدفع المنجزات إلى الأمام .

وفي كلمة له أشار رئيس غرفة تجارة السماوة السيد كريم محمد علي إلى دور و أهمية القطاع الخاص في تنمية المشاريع الكبرى والمشاركة مع الدولة في إنشاء البنى التحتية مشددا على منحه الدور الأكبر الذي يسهم وإطلاق اليد لرؤوس الأموال المحلية مؤكدا في الوقت ذاته امتلاك المحافظة إلى موارد اقتصادية أخرى منها المنافذ الحدودية في جميمة مع السعودية .

بعد ذلك تم عرض فيديو لمشاريع الهيئة المنفذة و التي هي قيد الانجاز استمرت ثلاثة عشر دقيقة ، بعدها قدم المحاورين دراساتهم وخطط الهيئة وما تم انجازه خلال الفترة المنصرمة من تاريخ تأسيس الهيئة في ثلاثة محاور حيث قدم المحور الأول المهندس ماجد سادود رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة والتي كان بعنوان (الحكومة المحلية الآفاق ، التوجهات ، التسهيلات) .

أما المحور الثاني للاستشاري الفني لمدير عام الهيئة محمود هادي راضي الذي حمل عنوان (رؤية استثمارية بعيدة المعطيات ، المرتكزات ، العمق الاستراتيجي) استعرض خلاله الخطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة ومعطياتها والأطر الزمنية الكفيلة بإنجاحها .

و المحور الثالث فقدمه السيد اوس الخطيب مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين حول منح آلية الإجازة الاستثمارية والتحديات التي تحدث فيها حول آلية منح الإجازة الاستثمارية وعدد الإجازات الممنوحة للمستثمرين و عدد المسحوبة منها ، ثم فتح باب المناقشة بين الحضور التي زخرت بالعديد من التساؤلات بين مدراء الدوائر والمستثمرين وأعضاء في مجلس المحافظة وفي الختام سلم ممثل هيئة استثمار ميسان درع هيئة ميسان تثمينا لجهود استثمار المثنى بعدها اعلن عن اختتام فعاليات المؤتمر الاستثماري السنوي الأول.

إسمنت الدوح ماركة جديدة ستدخل سوق المواد الإنشائية

من خلال منح العديد من إجازات وتراخيص لإنشاء معامل للصناعات الإسمنتية

إعداد حيدر فاضل لفته

عجت أسواق المواد الإنشائية بالأنواع العديدة من مادة الاسمنت المحلي و المستورد و من مناشئ عربية وأجنبية ، و هي بذلك خلقت جوا تنافسياً شديداً من حيث الجودة والسعر والعرض والطلب نظراً لإقبال العراق على نهضة عمرانية في العديد من القطاعات ، فتجد الماركات الأجنبية الكثيرة (الهندية والإيرانية والمصرية والكويتية) التي غزت سوق المواد الإنشائية العراقية منذ عام 2003 نافست المنتج المحلي الصنع من المعامل العراقية العريقة الكوفة وكربلاء والمثنى و السماوة التي يشهد بجودتها أصحاب الخبرة والاختصاص لمقاومتها الأملاح وملائمتها للظروف المناخية الصعبة في البلاد ، ألا إن الأخيرة أصبحت لا تغطي حاجة السوق وحجم الاستهلاك فاغلب المعامل فقدت القدرة الإنتاجية التي صممت لأجلها نظراً إلى مرور عقود على إنشاء تلك المعامل و تقادم أجزائها والذي أدى بدوره إلى انخفاض طاقتها الإنتاجية ...

ومن هذا المنطلق سعت هيئة استثمار المثنى إلى إيجاد بدائل للاسمنت المستورد ودعم المنتج المحلي تلبية لحاجة السوق لتتجه بذلك نحو الاكتفاء الذاتي من خلال طرح (إنشاء معامل اسمنت) كفرص استثمارية اعتماداً على ما تزخر به بادية المحافظة من مواد أولية أساسية تدخل في صناعة الاسمنت تكفي لتغطية العديد من المعامل ولعشرات السنين ، وقد نجحت الهيئة فعلا في هذا المضمار من خلال جذب رجال الأعمال والشركات للاستثمار في هذا القطاع حتى استطاعت منح تراخيص واجازات لإنشاء معامل اسمنت ذات مواصفات قياسية عالمية وصلت إلى خمس إجازات لخمسة شركات استثمارية محلية وأجنبية عاملة في قطاع الاسمنت ومن هذه الشركات شركة الدوح التي شرعت الطواقم الهندسية والفنية التابعة لشركة (CNBM)) الصينية الرائدة والمملوكة للحكومة الصينية بالعمل منذ أكثر سنة لتنشأ معمل ذو مواصفات عالمية ..

و للوقوف على آخر المراحل التي وصل إليها إنشاء معمل اسمنت الدوح تحدث إلينا مدير المشروع المهندس عبد الاله احمد سليمان قائلا : تقسم نسب انجاز المشاريع بحسب كل مرحلة ونحن الآن نعمل في المرحلة الأولى حيث وصلت نسبة الانجاز فيها إلى (25%) إذ يجري العمل حاليا في ثلاث مناطق هي (السايلوات ، الطواحين ، بناية التعبئة) . وقد وصلت كافة المواد والمعدات المتعلقة بتنفيذ الأعمال والإنشاءات وهي من منشأ صيني عالي الدقة والمستوى والأخرى من المناشئ الأوربية أما معدات المشروع الإنتاجية فسيبدأ وصولها بداية شهر أيلول القادم إنشاء الله تعالى .

وحول الأيادي العاملة الأجنبية أضاف سليمان قائلاً : وصل عدد آخر من المهندسين والفنيين والعمال المهرة من الصينيين العاملين في شركة (CNBM)) ليصبح مجموع العاملين من الجنسية الصينية (150) مهندس وعامل ماهر ومبرمج بالإضافة إلى مجموعة من العاملين في شركة الدوح من العراقيين و المعلوم ان شركة (CNBM)) هي التي تقوم بتنفيذ المشروع لحساب شركتنا واغلب الطاقم هو من الجنسية الصينية ومن المؤمل وصول أكثر من 200 عامل وفني آخرين .

اما المعوقات فكل المشاريع التي تنفذ تواجه بعض التحديات والمعوقات و لا ينفرد قطاع عن آخر ، وعلى هذا الأساس يواجه المختصين المعوقات ضمن دراسات آنية لكل مشروع ، والأمر الذي صادف الطواقم الصينية هي النسب غير المتوقعة لارتفاع درجات الحرارة وهي غير مسبوقة في العراق مما اضطرنا إلى العمل الليلي و العمال الصينيين لم يعملوا سابقا في مثل هذه الظروف ، كذلك واجهنا بعض الروتين في بعض دوائر الدولة مثل تأخر الحصول على تأشيرات وسمات الدخول للعمال الصينيين .

ويضيف مدير المشروع المهندس عبد الاله احمد سليمان حول فترة التشغيل و أنواع الاسمنت التي سينتجها المعمل نحن نعمل بحسب الخطة الموضوعة والفترة المحددة لانجاز المعمل ونتوقع ان نشغل الخط الإنتاجي الأول خلال شهر حزيران 2012 أما بالنسبة للإنتاج سنعمل على تلبية حاجة السوق والطلب الموجود على الاسمنت فمن المقرر إنتاج اسمنت البورتلاند ذو المواصفات العالية والمطابقة للمواصفات الفنية والعالمية و بنوعين العادي والمقاوم للأملاح لحاجة السوق إليهما والاستهلاك العالي ، أما الأنواع الأخرى فستخضع لحالة الطلب عليها من قبل المستهلك .

أما أعداد العاملين الذي سيقومون بتشغيل المعمل في فترة ما بعد التشغيل التجريبي أكد سليمان ان النسبة الأكبر ستكون الملاكات العراقية لأجل توفير فرص العمل لأبناء محافظتنا بعد التشغيل وسيتم تدريبهم حيث سنعمل على تشغيل ما يقارب (150) مهندس وعامل عراقي بعد تسليم المعمل من المرحلة التشغيلية الأولى و تدريبهم سيكون على يد فنيين من قبل شركة (CNBM)) الصينية لفترة تؤهلهم على الإنتاج ومسك إدارة المعمل فنياً.

استثمار المثنى تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الاسمنت

مدينة العاب السماوة نسب انجاز متقدمة وموعد مرتقب مع الافتتاح

إعداد ضرغام مجيد حامد

بعد إن كنا نتحدث خلال الفترة السابقة عن مشاريع بدء العمل بها وعن مشاريع في طور البدء أصبحنا ألان نتحدث عن مشاريع اقتربت من الانجاز أو في طور الانجاز خلال أشهر قليلة ,حيث سيتم خلال العام المقبل افتتاح فندق قصر الغدير السياحي وكذلك افتتاح الخط الإنتاجي الأول لمعمل اسمنت الدوح .

واليوم سنتحدث عن قرب افتتاح مدينة العاب السماوة في عيد الأضحى المقبل إي خلال فترة ثلاثة أشهر لتكون أول مشروع استثماري سياحي وترفيهي يتم افتتاحه في محافظة المثنى حيث بلغت نسبة الإنجاز فيها 75% والتي ستكون المتنفس الترفيهي لأبناء المحافظة الذين يعانون من قلة الأماكن الترفيهية في المدينة .

هذا المشروع واجه الكثير من العقبات والمشاكل الفنية خلال فترة البناء لكن الجهود المضنية من الحكومة المحلية وبشقيها التشريعي والتنفيذي وبدعم هيئة الاستثمار التي قدمت الكثير من التسهيلات من اجل القضاء على تلك المعوقات بدأت الشركة المنفذة العمل بالسرعة الممكنة لتكون جاهزة خلال المدة المحددة لها .

المدينة تم بناؤها على مساحة (4065,84 م2) وبكلفة (19) مليون دولار أمريكي لتضم مجموعة متنوعة من الألعاب يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف هي العاب رئيسية أو العاب الكبار والعاب الأطفال وأيضا العاب داخلية (صالات مغلقة).

الألعاب الرئيسة وهي (العاب الديسكفري والسفينة ودولاب الهواء والمقص وقطار العجلات وأيضا لعبة القافلة الكبيرة) وتم استيراد هذه الألعاب من مناشئ أوربية (ايطالية وتركية) .

اما العاب الأطفال وتشمل (العاب سيارات التصادم والبالونات الطائرة والبرج القافز للصغار وقطار الأطفال وسيارات السباق وقافلة العربات للصغار ولعبة الأحصنة الدوارة ولعبة الطائرات ودولاب هواء صغير ولعبة الفناجين والمهرج الطائر ولعبة الاوربت والألعاب المائية والعاب النفخ) هذه الألعاب من مناشئ أوربية وعربية (تركية وبولندية ولبنانية وإماراتية) .

العاب الصالات المغلقة وتضم (العاب البليارد والألعاب الالكترونية ومجموعة اخرى من العاب القاعات المغلقة) هذه الألعاب من مناشئ إماراتية .

كما تحتوي المدينة على ثلاث مسابح بعضها للكبار وبعضها خاص للأطفال والتي تتراوح أعماقها باختلاف الفئات العمرية من (1 – 1,20 – 1,50 م) .

كما تحتوي المدينة على عدة مباني منها المبنى الإداري والذي سيضم العاملين في المدينة من موظفي حسابات أو موظفي خدمات الذين سيديرون المدينة بعد انجازها كما تحتوي مبان وغرف الكهرباء والصيانة إضافة إلى مطعم درجة أولى يتضمن جناح خاص للعوائل وجناح للوفود والمسؤولين الذين يزورون المحافظة بالإضافة إلى احتوائه على صالة مفتوحة متعددة الإغراض كذلك تحتوي المدينة على بناية متعددة الإغراض منها صالة العاب الكترونية والعاب البليارد والعاب داخلية أخرى وأيضا هناك محلات لبيع العاب الأطفال وتجهيزات رياضية .

وتضم المدينة أيضا مجموعة من أكشاك التذاكر والكافيتريات ذات المناشئ التركية كما تحتوي على مساحات خضراء بتصاميم حديثة تضيف جمالية للمشروع والمنطقة المحيطة بها فضلا عن احتوائها على ساحات لوقوف السيارات .

ويعتبر المشروع من المشاريع الحيوية في المحافظة كونه سيشكل متنفسا ترفيهيا للعوائل السماوية تستمتع فيه خلال العطل والمناسبات والأعياد بعيدا عن أعباء الحياة اليومية.

كما ستوفر المدينة فرص عمل لأبناء المحافظة في تشغيل وإدارة المشروع لأنها سوف تحتاج من (100-120) عامل مابين فني وإداري وستكون نسبة العمالة العراقية (95%) من مجموع العمالة الأمر الذي سيسهم إلى حد ما بتحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظة.

دور القطاع الخاص بتفعيل العملية الاستثمارية

كريم محمد علي عبيد / رئيس غرفة تجارة المثنى

ان المعادلة الاقتصادية المهمة للاستثمار تشير إلى أهمية دوره في دعم الاقتصاد الوطني في عموم القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة والصناعة والاتصالات والعقارات لما له من تأثير في خلق وظائف حقيقية وتحديث للتكنولوجيا واكتساب للمهارة مما يسهم في زيادة مستوى الدخل العام.

لابد من الإشارة إلى العوامل المهمة لتوسعة القدرات الاستيعابية لاقتصاديات المحافظة ومديات الاستقرار الاقتصادي متمثلا بالنظام المصرفي المتطور ووجود سوق مالي متصاعد حيث يتوجب تقديم الدعم له كون آفاقه الاقتصادية ليست غامضة أو مشكوك فيها كما ان هناك حاجة لإتباع نهج تعاوني من جميع الأطراف ذات العلاقة،وتوحيد الجهود في وعاء واحد هو هيئة الاستثمار وعلى الدوائر المعنية ان تحدد بدقة الخدمات التي يمكن ان تقدمها للسير إلى الأمام في الطريق الصحيح نحو تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي.

وقياسا على تجربة الهيئة في السنوات السابقة نرى ان هناك ضعفا كبيرا في تبادل المعلومات بين الدوائر ذات العلاقة بالفرص الاستثمارية وان الهيئة تقوم بدور الوسيط والمتابع لتبادل المعلومات , إضافة إلى تكريس جهودها في مواضيع تخص عملها الفعلي والتركيز على رسالتها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال بناء العلاقات مع المستثمرين وزرع الثقة بالبيئة الاستثمارية والترويج للفرص الاستثمارية.

ان التغيير هو العنصر الذي يؤدي إلى التطور , وان المنفعة هي أساس قيمة العمل والبناء على كون الاستثمار لا خسارة فيه وإذا تظافرت جميع جهودنا على خلق وتبني نماذج فكرية جديدة للعمل في مجال التخطيط والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار عبر تحديد أهداف للمستقبل بملامح جديدة مع رسم السبل والوسائل لبلوغ الأهداف .

ان القدرة هي ما يميز بين من يريد التغيير فقط وبين من يفعل ما يريد.ان هيئة استثمار المثنى تثابر على ان يكون الاستثمار احد المحاور الرئيسية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية ولابد على كل الأطراف الرسمية وغير الرسمية ان تدعم عملها وان يتم الاستفادة من الفرص المتاحة داخل المحافظة .

ومن هذا المنطلق يأتي دور غرفة تجارة المثنى في تعزيز العملية الاستثمارية وتحقيقا للأهداف الأساسية للغرف التجارية في تجنيد كافة إمكانياته وتسخير كل طاقاته في تحقيق النمو الاقتصادي والمشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني والنهوض بالعملية التنموية لذا شرعت الغرفة منذ بداية هذه الدورة إلى مشروعها الحيوي والاستراتيجي في فتح المنفذ الحدودي بين مدينة السماوة/جمهورية العراق عن طريق رفحة جميمه والمملكة العربية السعودية الذي يعد مشروعا اقتصاديا استراتيجيا استثماريا يساهم في النهوض في العملية الاقتصادية والتجارية في المحافظة والمنطقة الجنوبية

وتأسيسا على ذلك نطالب الدولة والحكومة بأجهزتها التنفيذية والتشريعية إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في معظم الوفود التي تزور المحافظة لان القطاع الخاص له دور مهم في المرحلة الراهنة .

مرحلة البناء والأعمار

ونؤكد على الأهمية الاقتصادية والاستثمارية لبادية السماوة لاستغلال المواد الأولية المتواجدة في هذه المنطقة الحيوية التي تساهم وبشكل مباشرة توفير السلع الزراعية والصناعية من خلال الاستثمار وكما يلي :

- إقامة المشاريع الاقتصادية في منطقة البادية وتشجيع الاستثمار الزراعي واعتماد الري على الآبار الارتوازية أو طرق أروائية أخرى.

والمشاريع الصناعية التحويلية لوجود خزين هائل من المواد الأولية.وتطوير وسائل حفر الآبار الارتوازية وتنصيب المكائن والمعدات لتحسين أداء تنفيذ الأعمال الخاصة بالحفر وتحسين الخدمات في منطقة البادية بتوفير الكهرباء والاتصالات والاهتمام بالطرق الرئيسة والمواصلات وتعبيدها،ووضع أعمال الدلالة وخاصة طريق السماوة – السلمان وبصية.

- تشجيع التعليم المهني والتخصصي.

- الاهتمام العالي بالطب البيطري وتوفير مستلزمات الرعاية الصحية للثروة الحيوانية.

- الاستثمار النفطي حيث تؤكد المصادر المهمة في وزارة النفط على وجود خزين احتياطي كبير من النفط الخام في منطقة البادية وخاصة في المناطق التالية :

حقل نفط دهيسه وحقل نفط الهندسات وحقل نفط العبيد وحقل نفط زم وحقل نفط العظامي وحقل نفط(D1)التي حفرت من قبل شركة نفط الجنوب ونفط منطقة شاوية.

الآبار المشار إليها أعلاه وضع عليها كتل كونكريتية ومنها صمامات لأغراض السيطرة عليها.

وهناك معادن أخرى من الممكن الاستفادة منها وخاصة في منطقة الشاوية ومعدن الكبريت في السلحوبية وأبو رضام وهناك مناطق يكثر فيها المواد الداخلة في صناعة الزجاج.

وندعو أبناء هذه المحافظة الكريمة إلى الاستثمار الكامل لمنطقة البادية التي من شأنها ان تساهم في خلق وفورات مالية كبيرة إلى المحافظة بدلا من التوريد من المناشئ الأخرى وبالتالي تصدير رأس المال إليها

وكذلك منطقة الوحشية التي تبعد 32 كم عن قضاء الخضر حيث توجد احدى عشر عيون ماء بارتفاع الضخ يصل الى(32م)وبقطر 8 انچ بالإمكان إرواء مناطق واسعة من البادية و الاستفادة من المنطقة سياحيا وزراعيا واستثماريا مهما .

خلاصة القول يبقى الإنسان هو أثمن استثمار هو الذي يخطط ويعمر وينفذ ويبني فلا بد ان تحتضن الكفاءة والخبرة والمعرفة دون الإفراط والتهميش. الرجل المناسب في المكان المناسب

وختاما لا يمكن النهوض اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا دون الاعتماد على القطاع الخاص لأنة القطاع الذي يحافظ على رأس المال وتطويره متمنين للجميع السداد لخدمة محافظتنا العزيزة،ومن الله التوفيق

تشكيل المحاكم التجارية وضمانات التشجيع والنجاح

الحقوقي علي حسين جاسم / كاتب عدل السماوة

حينما تقدم أي جهة على الاستثمار في احد القطاعات المختلفة سواء كانت شركات استثمارية أو رجال أعمال وترصد لتلك المشاريع رؤوس الأموال والجهود والخبرات الكفيلة بالانجاز فإن أول ما تبحث عنه تلك الجهة هي الضمانات والسبل الكفيلة بإنجاح مشاريعها وأولها حماية رؤوس أموالها والاطمئنان على ما ستنفقه من أموال لأنه كما يقال إن(رأس المال جبان يبحث عن الأمان والاستقرار) .

وهذا لا يتحقق واقعاً إلا بتوفير الحماية الكافية لتلك الأموال بضمانات حقيقية تطمئن المستثمر ليبدأ بتنفيذ مشروعه ويستمر فيه ويتيقن بان أمواله مكفولة ومصانة بموجب قوانين وأنظمة وتعليمات خصوصا المستثمرين غير العراقيين.

وهنا فان القضاء العراقي اتجه إلى تشريع القوانين التجارية وتشكيل المحاكم التجارية المختصة بالمستثمرين والتجار غير العراقيين التي تقضي بحماية أموال المستثمرين والتجار وهذه الخطوة جيده ومهمة بحكم التحول الجديد في العراق والانفتاح على العالم واقتصاد السوق.

لذا فإن هذه التشريعات والمحاكم المختصة ستعطي زخما كبيراً ودفعة نحو الإمام الأمر الذي سيولد ثقة ورغبة لدى أصحاب الخبرة والاختصاص للدخول في هذا المجال الحيوي كونه سيضمن حماية حقوقهم من جهة والمساهمة في إعادة اعمار البلد من جهة أخرى ليصبح رافدا من روافد النجاح.

ونأمل ان تتسع القاعدة لتشكيل محاكم مماثلة في المناطق الجنوبية والشمالية للتشجيع في دخول اكبر قدر ممكن من المستثمرين غير العراقيين والمساهمة في نهضة العراق وتطوره.ومن الله نستمد العون والبركة.

فرص الاستثمار الزراعي في المثنى

الخبير الزراعي /يونس محمد دلي

رغم كل التحديات المعروفة وتحكمها في مسارات الإنتاج الزراعي في المحافظة توجد فرص استثمارية واعدة يمكن ان تحتل جانب مهم من أهداف الاستثمار في خطة التنمية وتحريك الاقتصاد باتجاه التطور المنشود ومما يعزز هذا الاعتقاد هو ان أسواق المحافظة حاليا تفتقر إلى التمويل المحلي من السلع الزراعية وهذا يولد حافزا قويا لإقامة مختلف المشاريع النباتية والحيوانية لسد الفراغ وخلق فرص عمل مهمة لتحسين الوضع الاقتصادي للمحافظة.

ان التحديات المشار إليها آنفا تتمثل في تدهور الأراضي وارتفاع نسبة التملح وانخفاض الإنتاجية وكذلك شحه الحصة المائية من حيث الكمية والنوعية كذلك تداخل العلاقات الزراعية وتأثيرها السلبي على عملية الإنتاج .

رغم كل ما تقدم فضلا عن عددا من العوامل الأخرى فان عامل التمويل الزراعي واستخدام الوسائل الزراعية الحديثة واستهداف الإنتاج الكبير والإدارة المزرعية الفاعلة جميعها أهداف لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الاستثمار وجلب رؤوس الأموال والخبرات الفنية والاقتصادية من اجل النهوض بالواقع المتردي للقطاع الزراعي وخلق بيئة زراعية فاعلة تستغل الموارد المتاحة وتكون عامل مهم من عوامل التطور المنشود للمحافظة ويمكن تأشير مسارات الاستثمار الزراعي في المحافظة بما يلي:

1- الإنتاج النباتي: حيث يمكن الاستثمار في مجال إنتاج الحبوب والمحاصيل الصناعية في منطقة البادية على أساس اختيار مناطق ملائمة واستخدام الوسائل الحديثة في الري,وكذلك يمكن الاستثمار في الزراعة المحمية والمكشوفة لإنتاج الخضروات وهذا النشاط تتوفر له فرص واسعة في كافة المناطق ومنها مناطق البادية ومناطق الجزيرة باستخدام مياه الآبار ومياه المبازل بعد معاملتها لخفض نسبة الأملاح منها ,كونها كميات محدودة من خلال استخدام طريقة الري بالتنقيط في زراعة الخضروات المحمية والمكشوفة وهناك مجال أوسع للاستثمار في مجال إنشاء بساتين النخيل حيث تتوفر لها فرص ملائمة من حيث التربة ونوعية المياه والظروف المناخية .

2- في مجال الثروة الحيوانية :هناك فرص واسعة ومتنوعة في هذا الجانب حيث تعتبر صناعة الدواجن وما يتعلق بها من مشاريع(معامل علف ,مجازر,مفاقس)في مقدمة الأنشطة المتاحة ولها مستقبل اقتصادي كبير لاسيما وان المحافظة خاليه من المشاريع المتكاملة , كما توجد فرص أخرى لتربية الأغنام في مناطق البادية ومناطق أخرى من المحافظة وإقامة معامل لتصنيع مشتقات الألبان واللحوم ومشاريع صناعة العلف الحيواني وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الحيواني , كما يوجد اقتراح لدراسة إمكانية استخدام مياه المصب العام لغرض تربية الأسماك وإقامة مشاريع واسعة لهذا الغرض حيث توجد أراضي واسعة في منطقة الجزيرة تحاذي النهر المذكور.

عام 2011

سيكون عام الاستثمار في محافظه المثنى

المهندس : صلاح مهدي الحمداني/رئيس شعبه التخطيط والدراسات/هيئه استثمار المثنى

رغم العمر القصير لهيئة استثمار المثنى إلى أن الانجازات اكبر بكثير من مدة عملها متقدمه على باقي المحافظات على عموم العراق في استقطاب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب..وقد باشرت عدد من هذه المشاريع في التنفيذ بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها ملاكات هيئه استثمار المثنى في استحصال جميع الموافقات المطلوبة من قبل الجهات والوزارات ذات العلاقة وتذليل الصعاب في استلام الأراضي والتنسيق مع المستثمرين في تسهيل دخول الخبراء الأجانب لتنفيذ المشاريع ومراجعه العقود القانونية والمخططات الهندسية والفنية بما يتلاءم مع التكنولوجيات ألحديثه الموجودة في العالم.

ومن هذه المشاريع مدينه الألعاب التي ستتوسط مدينه السماوة والتي من المؤمل الانتهاء من تنفيذها منتصف سنه 2011 .. وبما تمتلكه من العاب ترفيهية ومناطق خضراء ومطاعم سيجعلها رمزا ومكان ترفيهي يناظر مدن الترفيه العالمية ويضاف إليها عدد من المراكز الترفيهية التي ستنتشر في عموم مدينه السماوة والمدن الكبيرة مثل الرميثة والخضر.

إما في مجال ألصناعه فقد باشر معمل اسمنت الدوح بالتنفيذ وقد تم تسهيل دخول خبراء الشركة الصينية لمحافظه المثنى وبدأ الإعمال الانشائيه في معمل الاسمنت والتي من المؤمل انجاز المشروع خلال ثلاث سنوات وهناك ست معامل أخرى ستباشر التنفيذ خلال عام2011بعد استكمال جميع الموافقات من الوزارات والجهات ذات العلاقة وبذلك تصبح محافظه المثنى المنتج الأكبر ليس على مستوى العراق فحسب بل على مستوى الشرق الأوسط...ويوجد عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة التي من المؤمل مباشرتها خلال هذا العام ومنها مشاريع لاستثمار مملحه السماوة ومعامل الطابوق ومعامل أخرى..ورغم الصعوبات التشريعية التي تواجه المشاريع الإسكانية إلى ان عدد منها قد باشر بالفعل في التنفيذ ومنها مجمع الغدير السكني في شمال مدينه السماوة وتخصيص الأراضي لعدد من الشركات المحلية والعربية لإنشاء مدن سكنيه متكاملة في عموم المحافظه وكذلك الانتهاء من تخصيص الأراضي لمشروع 2 مليون وحدة سكنيه في عموم العراق حيث حصة محافظه المثنى منها (22) الف وحدة سكنيه واطئه الكلفة موزعه على عموم المحافظة حسب الكثافة السكانية،بالإضافة إلى المشاريع التجارية من مراكز تجارية مختلفة الإحجام منها العملاق والكبير والمتوسط والتي انتهى قسم منها من التنفيذ وسيتم افتتاحها قريبا وقسم الأخر ستباشر في التنفيذ خلال عام 2011 مما ستعطي طابعا حضاريا متميزا لمحافظه المثنى بالإضافة إلى توفير الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

تسعى هيئه استثمار المثنى إلى إنشاء مجمعات صناعية على غرار المناطق الصناعية المنتشرة في اغلب دول العالم التي تتميز بالنشاط الاستثماري وتوفير للبنى التحتية لهذه المجمعات الصناعية مما يجعلها عامل جذب للمستثمرين في إنشاء المشاريع الصناعية وستمنح هيئه استثمار المثنى إجازات استثمارية لعدد من المستشفيات التخصصية الخاصة التي ستستقطب أشهر الأطباء والجراحين العالميين العراقيين والأجانب وبمباشرة هذه المستشفيات في التنفيذ ستفتح آفاق استثماريه جديدة في قطاع الصحة وستصبح المحافظة نقطه جذب واستقطاب لما يسمى(بالسياحة الصحية)التي توفر احدث التقنيات العلمية الصحية وإجراء كبرى العمليات الجراحية من خلال المشاريع الاستثمارية الصحة ..كل تلك المشاريع الاستثمارية ستكون مطلة علينا إن شاء الله خلال عام 2011 .

الاستثمار عصب نهضة الحياة الجديدة

حسين علي ناصر

الاستثمار بحد ذاته يشكل عاملا مهما لنقل التقنية الحديثة للدول المتطورة من خلال جذب هذه الدول للشركات كي تأخذ دورها في أنشاء المعامل والمصانع وكل مايسهم في حالة النهوض نحو أفق متطور وضمن إستراتيجية ذات أبعاد حديثة بكل مفاصلها فالدول التي تطورت وناطح أعمارها الغيوم جاء بفضل الاستثمار لأنه وسيلة ضمن مجتمع حضاري والتزام أخلاقي في توظيب الخبرات المتطورة للنهوض بالبلاد النامية واستغلال الثروات استغلالا عقلانيا يخدم تطلعات الشعوب فأن النهضة العمرانية والاقتصادية لاتاتي بالاحلام وإنما بالجدية والفعل الصحيح الذي ترسي قواعده على ارض الواقع لتخط معالم التطور بكل شموخ دون وضع معرقلات مؤثرة على هذا الجانب فأن الدول التي نهضت بواقع الاستثمار وجدته فرصة لها في تحويل حالها إلى نمط جديد حضاري متطورة في بنائها الذي أضاف جمالية غيرت من واقع الحياة وأضاف بهجة تنسمت بها رياحين النهوض بالاتجاهات الواقعية لتكتمل الحياة بأفقها الناهض الشمولي لهذا فأن الاستثمار رغم مايفيض به من جمالية على أرض الواقع إلا انه يحقق مكاسب عديدة نحاول أن نذكر البعض منها :-

1- وسيلة للنهوض بكل أوجه الحياة وشمولي في تغير خارطة الواقع بالاتجاه الذي يطفح من مفاصله جمالية خلاقه من خلال مايفرزه الاستثمار من مشاريع على الواقع والتي تؤثر بوجودها في إحداث نقله نوعية لمفاصل الحياة باتجاهات التطور المشهود والحضاري .

2- يعتبر احد الوسائل المهمة للقضاء على البطالة ولو بنسبة متقدمة لأنه يفتح أبواب العمل بكل مجالاته وبالتالي فان الاتفاقيات التي تعقدها هيئات الاستثمار مع الشركات المستثمرة يشير إلى تشغيل العمالة العراقية بنسبة مرتفعة وهذا احد مايفيض به الاستثمار على الواقع ويحقق حلم العاطلين .

3- يسيطر على حركة السوق التجارية من خلال صرف المواد التي تدخل في مجالات عمل الاستثمار ضمن المشاريع وهذا في المحصلة سوف يكون عاملا مؤثرا على تنامي الاقتصاد المحلي وتنشيط التجارة .

4- استغلال الأراضي الواسعة والتي أصبحت ارض بور افترسها التصحر ولايمكن الاستفادة منها الا في مجالات الاستثمار لبناء المصانع أو المساكن أو المعامل أو غير ذلك.

5- الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها الشركات المستثمرة وتطوير قابلية الكوادر العراقية وهذه فرصة ذهبية يوفرها الاستثمار للاستفادة بشكل مباشر من هذه الخبرات العملية المتطورة التي تحملها الكوادر الفنية والعلمية للشركات المستثمرة وهذه يمكن اعتبارها دورات مجانية وفرها الاستثمار الخارجي

هذه بعض الامتيازات التي يوفرها الاستثمار لهذا نلاحظ أن استثمار المثنى تعمل برؤية واقعية مدروسة في اختيار المشاريع المراد استثمارها في المحافظة والتي يمكن أن تحقق نهضة شمولية بمرافق الحياة لأن الاختيار للمشاريع لم يكن سهلا وإنما يحتاج إلى دراسة جادة وقراءة صحيحة للمشاريع وتأثيرها مستقبلا لذلك فان الاستثمار الحالي بالمحافظة رغم كونه ليس بالحجم المطلوب الاانه يسير بوتيرة متصاعدة من اجل جذب شركات ذات تاريخ عريق في مجال عملها لإقامة مشاريع متطورة وهذا ما تعمل عليه استثمار المثنى فلابد انه تتوفر الأجواء المناسبة للشركات لكي يمكن جذبها إلى المحافظة لتأخذ دورها في النهضة العمرانية وهذا يقع على عاتق هيئة استثمار المثنى التي تسعى بكل جدية بهذا المجال حتى تحقق أهدافها التي وجدت من اجلها فالهيئة وضعت لنفسها منهجا واضح المعالم لكي ينجح الاستثمار بالمحافظة وفق قياسات محدده ولابد لهذه الشركات المستثمرة أن تحققها وان تحدث قفزة نوعية بكل مفاصل المحافظة فالاستثمار عصب النهوض بواقع الحياة الجديدة وهو المدخل الأساسي لرسم صورة المستقبل المشرق لمحافظة المثنى .

معا .. من اجل إنشاء أسواق تعاونية

عبد الخضر ديبس

قد تبدو هذه الدعوة وللوهلة الأولى قريبة بعض الشيء خاصة ونحن نعيش خصخصة السوق والسير بالطريق الرأسمالي المرسوم للدولة والذي يدعوها إلى غض النظر عن الخيار الاشتراكي وتقويض القطاع العام وإحلال خصخصة الإنتاج بديلا لكل ذلك. كما لابد من التنويه إلى أمرا بات معروفا في المجال الاقتصادي وهو ان كلا من الاشتراكية واقتصاد السوق الحرة قد فشلا نوعا ما في خدمة الأفراد مما يعطينا المجال الواسع لانتهاج الطريق الثالث وهو المزاوجة بين هذين النموذجين بشكل يحترم حقوق الأفراد ذوي الدخل المحدود ويوفر العدالة والمساواة , مع تأكيدي – رغم ان هذا ليس موضوعنا الان – ان القابل من الأعوام سيشهد نجاح البديل الاشتراكي والذي تطمح اليه جماهير الشعب بما يوفر لهم الحياة المعيشية الهانئة والآمنة .

إني أقول جازما ان فكرة إنشاء أسواق تعاونية ضخمة سيكون حلا ناجحا بل الحل الوحيد لكل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها شعبنا وبالأخص الطبقات المحرومة والتي تعيش بجانب خط الفقر أو فوقه قليلا أو تحته حيث سيتحرر المجتمع من فوضى السوق ومن الغلاء الفاحش وسوء التوزيع الذي أثقل كاهل المستهلك واثر سلبا على تامين احتياجاته .

ان إنشاء أسواق تعاونية ضخمة كالتي جرى إنشاؤها في اغلب دول العالم يتطلب منا إعداد دراسات علمية رصينة وتهيئة كافة الأجواء التي من شأنها تسهيل إنشاء مثل هذه الأسواق الضخمة والتي تحتوي جميع ما يتطلبه المستهلك من المواد الغذائية والمواد الإنشائية والملابس والأجهزة الدقيقة والبضائع الكهربائية والمنزلية وكافة أنواع المركبات .... الخ أسواق فيها – كما يقول المثل العراقي – من الابره إلى السيارة . وهنا قد يقول قائل وما فائدة ذلك للمستهلك مادام كل شيء موجود في السوق ؟ أقول .. ان المعروض من مختلف البضائع في هذا السوق التعاوني الكبير سيكون مختلفا جذريا عما يباع في الأسواق من حيث نوعية المنتج وكميته .. سعره وجودته .. وفوق ذلك إنشاء مثل هكذا سوق من شأنه امتصاص البطالة من خلال تعيين الموظفين والإداريين والمحاسبين والباعة والمستخدمين .. وذلك يتطلب صياغة تدابير تشريعية وتوظيف أموال كبيرة جدا تشترك فيها الدولة والمستثمرين وحتى صندوق النقد الدولي ان تطلب الأمر ذلك .

ان مشروعا عظيما كهذا والذي سيقام على مساحة كبيرة جدا من الأرض سيسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وسيعمل على تخفيض البطالة من خلال تشغيل الإعداد الهائلة من الموظفين والعمال كما انه سيؤدي إلى خفض الأسعار واستقرارها وفوق هذا وذاك فأن لهذا السوق التعاوني مردودات اجتماعية واقتصادية وإنسانية على تنمية المجتمع من شانها تقليل الفوارق وارتفاع مستويات المعيشة وذلك من خلال مساهمة مفكري المحافظة واقتصادييها وإعلامييها إلى جانب التخطيط المبرمج والإسناد الحكومي المتمثل بالدعم المالي لمجلس إدارة السوق والإعفاء الجزئي من الضرائب المفروضة على السلع والخدمات المقدمة .

ونحن ندعو هنا إلى تجربة كيفية المزاوجة بين برمجة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستغلال المؤسسي الأمثل لفرص الاستثمار , والقيام بإصلاحات علمية دقيقة تعمل على إعادة هيكلة السوق , كما آن الأوان لرسم سياسة اقتصادية جديدة لمعالجة الخراب الذي حل بالبلاد والانتقال إلى حالة جديدة من الاستقرار والازدهار .

الاستثمار.....غاية.....وأهداف

قاسم عبد الكاظم البركات

تماشيا مع متطلبات الحركة الاستشارية العالمية وبداية مما انتهى عنده الآخرين يدخل العراق عصر نهضة استثمارية جديدة بإدخال يد الاستثمار كونه الثروة التي أصبحت إحدى مقاييس التطور والانفتاح للشعوب وخاصة دول العالم الثالث ومنافستها دول العالم المتقدم في هذا المجال ولنا خير مثال الدول العربية المجاورة حيث أصبحت من الدول الاستثمارية النشطة ومركز استقطاب المستثمرين من كافة أنحاء العالم كون المناطق الاستهلاكية النشطة في العالم وهذا العامل هو الأساس في إنجاح كافة أنواع الاستثمارات.

أصبح مجال الاستثمار المنافس الأول لسمعة النفط من حيث العائدات وتغيير صورة البلدان ودخولها عجلة التقدم من بابها الأوسع لما آل إليه التغيير المفاجئ للنفط من إرباك لميزانية الدول .

وقد مر العراق بفترة ركود في جميع الميادين كان من الجلي إدخال مجال جديد يقوم بالتغيير وهو مجال الاستثمار ...تعددت الكلمات بالرغم من الشروحات والمعاني وبين مادح وناقد لمفهوم الاستثمار.

كان محور البحث هذا هو التعرف على معنى الاستثمار وما هي أهميته بالنسبة لتغيير معالم البلدان والوقوف مع القارئ الكريم على اختلاف الآراء لمفهوم الاستثمار وأهمية وفوائده..

الاستثمار...هو عبارة عن تداول رؤوس الأموال لشخص أو مجموعة لإنشاء المشاريع (الاستثمارية) وبمختلف المجالات والمواقع لتحسين العائد المادي للمستثمر بصورة مباشرة والدولة واليد العاملة بصورة غير مباشرة ويتم ذلك إذا توفرت بعض العوامل المساعدة لإنجاح المشروع الاستثماري.

أولا..فوائد الاستثمار :

- الفائدة المباشرة فيما يتعلق بالمستثمر يكون المستفيد الأول من الاستثمارات المقامة في أي مجال من المجالات والمستفيد الثاني هو المستهلك وهو يعتبر أهم عوامل إنجاح المشروع الاستثماري الذي يعتمد عليه مقياس نجاح أو فشل مشروع الاستثمار.

- الفائدة الغير مباشرة المستفيد منها الدولة أو المحافظة بما يؤل إليه الاستثمار من تغيير في سياسة الدولة الاقتصادية لاعتبار الاستثمار المورد الثاني بعد النفط لكبرى الدول الرأسمالية بالإضافة للتقليل من البطالة ودوران عجلة التقدم الحضاري والمادي للفرد.

ثانيا..ومن العوامل التي تساعد في إنجاح المشروع الاستثماري :-

1- نوع المشروع المراد إقامته وحسب احتياج السوق والرقعة الجغرافية لنوعية المشاريع وفق دراسة مفصلة ومسبقة (دراسة الجدوى الاقتصادية) للمشروع.

2- الرقعة الاستثمارية الخصبة والمؤهلة لإنجاح المشروع وتوفر العوامل المساعدة لإنجاح الاستثمارات.

3- توفر المادة الأولية ضمن الرقعة الجغرافية للمشروع مما يساعد على قلة التكاليف وسرعة الإنتاج.

4- توفر خطوط النقل السريعة بالإضافة إلى ذلك موقع المحافظة المتميز مما يساعد على تسهيل ومرونة نقل المادة الأولية والإنتاج من والى المشروع.

5- توفر اليد العاملة (المحترفة) للعمل علما إن اليد العاملة هي من أهم مقومات العمل الاستثماري وسبل إنجاحه..وهي متوفرة في محافظتنا العزيزة.

ومما تقدم أعلاه نستخلص بان محافظتنا(المثنى)فيها الكثير من المؤهلات لتكون مركز لاستقطاب المستثمرين لما تجمعه من خيرات ومواقع متعددة للاستثمار فمنها : المواقع الأثرية:

- آثار الوركاء من أقدم المدن الأثرية في العالم إذ يرجع تاريخها إلى 6000 ق.م وهي آثار بكر لم يتم التنقيب فيها سوى عمليات بسيطة لاتكاد تذكر ومثل هذه المواقع لها الأثر السياحي الناجح حيث تعتبر إحدى مناطق الجذب السياحي لكافة أنحاء العالم وخير مثال

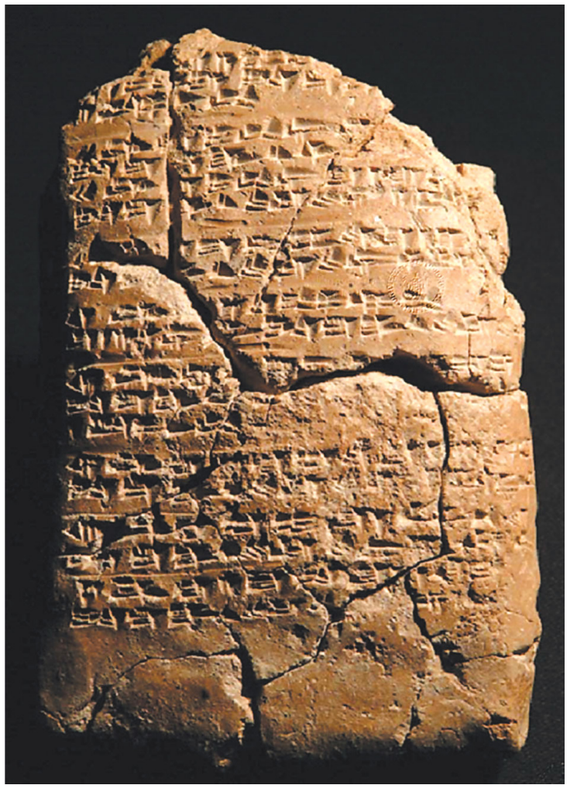

الاثار المصرية وسمعتها المدوية بالسياحة على المستوى العالمي علما إن الحضارة العراقية أقدم من الحضارة المصرية فيكون هذا الاستنتاج حجر الأساس لإنشاء منطقة سياحية استثمارية متكاملة وبأحدث وأخر ماتوصلت إليه السياحة عالميا.

الأماكن السياحية :

- بحيرة السماوة : ولما لها من اثر سياحي حيث كانت في ثمانينات القرن الماضي من أندر المواقع السياحية التي ترتادها جميع الوفود العالمية داخل العراق وطبيعة تكوينها النادرة .. حيث أهملت بعد أحداث حرب التسعينات.

وبعد انفتاح العراق على السوق الاستثمارية الحديثة يجب علينا أن نبرز هذا المسطح المائي النادر وما يكونه من منطقة سياحية (استثمارية) جميلة تنافس أي قرين لها إذا كان قرين في المناطق المجاورة ويزيد ذلك إنها على مقربة من بادية السماوة لما لها من سحر جذاب.

- بادية السماوة : وما لها من سحر يبهج الناظرين وتعتبر من أهم مناطق صيد الطيور في منطقة شبه الجزيرة العربية حيث لا يتمكن صيادو الطيور من الابتعاد عنها أثناء مواسم الصيد وخاصة صيادو دول الخليج العربي لما لهم من تماس ومعرفة بحركة الصيد في بادية العراق (عامة) ومحافظة المثنى (خاصة).

ونتيجة ما تقدم فان محافظتنا (المثنى) تمتلك الكثير من الإمكانات والمميزات التي تجعلها في مقدمة المحافظات من ناحية استقطاب الشركات الاستثمارية وهنا يظهر المواطن من حيث تعزيز دوره في غرس بذرة الأمن وروح التعاون والتكاتف من اجل بناء مستقبلا مشرقا لهذا الشعب الذي عانى وما زال جراء ما فات فهو الآن يستحق أن يحذوا مثل كثير من البلدان التي لا نقول هي اقل شانا من العراق ولكن العراق والعراقيين يستحقون كل ماهو خير إلا أن تلك البلدان تراها متكاتفة مع حكوماتها حتى وان كان هناك خلاف داخلي إلا إن المصلحة العامة ورفعة شأن البلد له الأولوية القصوى في جداول الأعمال فدعونا نترك هذا وذاك ونضع نصب أعيننا الغد المشرق ولنعمل على أن ترانا الناس كأننا كتلة واحدة همها وهدفها رفعة شان العراق والنهوض به لما هو اسمي لان كل مستثمر شغله الشاغل هو الاطمئنان على استثماره وينتج ذلك في منطقة يعمها الامن والأمان مثل محافظتنا العزيزة إنشاء الله.

الضرائب والرسوم وسبل تفعيل الاستثمار الأجنبي

ناجحة عباس علي

يشهد العقد الحالي إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق في معظم البلدان النامية بما فيها الدول العربية وذلك بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي واحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار وإعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية وإصلاح القطاع العام . وكبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل بالإضافة إلى سوء توزيعه ،وقد نجحت بعض الدول في تنفيذ برامجها الإصلاحية ومازال البعض يتعثر وذلك لوجود صعوبة في التوفيق بين الأهداف المتناقضة كترشيد الاستهلاك وضغط الإنفاق العام لمكافحة التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلتيها البطالة والفقر بنفس الوقت.

ويعد الإصلاح المالي نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي .سوى على صعيد الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) أو على صعيد الموارد الضريبية (المباشرة وغير المباشرة).

وبوجود التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات النقدية وضرورة التعامل معها فقد أصبحت الدول أكثر اندماجا مع دول العالم وبالتالي فان أنظمتها الضريبية لا يمكن ان ينظر اليها بصورة منعزلة ولهذا أصبحت الدول تتسابق إلى تطوير أنظمتها الضريبية . بحيث تكون الضريبة أداة مشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتنشيط الصادرات من خلال مساعدة المنتجات المحلية في الصمود أمام السلع الأجنبية عن طريق إعفاء الصادرات من كافة الضرائب والرسوم .

وان الأنظمة الضريبية العربية منها في بداية الثمانينات معقدة ومرهقة ومثقلة بمئات الضرائب دون ان تحقق اي مردود إيرادي وكذلك ضرائب الإنتاج والاستهلاك ذات أسعار متعددة وصعوبة في إداراتها وضرائب الدخل المرتفعة كل هذه تعيق عملية الاستثمار .

أولا: المنافسات الضريبية.

ان من أهم الاتجاهات العامة في الإصلاح الضريبي هو زيادة المنافسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي أو زيادة الحوافز الضريبية التي تختلف باختلاف مقومات كل مشروع ومن هذه الحوافز هي .

1. إعفاءات من الضريبة
2. تخفيض رسوم إجازات العمل والإقامة (ان وجدت).
3. تخفيض رسوم رخص البناء.
4. إعفاءات من رسوم التسجيل العقاري ورسوم الضم والفرز وغيرها.

ثانيا: متطلبات تشجيع الاستثمار الأجنبي .

1. تشريع قانون للاستثمار يبين فيه القطاعات التي يشملها الاستثمار وحقوق وواجبات المستثمرين أو تعديل قانون الاستثمار ان وجد بما يحقق المنافع للدولة المستثمر فيها وللمستثمرين أنفسهم.
2. إجراء تعديلات تشريعية على القوانين الضريبة.
3. تعديل قانون الشركات وجعله عامل مشجع للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية الشركات وحماية حقوق المساهمين .
4. تشجيع الكيانات الاقتصادية الكبيرة وتمكين الاقتصاد العراقي من التواجد على خريطة التصدير العالمية.
5. تنشيط سوق الأوراق المالية .
6. الإسراع في برنامج الخصخصة .
7. تطوير قانون الكمارك وتخفيض التعريفة الكمركية وتخفيض القيود غير الكمركية
8. تطوير النظام القضائي لضمان حقوق المستثمرين وحل النزاعات أو إقرار مشروع قانون محكمة اقتصادية وذلك لتحقيق التنسيق في مناخ الاستثمار وحل المشاكل الاقتصادية من قبل المتخصصين في المسائل الاقتصادية .
9. إصدار قانون تشجيع وتنمية الصادرات من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وإقامة مناطق التجارة الحرة.
10. تفعيل قانون حماية الملكية الفكرية
11. قانون مكافحة غسيل الأموال.
12. إصدار قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة التطورات المحلية والعالمية والارتقاء بهذا العمل وإنشاء آلية للرقابة والتفتيش على مراقبي حسابات البنوك والشركات.

ثالثا: الإعفاءات الضريبية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار.

يستطيع المشرع العراقي من خلال السيطرة والتحكم بالضريبة على الدخل واستخدامها بصورة مدروسة ان يؤثر في عملية الاستثمار بما ينسجم مع خطة التنمية الاقتصادية في البلد ونلاحظ حاليا توجه الكثير من الدول النامية ومنها العراق نحو استخدام السياسة الضريبة لتقديم المزايا والمحفزات التي من شانها ان تحفز الاستثمار . وتعود أسباب هذا التوجه إلى العوامل التالية .

1. منظمة التجارة العالمية و شروط الانتساب إليها.
2. برامج الإصلاح الهيكلي وسياساته في أكثر الدول.
3. الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات
4. التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقد أصدرت بعض الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار مثل السعودية ،مصر ،الأردن ،لبنان ومنها اعتماد الإعفاء الجزئي إلى نسبة من الإيراد ومنها ما اعتمد على الإعفاء الكلي لمدة محددة .

حيث زيادة معدلات ضريبة الدخل لا تساعد فقط من التهرب الضريبي ولكن تعتبر عاملا للاستثمار إذ لا تشجع إطلاقا على استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

نحن بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تلك الاستثمارات التي نأمل ان تتحقق..

مجلة إستثمار المثنى

انطلاقاً من المكتساب التي تحققت للأسرة الصحفية والتي يعد أهمها (قانون حقوق الصحفيين) الذي اقره مجلس النواب العراقي ليضمن حقوق هذه الشريحة المهمة والمضحية والتي دأبت على مواكبة عملية التغيير الذي شهدته البلاد وناضلت من اجل نقل الحقيقة الى جميع العالم وهي بذلك تحملت وتتحمل الأخطار الجسام ، وتثميناً لكل الدماء الزكية التي سقطت من أبناء هذه الأسرة لتنقل المعلومة والخبر و الصورة ، وتثميناً لكل الجهود التي بذلت لأجل إقرار هذا القانون تنشر استثمار المثنى (قانون حقوق الصحفيين) في هذا العدد.

باسم الشعب
مجلس الرئاسة
بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستنادا الى احكام البند (أولا) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (73) من الدستور.
صدر القانون الاتي :
رقم (21) لسنة 2011
قانون حقوق الصحفيين
المادة _1_
اولاً: يقصد بالمصطلحات التالية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاءها.
1.الصحفي: كل من يزاول عملاً صحفياً وهو متفرغ له.
2.المؤسسة الاعلامية: كل مؤسسة تختص بالصحافة والاعلام ومسجلة وفقا للقانون.
ثانياً: تسري احكام هذا القانون على الصحفيين العراقيين.
المادة – 2- يهدف هذا القانون الى تعزيز حقوق الصحفيين و توفير الحماية لهم في جمهورية العراق.
المادة- 3 . تلتزم دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الاخرى التي يمارس الصحفي مهنته امامها تقديم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحفي.
المادة –4-
اولاً: للصحفي حق الحصول على المعلومات و الانباء و البيانات والاحصائيات غير المحظورة من مصادرها المختلفة وله الحق في نشرها بحدود القانون.
ثانياً: للصحفي حق الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته.
المادة –5-
اولا: للصحفي حق الامتناع عن كتابة او اعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وارائه وضميره الصحفي.
ثانياً: للصحفي حق التعقيب فيما يراه مناسباً لايضاح رأيه بغض النظر عن اختلاف الرأي و الاجتهادات الفكرية و في حدود احترام قانون.
المادة –6-
اولاً: للصحفي حق الاطلاع على التقارير والمعلومات والبيانات الرسمية وعلى الجهة المعنية تمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها ما لم يكن افشاؤها يشكل ضرراً بالنظام العام و يخالف احكام القانون.
ثانياً: للصحفي حق الحضور في المؤتمرات والجلسات والاجتماعات العامة من اجل تأدية عمله المهني.
المادة- 7 - لا يجوز التعرض الى ادوات عمل الصحفي الا بحدود القانون.
المادة- 8 - لا يجوز مساءلة الصحفي عما يبديه من رأي او نشر معلومات صحفية وان لا يكون ذلك سبباً للاضرار به ما لم يكن فعله مخالفاً للقانون.
المادة- 9 - يعاقب كل من يعتدي على صحفي اثناء تأدية مهنته او بسبب تأديتها بالعقوبة المقررة لمن يعتدي على موظف اثناء تأدية وظيفته او بسببها.
المادة – 10-
اولاً: لايجوز استجواب الصحفي او التحقيق معه عن جريمة منسوبة اليه مرتبطة بممارسة عمل الصحفي الا بقرار قضائي.
ثانياً: يجب على المحكمة اخبار نقابة الصحفيين او المؤسسة التي يعمل بها الصحفي عن اي شكوى ضده مرتبطة بممارسة عمله.
ثالثا: لنقيب الصحفيين او رئيس المؤسسة التي يعمل بها الصحفي او من يخولانه حضور استجوابه أو التحقيق الابتدائي معه أو محاكمته.
المادة – 11-

تنشر قانون حقوق الصحفيين

اولاً: يمنح ورثة كل من يستشهد من الصحفيين (من غير الموظفين) اثناء تأدية واجبه او بسببه راتباً تقاعدياً مقداره (750) الف دينار عدا ما يمنح للشهداء الاخرين من الامتيازات.
ثانياً: يمنح الصحفيون (من غير الموظفين) الذين يتعرضون الى اصابة تكون نسبة العجز (50%) بالمائة فاكثر اثناء تأديته واجبه او بسببه راتباً تقاعدياً مقداره (500) الف دينار.
ثالثاً: يمنح للصحفي من غير الموظفين الذي يتعرض الى اصابة تكون فيها نسبة العجز (30%) بالمائة فاكثر اثناء تأدية واجبه او بسببه راتباً تقاعدياً مقداره (250) الف دينار.
رابعاً: يسري حكم الفقرات اعلاه على حالات الاستشهاد والاصابة بعد تاريخ 9/4/2003.
المادة – 12- تقوم الدولة بتوفير العلاج المجاني للصحفي الذي يتعرض للاصابة اثناء تأديته لعمله او بسببه.
المادة – 13- تلتزم الجهات الاعلامية المحلية و الاجنبية العاملة في جمهورية العراق بابرام عقود عمل مع الصحفيين العاملين في تلك الجهات وفق نموذج تعده نقابة الصحفيين في المركز او الاقاليم. ويتم ايداع نسخة من العقد لديها.
المادة – 14- لايجوز فصل الصحفي تعسفياً وبخلافه يستطيع المطالبة بالتعويض وفق احكام قانون العمل النافذ.
المادة- 15 - يحظر منع صدور الصحف اومصادرتها الا بقرار قضائي.
المادة – 16- تحتسب الخدمة الصحفية بتأييد من نقابة الصحفيين بناء على تأييد المؤسسة الصحفية التي يعمل فيها الصحفي وبرقابة ديوان الرقابة المالية لاغراض الترقية والتقاعد وان لم يكن الصحفي عضواً في النقابة.
المادة – 17- تلتزم وزارة المالية بتوفير التخصيصات المالية المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة – 18- لايعمل باي نص يتعارض مع احكام هذا القانون.
المادة – 19- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
الاسباب الموجبة
احتراماً لحرية الصحافة والتعبير وضماناً لحقوق الصحفيين العراقيين وورثتهم وتوكيداً لدورهم الهام في ترسيخ الديمقراطية في العراق الجديد.
شرع هذا القانون

الاستثمار بين الواقع والطموح

صالح فيصر موسى

بعد ان اتسع دور الدولة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة للتحولات الكبيرة التي شهدها العراق بعد العام 2003 وتخلصه من سيطرة الأنظمة الشمولية التي كانت تسيطر على إدارة البلاد وما حملته هذه الأنظمة من مساوئ جمة كان لها التأثير السلبي المباشر على الحياة العامة للفرد العراقي .

لا يزال دور الدولة وتدخلها المتوازن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضروريا حيث لا يمكن تصور الأمور في بلد مثل العراق وبمثل هذه الظروف التي يمر بها الوطن أن تكون الدولة خارج قوس من الوضع الراهن ونتيجة لما يعانيه الوضع الاقتصادي للبلد من ظروف لا يمكن اعتبارها في أحسن الأحوال إنها مقبولة ولذلك على الدولة وفي إطار تدخلها وتحمل مسؤوليتها من خلال الحكومة أن تساهم وبشكل كبير في إزالة وحلحلة كل المشاكل التي من شأنها ان لا تخلق ظروف معيشية يستحقها المواطن ويأتي الاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا من بين البدائل التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في حل الكثير من المشاكل العالقة ومن أبرزها البطالة ومساعده المواطنين في توفير الحياة الكريمة لهم كما وان للمساهمة في هذه الأمور نعتقد بأن التركيز للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتي بدورها تساهم في امتصاص اليد العاملة التي تعاني من حالة الكساد بالإضافة الى خلق منافذ جديدة للموارد وديمومة هذه المشاريع والمرافق من الأمور التي تجعل للاستثمار الأثر الايجابي في حياة المجتمع والاستثمار من القطاعات الأخرى ومنها القطاع السياحي سواء كان ذلك في مجال المواقع الأثرية أو الدينية او الترفيهية واعتباره من القطاعات الحيوية لما يملكه من تأثير مباشر في التعريف بحضارة البلد وتاريخه وتقاليد هذا الشعب وبالتالي عوده العراق للتفاعل الايجابي مع العالم وإمكانية جذب الأموال الأجنبية وتدفقها في عمليه البناء في البلد واستخدام التكنولوجيا ونقلها من منابعها الأصلية الى الوطن بما يساهم بشكل كبير في إحداث نقلة نوعيه للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الخدمات والبنى التحتية التي تتطلبها المرحلة المقبلة ومن اجل تهيئة الأراضي الخصبة لذلك وجعل الأمور في نصابها الصحيح من خلال تشريع قوانين تسهل العمل بهذا الاتجاه بما يحفظ سيادة الوطن وكرامة المواطن.

الاستثمار في العراق

مثنى عبد الوهاب العامري

العراق هو بلد متعدد الثروات والاستثمار فيه دائما ما يكون ناجحا بسبب امتلاك العراق لمقومات كثيرة وبناءة من خيرات و ثروات كثيرة.

وتتوقع الهيئة الوطنية للاستثمار، أن يستقطب العراق في السنوات المقبلة استثمارات أجنبية تقدّر بـ 600 بليون دولار. وتأتي هذه التقديرات على خلفية ما يتمتع به العراق من إمكانات ضخمة، فهو يمتلك ثالث أكبر احتياط نفطي في العالم، إضافة إلى احتياط ضخم من الغاز الطبيعي، وهو دولة لم يبحث فيها أحد منذ سنوات طويلة عن المواد الخام. ويأتي هذا الاهتمام أيضاً على خلفية الدمار الذي لحق بالعراق والحاجة إلى إعادة إعمار بناه التحتية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة وإعادة بناء قطاعات جديدة على صعيد كامل، مع ما يترتب على كل ذلك من استثمارات مالية ضخمة.

ويمكن أيضاً الأخذ بمزايا تبعث على التفاؤل في مسيرة إعادة بناء العراق وتنشيط عمليات الاستثمار في مختلف قطاعاته، ومن أهم هذه المزايا التوازن ما بين عدد سكان البلد ومساحته وموارده الطبيعية، فهو يمثل موقعاً جغرافياً مهماً ويتمتع بقوة عاملة يصل تعدادها إلى ما يقارب ثمانية ملايين شخص، إضافة إلى أنه بلد خصب لديه أراض واسعة صالحة للزراعة تصل إلى 40 مليون دونم مع مياه وفيرة تجعله في مقدم الاقتصادات الواعدة في الشرق الأوسط. ولا ننسى أيضاً ما يضمه من أسواق محلية واسعة للتصريف

ويقول احد أبرز المطورين في العراق ((مثير للانتباه أن هناك بلداً واحداً شهد تطوراً كبيراً في حركة الاستثمارات في الأشهر الأخيرة، هو العراق)) . لكنه يؤكد أن نشاطات الاستثمارات تتعدّى قطاع النفط والغاز لتركز على مجالات مثل الكهرباء والبناء والاتصالات والقطاع المالي. ويضيف ،أن فرص الاستثمار في قطاعات كثيرة مشجعة للغاية، ففي قطاع مواد البناء، مثلاً، يعاني العراق من نقص يبلغ نحو ستة ملايين طن من الإسمنت سنوياً. وعلى رغم زيادة الطاقة الإنتاجية، يُحتمل أن يزداد هذا العجز أكثر في ظل حركة الاستهلاك المتزايد.

ويترافق النمو الكبير الذي يشهده النشاط الاقتصادي في العراق، مع تسجيل زيادة مضطردة في الاهتمام من قبل المستثمرين الإقليميين، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات، ومعظمها يستفسر تحديداً عن دراسات السوق وتقويم الفرص الاستثمارية وتنشيط المؤسسات العامة والشركات المملوكة من الدولة، الأمر الذي يعزز المكانة والنشاط بالنسبة إلى الشركات الاستشارية التي تمتلك خبرة واسعة في وضع أسس وقواعد لتطوير أعمال القطاعات الاستثمارية واستحداث فرص عمل جديدة وأسواق حديثة.

الإرتقاء بالنظام المصرفي
احد معززات الاقتصاد الوطني

البعد الثالث

لعل أهمية إيجاد المناخ الاستثماري تكمن في سن وتشريع المنظومة المتكاملة من القوانين والتشريعات والنظم التي تكفل انتقال تدفق رؤوس الأموال وبشكل يسير بين أصحاب تلك الرساميل والمتلقي والمؤسسات المصرفية مما يتيح سهولة تداول النقد بين مختلف الأطراف لأصحاب الخدمات والزبائن والإدارة الحكومية التي بدورها تعنى بالشؤون التنظيمية للعناية برأس المال الاستثماري للأفراد والشركات على حد سواء وللوصول الى تلك الغاية المثلى يبدو من الأهمية بمكان البدء والشروع بإصدار حزمة من التشريعات القانونية التي تضمن تدفق رؤوس الأموال إلى العراق دون أي تعقيدات مصحوبة بإصدار تعليمات لكل المؤسسات المصرفية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص تتضمن أهمية تقديم أفضل الخدمات المصرفية الضامنة لسرعة التحويل المالي وفتح الاعتمادات المستندية وإنشاء الحسابات المصرفية وفق احدث النظم المتبعة في العالم إذ لا يمكن النهوض بواقع الاستثمار في العراق ما لم يتم الارتقاء بالأنظمة المصرفية المتهالكة التي لازالت سائدة منذ عقد الستينيات وفق المعايير الاشتراكية القديمة مما جعلها احد المعوقات الرئيسة في جذب رؤوس الأموال وتدني البيئة الاستثمارية في العراق

ولتحقيق تلك المهمة الكبرى لابد إن تتظافر الجهود المشتركة بين مجلس النواب الذي تقع على عاتقه إصدار تلك الحزمة من القوانين والتشريعات والبنك المركزي العراقي المعني برسم السياسة النقدية للبلاد بصورة عامة وبالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة وعلى وجهه الخصوص وزارتي المالية والتجارة والهيئة الوطنية للاستثمار .

والله ولي التوفيق

لا يمكن النهوض بواقع الاستثمار في العراق ما لم يتم الارتقاء بالأنظمة المصرفية المتهالكة التي لازالت سائدة منذ عقد الستينيات وفق المعايير الاشتراكية القديمة مما جعلها احد المعوقات الرئيسة في جذب رؤوس الأموال وتدني البيئة الاستثمارية في العراق

مدير التحرير
علي حنون الشمري
Emil:aliho2008@gmail.com

The uplift in the banking system is one of consolidations national economic consolidations

The Third Dimension

The importance of finding investment climate must establish a full system of laws and legislations which sponsored the transport and flow the fund in easy form among capitalist , benefits and banking establishments that lead to facility of money circulation between customer and governmental administration which through its role to meant the organizing affairs to take care of the investment fund to companies and persons at the same line to reaching this aim , it looks from its importance to start in issue a bundle of legal legislations that warrant fellow the funds to Iraq without any difficult is companied with issued information for banking establishments in both sectors governmental and local to provide the best warrant banking to accelerate the changing financial and open the credits and setup the banking accounts according to the best followed system in the world then we can't uplift the reality in investment in Iraq without uplift the banking system which still supporting since 1960 according socialism systems .

For achieving this big task the offers must common in strength between parliament council who is in charge of issue the laws and the central bank who is responsible for drowning the financial policy for the country and cooperation with the reality regarding Government destination and N.I.C.

Editor in manager

Mr. Ali H. Al Shammarri

Emil:aliho2008@gmail.com

The manager of ALKhedir municipality invites the companies to invest in (ALWahshia wells)

In the field of continuous promotion processes to the opportunities and investment sites in the city , a delegation from M.I.C, ALMuthana water resources office and Khedir municipality have visited (ALWahshia wells) 30 km ALKhedir city center which contained a group of water springs could be special investment center if it will be invested .

In this direction a head of ALKhedir municipality Mr. (Jaber Abdosh Ajeel) invited the investment companies to invest in the region because it concerned important location to set up entertaining and agriculture projects by depending on the water springs in the region.
M.I.C representative in ALKhedir city Mr. (Ali . H . Nassir) has said that M.I.C put the region in its investment plans as an investment opportunity in front of the investment companies and he added that M.I.C tried to reduce the difficulties and facility the procedures to investors and businessmen to acceleration execute the investment projects in the various sectors in the province .

Rahbert Sunaat Iranian Company visits M .I.C and searches the investment opportunities in Muthanna

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has received Iranian delegation from Rahbert Sunaat Iranian Company for engineering services to search the investment opportunities in the province that has got In attendants Dr. Abdulatieef AL Hassani , the Chief of Al Muthanna provincial Council .
Mr. Azgur Gzeen the authorized Manager of the Company has said that his company made a tour to the tourism locations in the province such as Sawa lake and the mentioned company intends to invest in the province particularly in sector of tourism and industry.
From his side , Dr. Abdulatieef AL Hassani , the Chief of Al Muthanna provincial Council welcomed with the delegation and refer to the relationship between the two countries and he confirmed that the province 'readiness to cooperate with Iranian investment Companies especially Al Muthanna province concerned the best in the security case that concerned attractive center to the investment companies and execute its various projects in the province.
Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has confirmed that the province contained the natural raw materials which is used in Cement industry and resources as well as the tourism location that make investment opportunities for the all desired companies to invest in AL Muthanna by supporting a bundle of facilities from the local government and M.I.C to activate the investment process in the province.

It mentioned many Iranian Companies have visited Al Muthanna during the last period to show the available investment opportunities in the province.

M.I.C opens its office in Al Khider district and holds a meeting with M.I.C and The local Government

M.I.C has opened its office to follow up the Investment projects in the district and facility the procedures between the government offices and the investors , M.I.C has held the wide meeting in the commissioner's office that included the first party managers of offices in Al Khidder district as well as AlDaraji city and the other side the second party Chief engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman and Department managers in M.I.C , they searched the paths of the common cooperation and up lifting the investment reality in the district.

The mentioned meeting has discussed number of difficulties that concerned with the Investment and showed the tasks of Al Khidder district which has established by M.I.C to supervision on the Investment projects and facility the procedures between the government offices and the investors .

From his side, Mr. commissioner welcomed in opening the M.I.C in Al Khidder district and he concerned that as a good step to push the rebuilding in the district .

In the same time , the delegation of M.I.C has visited AlKarar Housing Units Complex that executive by Sarh AL Zaid Company in Al Khidder district , they showed the current works in the location of the plant , the Company intend to build (800) Housing unit in horizontal building on the land is about (400) Donume .

It mentioned that M.I.C has opened two offices in Al Rumaitha and Al Khidder districts to follow up the current Investment projects as a step to facility and activate the role of Investment sector in the province.

A delegation of Diwanya Investment Commission visits M.I.C and searches the mechanisms of activating the common cooperation between the two sides

For activating the common cooperation among the commissions in the provinces and the work to unique the efforts and benefit from the experiments in treatment with the businessmen and the Investment companies , M.I.C has received a delegation consists of a group of department managers in Diwanya Investment commission according to its tour included Thi Qar Investment Commission .

Chief engineers Mr.Adil D. Mohammed M.I.C Chairmen has received the mentioned delegation then the two sides searched the mechanism of activating the common cooperation between the two commissions for bushing the Investment process as well as they searched the mechanism granting the Investment licenses for the desired companies to invest in the province and submit the financial reliability for these submitted companies and registering in the companies book which adopted in Iraqi Trade ministry .

The two sides have stressed on the importance to rising a consult conference for all Investment commissions in the provinces and M.I.C so as to find the suitable solutions for the obstructs and difficulties which stopped the Investment process in Iraq .

The two sides explained the implemented projects in both provinces and the number of granted licenses Investment which granted to the local and foreign Investment companies .

At the end of the visit the delegation went in a tour on the commission departments to know all the duties and works the mechanisms of M.I.C departments.

M.I.C Chairman receives a delegation of Ajial Investment Company group

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has searched number of the available Investment opportunities in the province with a delegation of Ajial Investment Company group.

The delegation was consist of Mr. Mahdi S. Albaiati the executive manager and his partner Mr. Fras M. Jiad have showed the available Investment opportunities in the province .

The group showed its desire to rehabilitee and set up the infrastructure for the proposal Industrial cities.

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman welcomed the delegation and showed M.I.C readiness to cooperate with group to facility its mission in the province to succeed the project.

Three bridges in AL Muthanna province Will implement by the (D. P.I.K) Malaysian company

Chief engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C chairman has received a delegation of (D.P.I.K) Malaysian company for services and Engineering consults.

The Two sides has searched the paths of activation the participation Investors and Malaysian companies in the current Investment process in the country and particularly in the province.

Mr. Hilmi Ibn Amur has showed the preparation of his company to provide the engineering consults for the Investment companies that work in AL Mthanna in various sectors so as to execute the projects according to the best global designs .

Mr. Hilmi the authorized Manager for the mentioned company has added that the company will execute three bridges in the province as

(Al Hilal district bridge which joint mainly road Baghdad – Samawa with the Sudia Arabia Kingdom – Najaf and Salman district , the second is Al Mahdi bridge that join numbers of villages and districts with the center of the province in the direction of the west as well as joint number branch ways with the mainly ways the third bridge is Al Samawa Northern which joint Baghdad mainly way with Basra mainly way) . These bridges among projects which finance by the Japanese's loan for the provinces. Also these bridges will lead to facility the movement's cars and reduce the cars crowded which has got in the province and joint net work in the southern ways and central Iraq.

ZOZIC Group for contract company shows its desire to install power units in AL Muthanna province

AL Muthanna provincial council has shifted a request which given by ZOZIC group for contracts company to M.I.C to study the ability to install Electric power units in AL Muthanna province according to the investment low .

Iraqi ZOZIC group which its headquarters in Erbil city had showed its desire to invest in electric power in the province throw installing (8) units each one its capacity is (30 mega \ watts) to be distributed on the province , the company showed its readiness to send technical delegation to the province to search with the related sides and present detailed information in manner of the technical description for the units and its achievement period also searching the investment mechanism with M.I.C.

In the other side AL Muthanna council should its readiness to cooperate with the company set for ending the people suffer and what country witnessed decreasing in electric power chief engineers Mr. Adil . D. ALYassiri M.I.C chairman confirmed that M.I.C aims to grant a number of investment opportunities in Electric power sector production to filling the diminution in this important sector

AL-Muthana governor received a delegation from (AL-Mahameed) company and discuss with them the areas of available investment in AL-Muthana

AL-Muthana governor (Ibrahim Salman AL-Mayali) received delegation from (AL-Mahmeed) company in the head of investment committee in AL-Muthana city council (Majed saded) and the manager of the M.I.C Mr. Adil Dakhel AL-Yassiri) to discast about the products which attempt to achier it in AL-Muthana by the company .
In the first of the meeting Mr.AL-Mayali welcomed in the delegation and he sure that AL-Muthana government is ready to full cooperate with the company and he pointed that the AL-Muthana government prepared the land for invest in many of sectors , and Mr. AL-Mayali said that AL-Muthana government succeed in pronging the most biggest global companies to investment AL-Muthana and (AL-Mayali) explained the stability of conditions in different fields , and the country witnessed a major rising in opining on other contraries specially after Iraq signed many of agreement and understanding warrants with a many contraries latest was signing agreement between Iraq and Iran in many of different fields like economic , culture and agriculture areas .
On local side Mr.AL-Mayali explained that AL-Muthana government is mean in prepare all the conditions and making all the possible facilities to make the investment process succeeded in AL-Muthana , one of these facilities built a police station in the sight (sawa lake) and provide the electricity and communication to the sight containing in plan balance of 2012 .
From delegation of side (AL-Mahmeed) company they appeared the company desire to achieve projects have an important purpose like built a water toys city on Euphrates beaches or in sawa lake , also built housing project concerning (2000)house built in (120) donam ,
Mr. Adil AL-Yassiri the manger of M.C.I demanded from local government to speeding in contract signing procedures with investment companies making easy the process of building planning department to speeding in doing the investment product in AL-Muthana .
The delegation of (AL-Mahmeed) company did a field trip to the city contenting (sawa lake) to see the real fact of the lake and the ability of investment on it from built complete refuge in the sight.

(Dar AL-Hibba) company intends to set up a low budget housing project and selling by installment in AL Muthana province.

Dar AL-Hibba company is one of Hibba group company for trade and general contracting that located in Baghdad has applied to M.I.C to set up an Investment integrated complex housing in the province as a low budget vertical building .
A delegation from (dar AL-Hibba) company visited M.I.C and met Chief engineers Mr. Adil . D . ALYassiri M.I.C chairman .
Dar AL-Hibba delegation presented a formal request to grant them investment license to set up an integrated vertical low budget housing project , Mr. Bahaa AL-Din . A. Ibrahim the Dar AL-Hibba manager that said that this company intends to set up (Hibbat AL-Furat housing project) contenting (2000) Housing unit by the low budget for low income employees through selling by installment , Mr. Ibrahim has pointed that the company will provide designs , feasibility studies and financial reliability for project and he said that (Marmara) company is one of supported companies will execute the project in the province . Mr. Adil. D. AL-Yassiri M.I.C chairman welcomed the delegation and he showed his cooperation with the company to complete the formal procedures to grant license , and he said that housing sector has the priority from other sectors that because what the city suffered from the housing crisis .
Mr.AL-Yassiri said that all companies are welcomed to invest in AL-Muthana province and we ready to cooperate with them to develop the investment process .
It should be noted that M.I.C has put in its plans to set up more than 25000 units as investment opportunities to proved the housing needs during the next years and created a balance case for growing population rising .

For Building for Instruction contracts submits to get The Investment license to execute Housing unit complex in Muthanna province

Four Building has submitted to M.I.C to get The Investment license so as to execute a horizontal Housing unit complex with full services according to the best archeological designees.
Mr. Raad Aussam Saaeed , the Autharised manager for the mentioned company has said that the company has a wide desire in Investment particularly in space of Housing sector in Al Muthanna province in order to contribution to reduce the accommodation crises that the province witnessed it and work to provide the suitable accommodation to Al Muthanna citizens and ha added that the company aims to complementation the project according the best archeological designees to portable the modern requirement with provide the full services and entertainment.
From his side , Chief engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has confirmed the readiness of M.I.C to provide all the facilities which enable the companies to execute their Investment projects in the province and adding that M.I.C will work to grant the above company the Investment license to execute the Housing unit complex after they apply the studies and engineering diagrams that concerning with the project.

Governmental common delegation visits a number of investment locations in Al Muthanna province

In framework of local government direction to consolidation the investment role , and encouraging the businessmen and investors to invest in the province , by providing support to local and foreign investors , the above delegation has visited a number of investment locations to see the work progress in these projects .
The delegation consist of member of Iraqi parliament Mr. Yasser Al Yasseri , Al Muthanna Governor Mr. Ibrahim Al Mayali , the head of Al Muthanna provincial council , the two managers of investment and services committee in Al Muthanna provincial council , the director of election commission in Al Muthanna province Mr. Muatamed Al Mussawi , chief engineers Mr. Adil .D. ALYassiri M.I.C Chairman and number of departments' managers .
The tour contain a number of investment projects in Al Muthanna province like Al Douh cement plant , Al Ghadeer palace Hotel , Al Samawa amusement city and Al Baraka Mall sites to see the achievement ratios for these projects .
The authorize manager of Al Douh cement plant which execute by Chinese C.N.B.M company had provided a detail explanation for current works and he confirmed that the achievement ratio reached up to 60% of civil works .
The delegation showed their optimism in the work movement and described it "speeding and important steps which we witnessed to achievement of plant" .
After that the delegation has visited the location of Al Ghadeer palace hotel
Mr. Ibrahim Al Mayali stressed to finish the hotel in time and he focused on the province needs to hotels and restaurants to be promoted to reception the delegations and investors especially after province invite wide Oil companies such as Shill and Total Co. to invest in the province in oil sector after they have been included in the next license tour . after that the delegation went to Al Samawa amusement city ,The authorized director engineer Ibrahim Al jabri declared that nine toys have arrived from national origins and he said that the city will open its doors in Al Adha vacation .
The delegation tour finished by visiting Al Baraka Mall site which finished the civil works.
The delegation appeared their happiness in works progress and achievement ratios in the projects and they showed their support in the investment process that serve the citizen and contribute building and province development.

The Investment Process
Present issues ……and ……Future requirements

The real revision for the investment process in the province needs to understand the available facts and the size of targets ,aspects and the challenges .

The scope of the preparation of Al Muthanna to get multi-economical position among provinces due to its privileges , an environment stability and the vital accessibility.

A wide opportunities well be available to add strength elements within the framework sustainable development and to push social life forward.

The limited recently chooses assume doesn't in the real size and not support to be obstructs if there's intention available to change the interesting map and adopt new ways to provide a pioneer pattern collects between adopt a limited industrial allocation and invest the strength geographical location because of the suitable vital location and integrated opportunities for the trade services and logistic of storage , transportation and distribution the a genies . by consolidating the natural resources which form the strong investment base and promising opportunities.

In framework of this work M.I.C aims to discover many benefits sectors that investing the readiness of the environment to receive and settle the investments for strengthening the province's attraction and transfer it to the level of social progress for the update the investment map , we invite the businessmen , local and foreign private sector to benefit from the modern investments and bush more funds to the development market to achieve the common benefit for the region and society .

The investment has become very necessary to the economic and it has become a part of the economic facts which adopted to play a big role in variation of the economical base as well as inter the scientific experience and technical knowledge we understand that the success in the motivation one investment opportunity that lead to achieve the building and production with labour opportunities achievement then how the investment process to attract and settle many plants the first estimation to the total investable funds may be reached to 5 Billion$ Us. during 5years and that made the province as a dynamic workshop timing with the handcraft activities to provide thousands labours and make suspicion transport on the life level.

There are many tasks that we take them in our priority :

1- Acceleration the opportunities that regarding immodestly needing to reduce the gab in the housing disability , service, entertainment and marketing .

2- Changing the available natural materials in to investment opportunity to give the province a good pioneers in trade and industry .

3- Provide privileges of geographical location as a vital joint point in promotion for the trade services between middle and south of Iraq .

4- The promotion for the statement agricultural projects (agricultural – industrial) in the province to attract many investments in a benefits facilities for the agricultural investment .

5- Add computation privileges to the province by promotion to tourism activities in high qualities

- Attraction a various investment to Sawa lake to benefit from the natural harmony (water and desert) and exploit this palace to create attraction location for entertainment and tourism

- The promotion of historical Uruk location which known in its ancient civilization as well as registered in UN.

The result of the suitable privileges is warrant to open a high horizons by the Investment and the development , We are in front of continuous investments Tasks , the importance thing is arrangement of priorities including chain of privileges and giving (a strong push to break the routine ring which put of the initiative spirit to the investors , in addition to non waste the efforts and resources on the opportunities needs the equitation and attraction .

In severely brief , it concerned (The Investment) a continuous compound process that collect the economic, the society and legal fundamentals according to the warrant of financials movement , real state ' right and achieve common benefits , according to these axioms which separate results through the reality , mortgages and horizons .

Truthly , we take great pride , if our strategies vision , lead to operational reality and quality value , yes , that our what to follow!

Chief Engineers

Mr. Adil D. Mohammed

M.I.C Chairman

During his visit to M.I.C , ALMuthana governor invites the Investment companies to execute their Investment projects in the province

Mr. Ibrahim S. ALMayali, ALMuthanaa governor has visited M.I.C and met Chief engineers Mr. Adil D . Mohammed M.I.C Chairman , Departments managers and consults .

Mr. ALMayali has showed the important projects which implemented by the Investment companies and he searched all the obstructs that stop in the way of the Investment and the important paths for success the Investment sector in the province.

Also the governor has showed the achieved project and under construction projects as well as the granting Investment licenses , ALMayali has said that the investment reality in Muthanaa is prepared in front of all the Investment companies particularly after M.I.C has achieved the Investment map for the next four years and the province has a promising projects in more Investment sectors .

Mr.ALMayali has invited all the Investment companies and Investors to visit ALMuthanaa for the Investment in all sectors .

From his side , M.I.C Chairman indicated to the importance of acceleration to sign the leaser bonds with Investors so that the Investors can direct to execute their projects which still wait to complete all the procedures .

Mrs. (Amel Taj AL Deen) the member of Iraqi Parliament visits M.I.C and shows a number of investment projects

Mrs. (Amel Taj AL Deen) the member of Iraqi Parliament has visited M.I.C in checking tour , Chief Engineers Mr. Adil D. AL-Yasiri M.I.C Chairman welcomed senator in attended of chief of investment Committee in Al Muthanna provincial council Engineer (Majed Sadod) and the managers of Departments in M.I.C .

Through the meeting they searched the newest investment process and discussing many of obstructs which stop the Investment sector .

At the beginning of meeting M.I.C chairmen (Mr.Adil .D. AL-Yassiri) viewed the major activities and M.I.C projects, it is the most important , the visit of delegations to AL-Muthana recently .

M.I.C chairmen explained the investment map which prepared by M.I.C for the next four years ,also he mentioned that many of licenses have granted to companies and

the investors in various sectors , then he showed the spaces and sectors which witness a centre of attraction to the investors as well as he viewed that many of investment projects which under achievement , and the ratio of achievement them .

From her side Mrs. Amel Taj AL Deen showed her optimism in size of projects and achievment ratio in many sites which she visited them in her checking tore for two sites one of it was AL-Ghadir paradise and AL-Samawa amusement city because of the achieved acceleration .

The M.I.C chairmen announced that the province witnesses a big interested from the visiting delegations of companies for searching about the available investment opportunities for the reasons of the stability of AL-Muthana province and the good cooperation of the local government and M.I.C.

Al-Muthana
Investment

A periodical Magazine issued by Public Relationships department at Al Muthnanna Investment Commission

■ Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

■ President of the Board
Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

■ Editor Manager
Ali Hanoon Shammarri

■ Editor Secretary
kadhim Musafir Alaajibi

■ Translation
Jawad Abdul Kadhim Halboos
salar Taha Ahmed

■ News Editor
Hayder .F. Lefta

■ Typesetting
Zahraa Noor Almusawi
Samah Abdul Kareem AL Khafaji
Russil .J. Sekran

■ Language supervision
kassim A.Utaia

■ Follow -up
Dirgam Majeed AL Yasiri

■ Photography
Ameen Ali Dakhil

■ E-mail
Samawa investment @ yahoo .com

■ Consultant
Mahmoud Hadi

Notice

Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions.
The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

هيئة إستثمار المثنى

Web site
www.miciraq .org
www.miciraq.com

العدد(12) تشرين الاول 2011

Al-Muthana
Investment
Monthly Magazine
Issued by M.I.C
PublicRelationsDepartment

Numer Tenth
issueNovember2010

رسالة مفتوحة.....

محافظة المثنى ..... وفرضية البحث عن هوية تنافسية

محافظ المثنى يدعو الشركات والمستثمرين لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية في المحافظة

الأفتتاح القريب لمدينة العاب السماوة

إسمنت الدوح ماركة جديدة ستدخل سوق المواد الإنشائية